



Hydraulics Research Center
مركز البحوث الهيدروليكية



إصدار مركز البحوث الهيدروليكية

هيدروليكا

مجلة دورية متخصصة ربع سنوية - ديسمبر 2017

• السمنار العلمي الثالث يناير 2018م

تحت شعار : معاً من أجل التنمية المتكاملة



• إجتماع مجلس البحوث
الخامس

• إفتتاح حوض معايرة أجهزة
قياس سرعة المياه

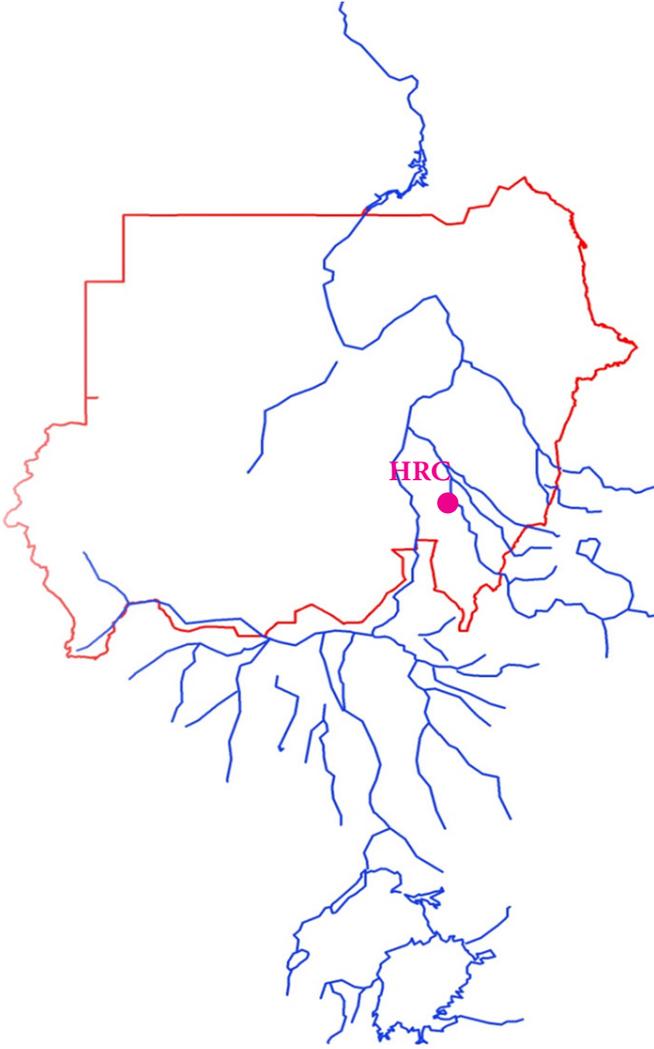




Hydraulics Research Center
مركز البحوث الهيدروليكية



مركز البحوث الهيدروليكية



الرسالة

توفير الدعم العلمي و توطين التكنولوجيا
لتنمية و تطوير قطاع المياه بالسودان.

الأهداف

إجراء البحوث العلمية التطبيقية وبناء
القدرات وتقديم الإستشارات الفنية
لتلبية متطلبات قطاع المياه بالسودان.

الرؤية المستقبلية

تنمية وتحقيق الإستخدام الأمثل لمورد
المياه بالسودان.



هيدروليكا

كلمة العدد

خلق النظام العالمي الجديد و ما يتبعه من أنظمة حديثة سلسلة من التحديات أمام العالم المتقدم علي وجه العموم و النامي علي وجه الخصوص. تلك التحديات التي تسهم بصورة فعالة في عملية التنمية المستدامة . لذا فإننا نجد التطور الذي أحدث في ميدان البحث العلمي مؤخراً لم يكن تطوراً طبيعياً بالحسابات المتعارف عليها و لقد كان بمثابة طفرة عالمية في منظوري الزمان و المكان، حيث أصبح بعلمه عامل حسم في صيغ المعادلات الحديثة وحلحلة المشاكل بصورة جذرية و من خلال ذلك تم كسر الأرقام التقليدية نتيجة لما يحدثه في العقل البشري من تأثيرات سلبية و إيجابية. و بناءً علي ذلك ركز المركز في تبنيه للمشاريع البحثية المتعلقة بشأن المياه و إحتلاله مكان محوري ضمن مهامه عبر برامج التكنولوجيا الحديثة في بناء المعرفة و تبادل الخبرات و المعلومات بصورة حرة و علي نطاق واسع، حيث كانت شعاراته عبر السمنارات العلمية التي تهدف لتوفير الدعم في مجالات البحوث الهيدروليكية و الموارد المائية و إستخداماتها بأنشطة الإقتصاد القومي، في نهاية كل عام تُعد لعكس إنجازات المركز عبر المشاريع البحثية فجاء شعار السمنار الأول تحت مسمى «توطين البحث العلمي» و الثاني «دعم إتخاذ القرار» و جاء الثالث للعام ٢٠١٧م «معا من أجل التنمية المتكاملة».

كما تناولت الاصدارة يوم الخدمة العامة الذي أعده المركز وفقا لبرنامج إصلاح الدولة، تناولت الإصدارة أصول ومبادئ الإدارة المتكاملة في المؤسسات الحكومية و تحديد مفهومها حسب الزوايا فمنهم من ينظر إليها كعلم وعملية وكمهنة.

التحرير

أ/ تهاني جاد الله إبراهيم

التصميم

م.ب/ ماوية دفع الله عبد القادر

التصوير

إسماعيل آدم إسماعيل

الإخراج

م.ب / عبد العزيز محمد علي بليلة

الإشراف العام

أ.م/ أبو عبيدة بابكر أحمد

برعاية

أ.د/ ياسر عباس محمد

مركز البحوث الهيدروليكية
Hydraulics Research Center
ود مدني_السودان
تلفون: +249 511 843220 - 842234 ،
846224

فاكس: +249511843221
info@hrc-sudan.sd
Web: www.hrc-Sudan.sd

إفتتاح حوض معايرة أجهزة قياس سرعة المياه

للإستفادة القصوي و توظيف حصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية عام 1959م . بروفيسور/ ياسر عباس مدير عام المركز وصف المشهد بالحدث الفريد النادر في ظل التنافس حول المياه في الداخل و الخارج و من حيث الجودة و الإستغلال الأمثل لمورد المياه و دورها في التوسع الإستثماري الصناعي بالسودان. و قال أن السودان ظل يتعامل مع قياس المياه في قنوات الري و الأنهر منذ أكثر من مائة عام على طول المحطات الرئيسية المنتشرة على طول نهر النيل و روافده المختلفة (الديم ، ملكال، الخرطوم، دنقلا ... إلخ.) و الأودية و الخيران الموسمية بالبلاد. و أفاد بأن معايرة أجهزة القياس في السابق كان تتم خارج السودان (مصر ، و ألمانيا) و بتكلفة مالية عالية زيادةً على ذلك إحتماالية إحداث تلف أو فقدان في الأجهزة. و للأهمية البالغة لهذا الحوض فقد بذلت الوزارة جهداً مقدراً لإنشائه في السنوات

في مطلع نوفمبر من العام 2017م تم بمركز البحوث الهيدروليكية إفتتاح أول حوض من نوعه بالسودان لمعايرة أجهزة قياس سرعة المياه (Current-meters)، بحضور وزير الدولة بوزارة الموارد المائية و الري والكهرباء، المهندس / يوسف حمزه و عدد من خبراء المياه بجامعة الجزيرة و جامعة الخرطوم إضافة لمنسوبي المركز من الباحثين. قام بتنفيذ هذا العمل النموذجي و الذي بلغت تكلفته (110/000) ألف يورو شركة دلتارس الهولندية وفق الإتفاق المبرم مع المركز.

هذا و قد أوضح وزير الدولة أن هذا الإنجاز يمثل إضافة حقيقية لمعامل الوزارة الحديثة والمتعددة و المتخصصة للإستخدامات المائية و الخاصة بمراجعة كميات المياه الواردة من الأنهر، إضافة إلى أنه يعمل على ضبط المعلومة المائية و حسن إدارة موارد المياه الذي يعد من الأولويات التي تبنى عليها الإستراتيجية المائية





الأخيرة، و على ضوء ذلك تم التعاقد مع شركة دلتا رس الهولندية لصنع أجهزة المعايرة بالتعاون مع المركز. تولت الشركة التركيب و التشغيل و التدريب لبعض الباحثين و الفنيين بالمركز، بينما قامت الهيئة الفرعية لأعمال الري بالأعمال المدنية المتعلقة ببناء الحوض و أعمال التشطيب.

و ضمن فعاليات الإفتتاح، قدم

بروفسور مشارك أبو عبيدة بابكر أحمد، عرضاً توضيحياً للمشروعات البحثية التي نفذها المركز خلال الفترات السابقة أبرزها دراسة معايرة منشآت مشروع الرهد الزراعي و دراسة حصر المساحات المزروعة بواسطة الأقمار الصناعية بمشروع الجزيرة ... إلخ، كما قدم ممثل شركة دلتا رس الهولندية عرضاً تعريفياً بين خلاله أعمال الشركة الراتبة.

زيارة برنامج العلاقات الخارجية ... السودان

نظم برنامج العلاقات الخارجية بوحدة تنفيذ السودان في مطلع أكتوبر للعام 2017م، جولة ميدانية للجهات ذات الصلة مع مراكز المعلومات و التوثيق و عددهم ستة من منسوبي الوحدة، حيث كان اللقاء المعرفي بقاعة المؤتمرات بمركز البحوث الهيدروليكية و بحضور مدير مركز المعلومات و مدير الإعلام لطرح خبرات الجانبين في هذا المجال، كما بحث اللقاء التجارب الرائدة في حفظ المستندات و الوثائق و الرؤي المستقبلية لنقل العلم و تبادل المعرفة في هذا الجانب إضافة للمواكبة العصرية لعلم التكنولوجيا.

السمنار العلمي الثالث يناير 2018م تحت شعار : معاً من أجل التنمية المتكاملة



Hydraulics Research Center
مركز البحوث الهيدروليكية

وزارة الموارد المائية والري والكهرباء
مركز البحوث الهيدروليكية



السمنار العلمي الثالث 2017 م

تحت شعار " معاً من أجل التنمية المتكاملة "

برعاية وزير الموارد المائية والري والكهرباء
الأستاذ معتنز موسى سالم






الأماكن : 9 يناير 2018 الساعة : الساعة 10 صباحاً
المكان : وزارة الموارد المائية والري والكهرباء
الخرطوم شارع النيل

الأنسان في مجالاته المختلفة معبرة عن دور الوزارة وتبنيها لمثل هذه الدراسات التي من شأنها رفعة البلاد ودعم مسيرتها الإقتصادية .
بروفيسور/ سيف الدين حمد رئيس الجهاز الفني ترأس الجلسة الأولى من السمنار وأشار خلالها للفائده العظمى للبحوث العلمية والتجارب التقنية التي تؤسس للمستقبل بثبات عبر التخطيط العلمي الإستراتيجي السليم ووعده بتقديم الدعم العلمي والإستشاري الهندسي لهؤلاء الباحثين بالمركز، بروفيسور/ ياسر عباس المدير العام للمركز تحدث مستعرضاً بعض

مواصلة لمسيرة المركز الإنجازية تجاه الدراسات والبحوث العلمية و برامج توطين التكنولوجيا في مجالات المياه، نظم مركز البحوث الهيدروليكية السمنار العلمي السنوي الثالثة (2017م) تحت شعار: معاً من أجل التنمية المتكاملة برعاية السيد/ معتنز موسى عبد الله سالم وزير الموارد المائية و الري و الكهرباء، و ذلك في 9/1/2018م بقاعة الإنقاذ (النفط سابقاً) بالخرطوم. الغرض الأساسي منه التوضيح و الربط بين البحوث التطبيقية و الدراسات البحثية المتعددة ذات الأهمية العالمية إضافة للفوائد التي تتحقق من ذلك وكان هذا وسط حضور نوعي لخبراء وباحثين من الجهات ذات الصله بالموارد المائية .



د. تابتا بطرس شوكاوي وزير الدولة بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء / خاطبت الجلسة الافتتاحية مشيدة بالجهد المبذول من قبل معدي الدراسات والتي بلغ عددها اثني عشر ورقة بحثية، موضحة أهمية البحث العلمي لإعمار الأرض وتطوير



الدراسات التي تم تنفيذها بالمركز ووصف شعار هذا العام بتكاملية الادوار في مجال الموارد المائية لتوطين التكنولوجيا وتميبتها وتطويرها داخل وخارج البلاد وذكر بأن المركز يضم عدد أربعين باحث يقومون بعمل الدراسات والمشاريع البحثية المتعددة، مبيناً الخطوط العريضة لمجمل الأوراق العلمية التي تم

ودراسة المصرف الواقى فرع صابر كما تناول عرض خطة العام 2018م والتي تشمل تنفيذ المرحله الثالثة لدراسة سد النهضة وعمل نموذج رياضي للتنسيق والتشغيل لمجمل خزانات السودان للعمل مع بعضها البعض، وفي الختام تداول الحضور المناقشات القيمة التي من شأنها الاستفادة الكبيره لردود الأفعال من قبل الحضور النوعي لخبراء المياه وخلص السمنار بمقتراحات وتوصيات.

عرضها. ومن بين هذه بحوث الري الفيضى لنهر القاش و موازنة امياه لسد مروى وورقة أخرى عن الإطماء في النيل الرئيسى والنيل الأزرق ومشروع الجزيرة ومن الدراسات التي تم عرضها كذلك الدراسة التفصيلية لآثار سد النهضة سواء في الملى الأولي او بعد التشغيل تناول خلالها الآثار المترتبة على ذلك كما عرض في السمنار دراسات وبحوث تتعلق بالنواحي السياسية والقانونية للمياه العابره للحدود إضافة لأستعراض دراسة إختيار مضرب الباير



الدورة التدريبية في مجال تخصيص المياه و التقييم الإقتصادي للمشاريع

إعداد م.ب/ هناء التوم أحمد

نظمت الوحدة التنسيقية للنيل الجنوبي (NELSAP)، التي تدعم الإستثمار في تنمية قطاعات الزراعة و الإنتاج و إدارة الأحواض المائية في حوض النيل الجنوبي، دورة تدريبية لبناء القدرات الوطنية في مجال تخصيص المياه و التقييم الإقتصادي للمشاريع و ذلك في الفترة 1 - 5 أكتوبر 2017م بالخرطوم.

هذا و قد شاركت مساعد باحث هناء التوم من مركز البحوث الهيدروليكية مع عدد من المشاركين من جهات أخرى داخل و خارج وزارة الموارد المائية و الري و الكهرباء في أعمال الدورة التدريبية و التي هدفت إلى تحسين و تطوير سبل تخصيص المياه و التنمية الإقتصادية، و كذلك التحليل الإقتصادي لتنمية المشروعات المتعلقة بالموارد المائية و الإدارة المشتركة بالأحواض المائية.

برمجة يوم الخدمة للربع الأخير للعام 2017م مركز البحوث الهيدروليكية



وفقاً لموجهات إقامة يوم الخدمة العامة بالوحدات والشركات للربع الأخير للعام 2017م. يهدف تعميم الفائدة وإتاحة الفرص لجميع العاملين بالدولة . شكل مركز البحوث الهيدروليكية لجنة لتنفيذ برنامج إصلاح الدولة حسب بند رقم (5) لتوصيات الحوار الوطني (المتعلق بمحوري القوة البشرية والتدريب ومحور سهولة الخدمات .حيث قامت اللجنة بوضع برنامج إحتفالي للعاملين بالمركز تخلله برنامج إصاح بيئة بمشاركة جميع العاملين كما تم خلال اليوم عرض فلم وثائقي وكلمات بهذه النقلة النوعية لبرنامج إصلاح الدولة والتي عكست جوانب إيجابيه في نفوس العاملين بالدولة وكلمات من قبل ممثلي النقابه واللجنه المنظمه وقد دار نقاش مستفيض من قبل العاملين وفي الختام اليوم تم تكريم العمال المميزين وقف درجاتهم الوظيفيه من قبل اللجنه المنظمة، وهم أستاذ مشارك/ أبو عبيدة بابكر أحمد، الفني/ الطريفي عبد الله الطريفي، السائق/ بحر محمد بحر.

مؤتمر صحفي لوكيل وكالة الري

مجلة الهيدروليكا حضور في المؤتمر

مكعب في اليوم وهي كميته تتجاوز المطلوب للعبوة الشتوية ، وعزا طلب المياه المستمر لعدم تطبيق القانون وتداخل المحاصيل الزراعية مما يسبب مشاكل في عمليات الري لتلك المحاصيل، فيما اشار الى عدم المتابعة من بعض الجهات وفوضى المزارعين في فتح جدول (أبو عشرين) وفي وقت واحد دون مراعاة للحاجة الماسة للمحاصيل التي تداخلت نتيجة لعدم التنسيق والأرشاد الزراعي وشدد على ضرورة تفعيل قانون الري والصرف حتى يستقيم الوضع في المشاريع القومية ومشروع الجزيرة:تحديدا .

وبناءً على ما تمخض عنه المؤتمر الصحفي يتضح جليا ضرورة الدور التكاملي في إدارة الموارد المائية والبشرية ، إذ أن مبدأ المشاركة في التخطيط والتنفيذ والإدارة يعتبر من أهم المبادئ والمفاهيم التي تنادي بها الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

كشف المهندس حسب النبي موسى وكيل وكالة الري بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء أن جملة التكلفة الكلية لإعادة تأهيل منظومة الري بمشروع الجزيرة تبلغ 480 مليون دولار حيث أورد خلال المؤتمر الصحفي أن المشكلة التي تناولتها وسائل الإعلام ما هي إلا نقص في المناسيب في أحدي القناطر أو ترسيب إطماء أو تعطيل بعض الكراكات .

وزاد أنه تم إتخاذ القرار العاجل في شأنها ، كما أقر وكيل وكالة الري أن المشروع يشهد فوضى في المساحات المزروعة داخل الدورة الزراعية وخارجها فيما أرجع ذلك لغياب الإدارة الزراعية التي تم تسريحها الفترة السابقة وعددها 320 مفتشاً زراعياً. وطالب بضرورة عودتها وفق المنظومة والتوجه الأقتصادي الذي حددته الدولة في البرنامج الخماسي وتأكيداً لما ورد اعلن زيادة تدفقات المياه في التربة الرئيسية الى 36مليون متر



إجتماع مجلس البحوث الخامس

ظل البحث العلمي التطبيقي وراء كل المسببات الايجابية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وذلك وفق الاستغلال الأمثل لموارد المياه الضخمة للمشاريع الزراعية ومشاريع الري الفيضي بالسودان، و الذي اصبح تحدي وامل كبير لتحقيق الامن الغذائي برفع الانتاج لمواجهة التحديات الإقتصادية . فقد ادرك مركز البحوث الهيدروليكية أهمية البحث العلمي وجعله آلية فعالة بتوفيره للدعم العلمي بتنمية وتطوير التكنولوجيا وتطويعها لرفع كفاءة قطاع المياه في السودان.

السيد/ معتز موسى وزير الموارد المائية والري والكهرباء و رئيس مجلس



البحوث ترأس الإجتماع الخامس للمجلس بحضور أعضاء المجلس المكون من مدير عام مركز البحوث الهيدروليكية و وكيل شؤون الري، مدير وحدة تنفيذ السدود، ممثل التوليد المائي، ممثل مدير عام هيئة البحوث الزراعية، مدير عام المركز القومي للبحوث، ممثل مدير جامعة الجزيرة، مدير عام الموارد المالية والبشرية، محافظ مشروع الجزيرة، مدير عام الشركة القابضة، مستشاري الوزير وقادة العمل البحثي بالمركز والذي تم انعقاده بمباني المركز بؤد مدني في 2018/1/14 م حيث تناولت اجندة الاجتماع قضايا عاجلة وملحة تتعلق باداء المركز خلال عام 2017 م.

قدم بروفييسور/ ياسر عباس محمد مدير عام المركز، عرض توضيحي للانجازات البحثية وبرامج القدرات ومجمل الاداء للاعمال المالية والادارية كما قدم مخطتفات للمشاريع البحثية التطبيقية التي نفذت خلال العام السابق والخطة المستقبلية للعام القادم وقد وجد العرض التوضيحي ارتياح كبير وسط اعضاء المجلس، فيما اورد الوزير اهمية البحث العلمي التطبيقي وقال أن المياه ثروة حقيقة اذا أحسنت إدارتها من قبل الإنسان.

وأشاد الوزير بالدور المتعاضم في تنفيذ الدراسات للمشاريع البحثية اذ وصفه بالواحد من نوعه في تبنيه لتطبيق تلك الدراسات مستصحب معه المنهجية العلمية في تنفيذها، فيما ارجع ذلك للكادر البحثي المؤهل وقال ان ضرورة العمل الناجح لابد ان تبنى علي بحوث ودراسات ونتاج.

ايانا منه بذلك قام باتخاذ القرارات العاجلة بتوفير الدعم المالي الذي من شأنه المساهمة الفعالة في أعمال المركز و تنفيذه لتلك المشاريع البحثية وختاماً طالب الوزير بضرورة إشراك الجهات الشبيهه وتعيين كوادر وسيطة للعمل بالمركز فيما عبر اعضاء المجلس خلال مداواتهم عن فخرهم و إعتزازهم لما ورد عرضه من المشاريع البحثية التي قدمها المركز.



Assos.Prof. Abu Obieda Babiker

Sudan Water Partnership (SWP) National Training Workshop on: “Integrated Water Resources Management”

23 - 25 December 2017, HRC Conference Hall, Wad
Medani – Sudan

المشاركة السودانية للمياه بالتعاون مع
وزارة الموارد المائية والري والكهرباء
ورشة العمل الوطنية التدريبية في مجال
الإدارة المتكاملة للموارد المائية

الزمان: في الفترة من ٢٣ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧
المكان: قاعة مركز البحوث الهايدروليكية بومدني / ولاية الجزيرة

The Sudan Water Partnership has organized a 3-days training workshop on “Integrated Water Resources Management - IWRM” in collaboration with the Hydraulics Research Center (HRC) of the Ministry of Water Resources, Irrigation and Electricity (MWRIE). The workshop was held at the HRC conference hall at Wad Madani, the capital town of Gezira State, during the period 23

– 25 December 2017. Experts and professionals from different sectors have participated in the workshop, which include:

- Water Management and Irrigation Institute, University of Gezira;
- Ministry of Education, Gezira State;
- Ministry of Physical Planning, Gezira State;
- Irrigation Works Corporation;
- General Directorate of Irrigation

Operations, MWRIE;

- The Projects general directorate, MWRIE;
- The Hydraulics Research Center, MWRIE;
- Gezira Scheme;
- Public & Economic Security;

The workshop was officially opened by Prof. Seif eldin H. Abd Alla, chair of the Water Resources Technical Organ (WRTO) of the MWRIE and chair of SWP, after the welcoming speeches delivered by him and the deputy director HRC. Then after, Eng. Ammar Abakar Abd Alla, the Focal Point to GWP-EA, briefly explained the role and the different activities of the Global Water Partnership (GWP) towards speeding the implementation of the IWRM approach.

Within the context of the IWRM, eight papers are presented and thoroughly discussed among the participants during the workshop different sessions. The topics covered in the workshop are as follows:

- 1.IWRM Basic Concepts;
- 2.Trans-boundary Water Resources Management;
- 3.Irrigation Water Management: Case of national irrigation schemes in Sudan;
- 4.Water policies, laws and legislations in Sudan;
- 5.Drinking Water Supply and Sanitation: Case of Gezira State -

Sudan;

- 6.Impacts of Climate Changes in Water Resources of Sudan;
- 7.Water Harvesting Schemes in Sudan: Rich diversity and history - Significant contribution to water and food security; and
- 8.Water Scarcity: Prediction and Preparedness.

An additional paper on the control and protection from pollution and water borne disease, prepared by the Gezira state ministry of health, which was presented, has been disseminated among the participants.

As a concluding remarks, the participants agreed that there is a bad need for the implementation of IWRM at all levels and the capacity building and awareness raising, which will play significant role in pushing the implementation process forward. Finally it is worth to mention that parallel to the workshop, an evening lecture on the impacts of the GERD on the downstream water resources and hydrology of the Blue Nile, delivered by Prof. Seif eldin H. Abd Alla, was organized at the Engineers House (Professional Branch Union of Gezira State Engineers), which has been attended by wide spectrum of professionals, farmers and national press representatives.

تقنية المعلومات و الإتصالات الذكية (Smart Information Communication Technology - ICT) في إدارة المحاصيل بمشروع الجزيرة

بروفيسور يونس عبدالله قسم الله منسق المشروع إستعرض خلال الندوة التنويرية أهمية المشروع في زيادة الإنتاج حيث قام بالسرد التفصيلي للتجربة المسبقة في المشروع، وأضاف أن التجربة كشفت أهمية إدارة المياه للري و التي تعتبر أهم العوامل في إنتاجية المحاصيل بين المزارعين الذين طبقوا هذه التجربة و أبان جدوي التجربة و الفروق الواضحة التي تم إلتماسها في التطبيقات السابقة لتلك المواسم. هذا و قد جرت عدة تساؤلات و مداخلات من قبل الحضور عن أهمية التقانة و التحديات المتوقعة في حالة تطبيق التجربة في جميع أقسام مشروع الجزيرة، حيث دارت مداوات مستفيضة حول تربة المشروع التي تؤثر فيها عدة عوامل طبيعية ممثلة في الجفاف و درجة الرطوبة و الخصوبة كذلك التحليل الذي طرأ من تعديل الدورة الزراعية مؤخرًا، كما أضاف الحضور درء المخاطر الناتجة من قبل شركات التأمين ...

خلص المزارعون من خلال مداواتهم في الندوة العلمية، إجماعهم بضرورة و أهمية تنفيذ التجربة و تعميمها علي جميع أقسام المشروع. و في الختام تحدث معتمد محلية الكاملين الذي أورد أن التجربة لاقت نجاحاً و قبولاً كبيراً من المزارعين و الإداريين بإعتبار أن الزراعة هي العمود الفقري للإقتصاد القومي ... مشيداً بالدور الكبير الذي ظل يلعبه المركز في تنفيذ العمل الدقيق من خلال البحث العلمي و تطبيقاته .



على ضوء النجاح الكبير الذي حققته تجربة إستخدام تقنية المعلومات و الاتصالات الذكية (SMART ICT) لتحسين إدارة المياه بمشروع الجزيرة في المواسم السابقة (2014م - 2015م)، تلقى المركز العديد من الدعوات من المزارعين و المفتشين الزراعيين لتكرار التجربة في بقية أقسام المشروع بصورة أوسع، و ذلك لتعميم الزيادة الواضحة في إنتاجية المحاصيل التي طبق فيها هذا النظام. يجدر أن الصور التي



معتمد محلية الكاملين

أستخدمت أتمتت فيها الدقة المكانية و الزمانية و التطبيقية للحصول على صور دقيقة للإقسام المعنية بالتطبيق في شمال الجزيرة، ريثما تم في التجارب السابقة. و في هذا الإطار فقد تم عقد ندوة علمية بقسم المعليق في 6

نوفمبر 2017م، بهدف تبصير عدد أكبر من المستفيدين عن جدوى

التجربة، حيث شارك فيها معتمد محلية الكاملين و ممثل لمعهد إدارة المياه و الري بجامعة الجزيرة بجانب ممثلي شركات التأمين و الشركات التعاقدية و عدد من المهندسين و الباحثين و ممثلي الإدارات الزراعية العليا بمشروع الجزيرة



نعمات حسن بشير

طرق تحليل الطمي داخل المعمل



هویدا محمد أحمد سلفاب

تعتبر بحوث و دراسات الإطماء من أهم البحوث و الدراسات التي تقوم بها محطة البحوث الهيدروليكية و ما زالت مستمرة حالياً في المركز. بدأت دراسة و أبحاث رصد الطمي في الثمانينات من العام المنصرم و حتي الآن، و هي دراسة تتم سنوياً لمعرفة كمية الطمي المنجرف أو العالق في الماء. يبدأ التحضير لهذه الدراسة في الأسبوع الأول من شهر مايو من كل عام و ذلك بقيام الباحثين بزيارات للمحطات و المواقع التي تم تحديدها لأخذ العينات و تدريب العمال الذين يقومون بهذا العمل.

بها كالمضوء و الهواء و درجة الحرارة. يبدأ العمل في أخذ العينات من المحطات المختلفة في اليوم الأول من شهر يونيو و في داخل المعمل يتم تحليلها لمعرفة تركيز الطمي. في الثمانينات و حتي التسعينيات من القرن المنصرم كان التحليل بواسطة الطريق التقليدية و جهاز النفلومتر. حالياً يتم التحليل بواسطة جهاز قياس العكورة Turbidity-meter و هو من الأجهزة الحديثة و السريعة بجانب هذا الجهاز يتم أخذ 10% من كل محطة من العينات شهرياً و تحليلها بواسطة الطريقة التقليدية و جهاز العكورة آلياً و تحديد العلاقة بين الطريقتين عبر رسم شكل العلاقة لإستخدامها لاحقاً لبقية العينات بإستخدام جهاز العكورة فقط. بعد ذلك يتم تجميع الطمي لكل محطة علي حدي منذ اليوم الأول من شهر يونيو و حتي آخر أكتوبر لكي يجري عليها التخليخ الحبيبي (Sieve Analysis و Hydrometer Test) لمعرفة خصائص الطمي. و بعد ذلك يتم رفع نتائج التحليل إلي الباحثين الذين يقومون بدراستها و إعداد التقرير السنوي .

في الموسم 2017م بلغ عدد المحطات التي تؤخذ منها العينات أربعة عشر (14) محطة منتشرة علي نهر النيل و روافده من الجنوب إلي الشمال (ود العيس، خلف خزان سنار، حنتوب، الخرطوم) ومحطتان علي النيل الرئيسي (شمبات/تمنيات و دنقلا) و محطتان علي نهر عطبرة (خلف خزان خشم القربة و خلف مأخذ ترعة حلفا الجديدة) و ثلاث محطات في مشروع الجزيرة (خلف مأخذ الجزيرة الرئيسية بسنار، الجزيرة الرئيسية في كيلو 57 و ميجر الجاموسية و ثلاث محطات بالترعة الفرعية (حمزة) بمنظومة ميجر الجاموسية.

طريقة أخذ العينات:

تؤخذ العينة من الماء من تيار متحرك و توضع في قارورة و تلتصق عليها الديباجة التي تحوي إسم المحطة و التاريخ و التصريف و المنسوب. يتم إحضار العينات يومياً الي المعمل من المحطات القريبة أما المحطات البعيدة تحضر منها العينات في فترة زمنية تتراوح بين 5 إلي 15 يوم و في هذه الفترة تحفظ العينة بطريقة خاصة حتي لا تتغير بواسطة العوامل المحيطة



إعداد/ د. أحمد آدم إبراهيم (كابو)

معايرة طلبات ضخ المياه بمشاريع الري الكبرى

الرقم	المشروع	البيارة	العائقة المستخدمة	العدد الكلي للوحدات العاملة	عدد الوحدات العاملة	
1	الجزيرة	الحداد الغربية	كهرباء	3	3	
2		الحداد الشرقية	كهرباء	2	2	
3		قندال	كهرباء	3	3	
4		مريشبة	كهرباء	3	3	
5		الحاج عبدالقادر الجديدة	كهرباء	3	3	
6		الريبعة	كهرباء	2	2	
7		الجند	كهرباء	3	4	
8		تمبول	كهرباء	3	3	
9		الرياب	ديزل	3	3	
10		الواحة	ديزل	3	3	
11	حلفا الجديدة	ونبع الله الرئيسية	ديزل	3	1	
12		ونبع الله الإسماعيلية	ديزل	2	2	
13		الخرقة الرئيسية	ديزل	3	0	
14		الخرقة بلطونات إسماعيلية	ديزل	4	1	
15		نور الدين الرئيسية	ديزل	3	2	
16		نورالدين بلطونات إسماعيلية	ديزل	2	1	
17		حلفا الجديدة	كهرباء	3	3	
18		الريهد الزراعي	المهندسين كيلو 101	كهرباء	3	3
19			ديزل	4	2	
20		الجملة			56	43

مواصلة لبرنامج معايرة طلبات المياه بمشاريع الري الكبرى فقد إستهدفت الدراسة كمرحلة ثانية ما يقارب الستين وحدة مختلفة الأحجام في خمسة عشر بيارة تحت مسؤولية الإدارة العامة للميكانيكا والكهرباء. وهي كالآتي:

1. طلبات مشروع الجزيرة في ثلاثة عشر موقع وهي مناولات (Boosters) في كل من الحداد الغربية، الحداد الشرقية، قندال، مزيقيلة، الحداد عبدالله الجديدة، الرياب، الربيعة، وقيع الله الواحة، وتمبول والطلبات النيلية في كل من الحرقة، نور الدين والجنييد.

2. طلبات كيلو 14 مشروع حلفا الجديدة (Booster).

3. طلبات بيارة مشروع المهندسين والزراعيين مشروع الريهد الزراعي (Booster).

أهداف الدراسة:

تمثلت الأهداف الرئيسية في هذه الدراسة في الآتي:

- تقييم الكفاءة الكلية للوحدات المختلفة (كفاءة الطاقة + الكفاءة الميكانيكية).

- قياس الإنتاجية ودعم القرار في كل من:

• تحديد المساحة التأشيرية التي يمكن ريها بدقة واقعية قبل بداية الموسم الزراعي.

• تحديد التوليفة التشغيلية بين الوحدات

عندما تتطلب الإحتياجات المائية تشغيل أكثر

من وحدة واحدة في الموقع المعين.

- إستقراء معدلات الإنتاجية المحتملة للحالات

التشغيلية القصوى للوحدات (Extreme)

(maximum and minimum operation heads

المنهجية المتبعة:

تم تجميع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على النحو التالي:

• قراءة إنتاجية الوحدات الجاهزة بواسطة جهاز

قياس سرعة التيار (wagtech current meter).

• قياس أي طلبية لوحدها ما أمكن ذلك أو

إستخدام التوليفة التشغيلية المناسبة للإحتياجات

المائية أثناء القياس.

• إستخدام القضيب المعدني (rod mounted

method) الذي يستخدم عادة في الأعماق دون

الأربعة أمتار ($Y < 4 \text{ m}$).



صورة رقم 1: القياس باستخدام نظام الحوض (بيارة كيلو 14 حلفا الجديدة).



صورة رقم 2: القياس باستخدام المركب (بيارة مزيقيلة)

عالية. إذ أن نسبة التصريفات المقاسة (Q m) الى التصريفات المعيارية التصميمية (Q d) تتراوح بين 77% و 133% وبمتوسط عام قدره 105 % مقارنة. يشمل هذا بيارة تمبول التي ظلت تعمل منذ اكثر من خمسين عاماً دون توقف أو صيانة علاجية.

• تتدنى تصريفات طلّمبات الديزل الى حوالي 40% وبمتوسط عام قدره 62% فقط من التصريفات المعيارية التصميمية.

• تتفاوت إنتاجيات الوحدات حتى في البيارة الواحد لأسباب فنية. عليه يعتبر تعميم استخدام ساعات الدوارة لحساب كميات مياه الري بدون الرجوع الى الإنتاجية الفعلية للوحدات فيه شئ من عدم الدقة.

• استخدام نظام الحوض للأعماق الضحلة (wading method for: $Y < 1.5$ m).

• استخدام المركب للأعماق الكبيرة نسبياً (boat method for depth: $1.5 \leq Y$ one point)

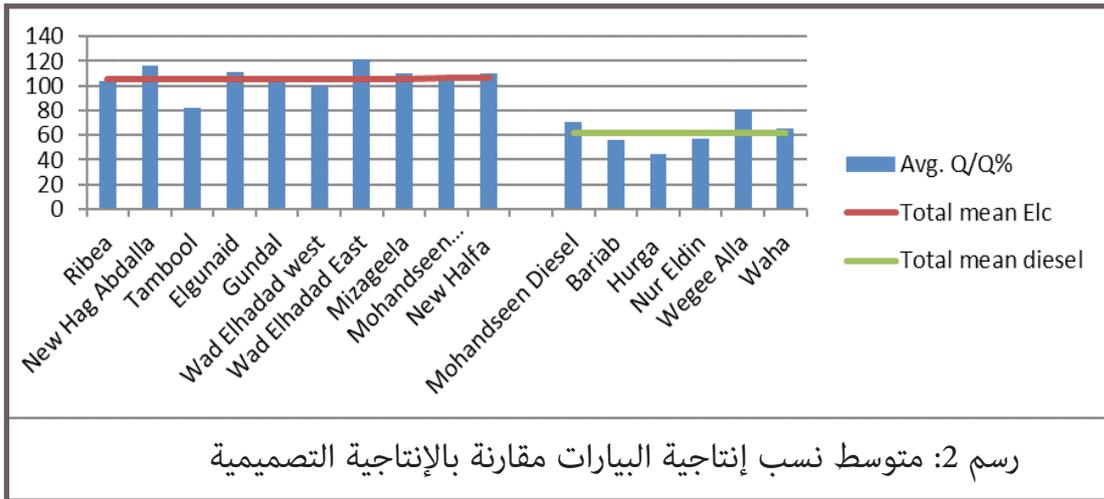
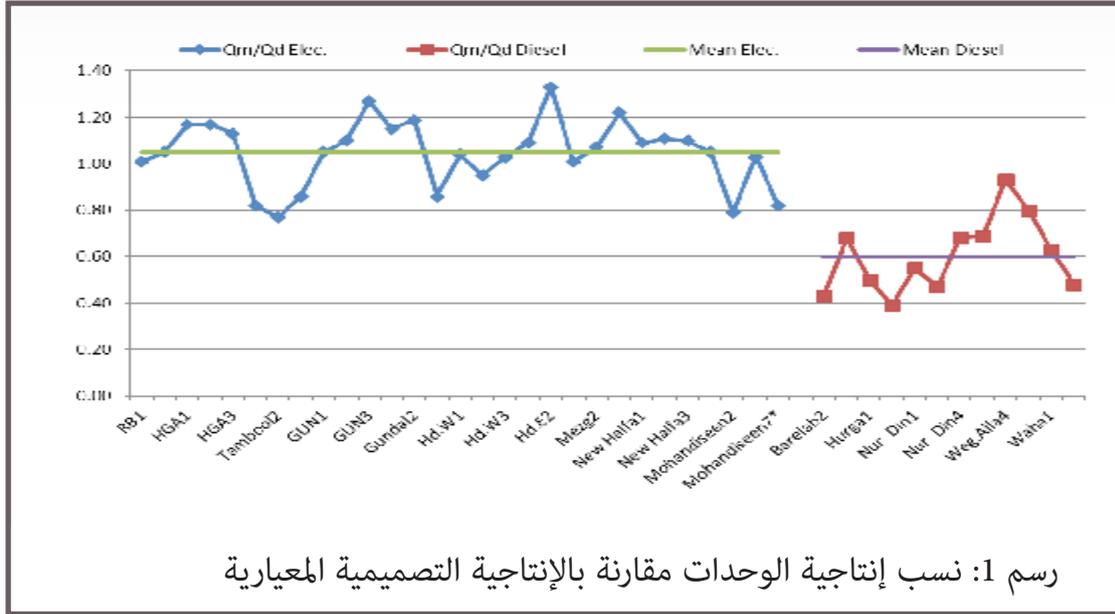
• استخدام قراءة النقطة الواحدة (reading: 0.6 depth) اعتماداً على سابق النتائج والخبرة المتراكمة لمركز البحوث الهيدروليكية في المجال.

• تجميع البيانات الهيدرولوجية والتشغيلية ذات الصلة لتحديد مدى السمات الإستراتيجي التشغيلي في كل موقع.

أهم النتائج والتوصيات:

أهم النتائج تتلخص فيما يلي:

• تعمل جميع الطلّمبات الكهربائية بكفاءة



- أهم التوصيات يمكن إجمالها في الآتي:
- ضرورة توسيع الدراسة لتحديد كفاءة إستهلاك الطاقة في وحدات الديزل بصفة خاصة.
- إنتهاج أسلوب المعايرة بعد كل صيانة علاجية أو تعديل جوهري في أجزاء الوحدات أو الطاقة المستخدمة.
- السعي الجاد نحو إمداد وحدات الديزل بالطاقة الكهربائية.
- ضرورة حساب الإحتياجات المائية بصورة أكثر علمية ودقة.
- إعتداد الإنتاجية الفعلية عند حساب مياه الري المضخوخة و عدم تعميم ساعات الدوارة كمعيار لحساب المياه نسبة لإختلاف إنتاجية ال وحدات.



باحث/ خالد النور حسب الله

التغيرات المناخية من منظور تكاملي ...الآثار و التدابير (1)

إن ظاهرة تغير المناخ (Climate change) والإحتباس الحراري (Global warming) تعني تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يقضي إلى تغير في تكوين

و محاصيل رئيسية أخرى هبوطاً شديداً على الصعيد العالمي بمقدار 40 ميغا طن سنوياً في الفترة بين عامي 1981 و 2002م بسبب إرتفاع درجات الحرارة.

• تتعرض المحيطات للإحتراق، حيث تشهد مساحة الثلوج و الجليد إنكماشاً، و مستوى سطح البحر إرتفاعاً. ففي الفترة بين عامي 1901 و 2010، ارتفع متوسط مستوى سطح البحر عالمياً بمقدار 19 سنتيمتراً، حيث تمددت المحيطات و ذاب الجليد بسبب الإحتراق. و إنكمش مسطح البحر الجليدي بالقارة القطبية بشكل متتابع في كل عقد من العقود منذ عام 1979 بفقدان مسطح جليدي مساحته 1.07 مليون كيلو متر مربع على مدار كل عقد من العقود.

• في ضوء التركيزات الراهنة و تواصل إنبعاثات الغازات الدفيئة، من المحتمل أن يتجاوز الإرتفاع في درجة الحرارة عالمياً في نهاية هذا القرن 1.5 درجة مئوية، قياساً على الفترة بين عامي 1850 و 1900م بالنسبة لجميع السيناريوهات بإستثناء سيناريو واحد. و سوف تتعرض محيطات العالم للإحتراق و سيستمر ذوبان الجليد. و من المقدر أن يرتفع مستوى سطح البحر بما مقداره 24-30 سنتيمتراً بحلول عام 2065م، و 40-63 سنتيمتراً بحلول عام 2100م.

• إرتفعت إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) في العالم بنحو 50% منذ عام 1990م. • تسارع النمو في الإنبعاثات في الفترة بين عامي 2000 و 2010م بأكثر مما كان عليه في كل عقد من العقود الثلاثة السابقة.

الغلاف الجوي العالمي من خلال زيادة إنبعاث تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية. و قد أصبحت التغيرات المناخية واقعاً ملموساً منذ أواخر القرن الماضي. و نتيجة للثورة الصناعية، تنبعث الغازات الدفيئة الطويلة الأمد بمعدلات عالية جداً من محركات الإحتراق في البلدان المتقدمة و النامية، و بالتالي، فإن المتوسط العالمي لدرجة الحرارة العالمية قد إرتفع بالفعل بمقدار 0.8 درجة تقريباً على مدى القرن الماضي و هو يتسارع في الإزدياد. كما أن مستوى سطح البحر يرتفع بمعدلات متسارعة، مما يهدد جميع المدن الساحلية ذات الإرتفاع المنخفض في جميع أرجاء العالم. كما لوحظت أيضاً الزيادة في وتيرة و شدة الظواهر المناخية المتطرفة، التي كانت متوقعة من خلال النماذج، من خلال زيادة معدلات و شدة موجات الحر و الفيضانات في جميع أنحاء العالم. و من المتوقع ، في حال لم يتم إتخاذ إجراءات للحد من الإنبعاثات، أن يصل إزدياد إرتفاع درجة الحرارة إلى 4.5 - 5 درجات، الأمر الذي سيسبب أضراراً شديدة للظروف البيئية و الإقتصادية و الصحية في جميع أنحاء العالم.

حقائق وأرقام:

• في الفترة بين عامي 1880 و 2012م، إرتفع متوسط الحرارة في العالم بما قدره 0.80 درجة مئوية. و لوضع تلك الحقيقة في نصابها، فإن كل إرتفاع في درجة الحرارة بمقدار درجة واحدة سيفضي إلى هبوط غلة الحبوب 10% تقريباً. و شهدت غلة محصول كل من الذرة و القمح



و نظراً لإرتباط العديد من الأنظمة الطبيعية بالمناخ، فقد تؤثر التغيرات المناخية على الكثير من جوانب حياة البشر و النباتات و الحيوانات ذات الصلة، مثل إنتاج الغذاء و وفرته، و استخدام المياه، و المخاطر الصحية المختلفة.

آثار تقلب المناخ و تغييره في قطاع التنمية الزراعية و الريفية في السودان:

أجريت كثير من الدراسات لتقييم الأثر المناخي على الموارد الطبيعية و تأثيرها على قطاع التنمية الزراعية و الريفية في السودان . و تتمثل مخرجات و آثار تقلب المناخ و تغييره في قطاع التنمية فيما يلي :

التغيرات في درجة الحرارة:

وجد أن الإتجاه العام هو زيادة في درجة الحرارة و هنالك زيادة ملحوظة في درجة الحرارة تصل إلى 1.6 في عطبرة و 2.1 في الخرطوم و 0.6 في الأبيض و 1.5 في الفاشر و القضارف و 2 في كسلا و 0.8 في الدمازين.

بالنسبة للتوقعات المستقبلية حتى عام 2050م، تبين أن الحد الأدنى للتغيير سيكون خلال شهر فبراير بزيادة قدرها 1.1 درجة مئوية، في حين سيحدث التغيير الأقصى في نوفمبر بزيادة قدرها 3.1 درجة مئوية. و سيزيد متوسط التغير السنوي في درجة الحرارة بمقدار 2.7 درجة مئوية .

تغيرات الأمطار:

و أظهر التغيير الشهري على المدى الطويل (1970-2010م) في هطول الأمطار أن التغيرات في هطول الأمطار تقع في الشمال (5-%) و في الجنوب الغربي (7-%) و في الجنوب الشرقي (10%). و قد تراوحت معدلات سقوط الأمطار بشكل عام بين 1970 حتى 2010م بين 10% إلى 20% في الولايات

الغربية و الجنوبية الغربية. أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية حتى عام 2050م، تبين أن النطاق المستقبلي لتغيرات الأمطار سيتفاوت من زيادة 15% إلى انخفاض يصل إلى 9% سنوياً. ستحقق ولايتي كسلا و القضارف أعلى إنخفاضات سنوية تصل إلى حوالي 9%. بينما ستحصل ولايات أخرى على زيادة سنوية تتراوح بين 3% و 15%. و سوف تكون ولايات البحر الأحمر و نهر النيل و الشمالية و شمال دارفور أكثر المناطق عرضة للجفاف، حيث سيبلغ إنخفاض معدل الأمطار حوالي 9%. و ستشهد التغيرات الكبيرة إما زيادة في حالات الجفاف حيث تفقد المحاصيل و الماشية (نقص الأغذية)، و النزوح، و الحرائق بسبب الجفاف، أو الفيضانات التي تسبب خسائر في الأرواح و المحاصيل و الماشية؛ توالد الحشرات، الأمراض النباتية، الأمراض البوائية، إنخفاض الطاقة المائية؛ بالإضافة إلى كثير من الأضرار التي ربما تلحق بالبنية التحتية و المناطق السكانية.

تغيرات الجريان السطحي

أظهر تقييم أثر تغير المناخ على تدفقات النيل أن السيناريو المتفائل optimistic scenario أعطى تغييراً إيجابياً في هطول الأمطار بنسبة 11 في المائة على النيل الأزرق و 8.0 في المائة على النيل الأبيض. أعطى السيناريو المتشائم pessimistic scenario

قطاع الزراعة:

من شأن الزيادة المتوقعة في درجات الحرارة و إنخفاض نسبة الأمطار أن يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية. و تعتمد الأجزاء شبه القاحلة من السودان في الشمال تقريباً على الزراعة المرورية، و لكنها تتسم بإنخفاض الإنتاجية. إن الزيادة المتوقعة في درجة الحرارة بمقدار 2.5 درجة مئوية بحلول العام 2050م في معظم الولايات الشمالية ستضع حمولة إضافية على إستهلاك مياه النيل المتاحة.

و قد يزداد الطلب على المياه في الزراعة بمقدار اثنين أو ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2000م. و قد تتسبب التحولات في المناطق الإيكولوجية الزراعية في فقدان أنواع من العينات أو الأنواع المحلية، و إن كان ذلك قد يؤدي أيضاً إلى توسيع نطاق بعض المحاصيل. و سيزداد إجهاد الرطوبة في المحاصيل و تقلص مساحات المحاصيل التي تتطلب ظروف رطوبة أو شبه رطوبة. و ستزداد معدلات التبخر، مما يزيد من إستخدام مياه الري.

و يرتبط الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي إرتباطاً وثيقاً بتوافر المياه. و من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي من خلال تأثيره على الزراعة و نظم إنتاج الأغذية. و في عام 2050م، من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغذاء في العالم النامي بنسبة 9 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007م). و من شأن إرتفاع درجات الحرارة و إنخفاض هطول الأمطار أن يحد من تدفق الأنهار و الخيران، و يبطئ معدل إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية، و يجعل معظم البلاد أكثر جفافاً. و ستكون لهذه التغييرات سلسلة من الآثار، لا سيما على الزراعة و الطاقة و الأمن الغذائي.

و من المتوقع أن يزداد إجمالي درجات الحرارة السنوية بين 1.5 درجة مئوية و 2.5 درجة مئوية بحلول عام 2050م. و يسهم القطاع الزراعي في



تغيراً سلبياً في هطول الأمطار بنسبة 2.5% - على النيل الأزرق و 1% - على النيل الأبيض. و أظهر التأثير الطويل الأجل للتدفق أن السيناريو المتفائل أن هنالك إزدياد في متوسطات نهر النيل بنسبة 32% في حين أظهر السيناريو المتشائم أن هنالك إنخفاضاً في متوسطات نهر النيل بنسبة 14%.

المياه الجوفية:

كما هو معلوم فإن الحوض الجوفي النوبي يشكل أكبر حوض للمياه الجوفية في السودان. و تقع الأحواض الغرينية alluvial basins بجوار نهر النيل، و على طول معظم الأنهار و الخيران الموسمية. إن إعادة تغذية المياه الجوفية عن طريق مياه الأمطار محدودة، إلا أن ما يقارب المليار متر مكعب هي تغذية المياه الجوفية سنوياً من نهر النيل و بشكل رئيسي من تدفق الفيضانات السنوي بالإضافة إلى مياه الأمطار. هنالك نقص في المعلومات حول تقدير المياه الجوفية في السودان، على الرغم من أنه قد يكون أحد تدابير التكيف الرئيسية خلال فترة الجفاف للحد من هجرة سكان الريف الذين يعيشون في هذه المناطق. لذلك هنالك ضرورة لإجراء تقييم شامل للمياه الجوفية في السودان كآلية للتأقلم مع تأثيرات تغير المناخ.

المحلي و الأمن الغذائي.

قطاع الإستزراع المائي و المصايد:

من الملاحظ نمو إنتاج تربية الأحياء المائية في السودان بسرعة في السنوات الأخيرة. و من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. و تعد تربية الأحياء المائية أكثر ملاءمة للمناطق التي تجمع بين درجات الحرارة المرتفعة و الموارد المائية الوفيرة. هذه الشروط تنطبق على نهر النيل بالإضافة إلى القنوات و البحيرات و الخزانات في البلاد. و على وجه الخصوص، تتمتع البحيرات المحيطة بسدود الروصيرص و سنار و جبل أولياء و خزان خشم القربة بإمكانيات عالية للإستزراع المائي في الأحواض. و تشمل مزاياه النسبية درجة الحرارة السنوية العالية و إمكانيات وضع مصانع المعالجة. و يمكن أن يكون الإستزراع المائي أحد المصادر الرئيسية لسد الثغرات التي تعتري إنعدام الأمن الغذائي في العديد من المناطق، كما أنه يولد دخلاً مرتفعاً للسكان المحيطين بمناطق الإنتاج المحتملة. لا تزال هذه الصناعة لديها الكثير من الإمكانيات التي لم يتم تطويرها بعد.

قطاع الصحة:

تفاوتت صحة الإنسان في السودان، مما يعكس الحالة البيئية و الإجتماعية و الإقتصادية لمختلف الولايات. و بعض الولايات، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث الفقر مرتفع، و ارتفاع معدلات وفيات الرضع و انخفاض متوسط العمر المتوقع. و من المرجح أن تكون آثار تغير المناخ، مثل الإجهاد الحراري و الزيادة المحتملة في الأمراض المنقولة بالنواقل (مثل الملاريا) و الأمراض المنقولة بواسطة المياه، ضارة بصحة السكان. و من المتوقع أيضاً أن يزداد معدل الوفيات المتصلة بالحرارة مثل السحائي. و من شأن النقص في توفر المياه و إنتاج الغذاء أن يؤدي إلى مشاكل في الغذاء و بالتالي في الصحة (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2007م). و يمكن أن

السودان مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي و العمالة و إنتاج الأغذية لسكان يتزايدون بسرعة، في حين يمثلون أكبر مستخدم للمياه في البلد. عليه فإن ارتفاع درجات الحرارة و انخفاض الإنتاجية الزراعية و تكرار الكوارث الطبيعية و تسارع التصحر سيكون له أثر كبير في تقييد النمو الإقتصادي و زيادة نسبة الفقر في جميع أنحاء البلاد. و تقدر دراسة للبنك الدولي (WB, 2007) أن الإنتاج الزراعي سينخفض بنسبة 10 في المائة لكل درجة من درجات الحرارة. عليه فإن متوسط الزيادة في درجات الحرارة في السودان بحلول عام 2050م سيكون حوالي 1.5 درجة مئوية إلى 2.5 درجة مئوية مما يعني أن متوسط الإنتاج الزراعي سينخفض بنحو 15%-25% من حيث القيمة بحلول عام 2050م.

قطاع الغابات:

هنالك اعتماداً كبيراً على خشب الوقود في السودان من أجل الطاقة. عليه فقد يهدد تغير المناخ توافر الوقود بسبب توسع الأراضي الزراعية في الغابات (إزالة الغابات) و قطع الأشجار لبيعها كمصدر للدخل. و وفقاً لمنظمة الأغذية و الزراعة (1999م)، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ في منطقة شمال أفريقيا القاحلة بالفعل إلى تعزيز التصحر و إحداث انخفاض تدريجي في الغطاء الغابي. كما قيم برنامج العمل الوطني للتكيف (2007م) الآثار المحتملة لتغير المناخ في المستقبل على الغابات. و يشير التقرير إلى أنه، بالإضافة إلى الضغوط الإجتماعية و الإقتصادية المتنامية، من المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى تكثيف التصحر في المناطق الصالحة للزراعة. كما تتنبأ بأن المناطق المناخية الزراعية الرطبة من المرجح أن تتحول جنوباً، مما يجعل مناطق الشمال غير صالحة للزراعة على نحو متزايد. و من المتوقع أيضاً أن تنخفض المساحة المخصصة للأراضي الصالحة للزراعة، مع آثار سلبية على كل من الدخل

البيئة و النظام الحيوى:

و كما ذكر سابقاً، سيؤدي تغير المناخ إلى التأثيرات التالية على البيئة و النظام الحيوى:

- تدهور الغطاء النباتي سيشكل تهديداً على قطاع المراعى و بالتالى مزيداً من الضغط على المناطق الزراعية.

- إرتفاع وتيرة و شدة العواصف الممطرة الشديدة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مخاطر الفيضانات والعواصف.

- إرتفاع درجات حرارة المياه، مما يزيد من إنتاجية الطحالب و يقلل من الأكسجين الذائب، من بين آثار أخرى من شأنها أن تؤثر على نوعية المياه. و يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم آثار التحديات القائمة مثل التغير في إستخدام الأراضي الذي يدفعه الإنسان، و الفقر، و إرتفاع معدل النمو السكاني، و إرتفاع الطلب على الموارد الطبيعية.

- زيادة الضغوط على الأرض بسبب النمو السكاني.

- إزالة مساحات شاسعة من الأراضي الغابية لخشب الوقود و الفحم النباتي و صنع الطوب و مواد البناء و الإستخدامات الأخرى.

- نظراً لتدهور مستجمعات المياه، سيزداد ترسيب الخزانات و سيؤدي إلى تقليل قدرات التخزين، و يؤثر على كفاءة توليد الطاقة، و تدهور نوعية المياه، و زيادة نمو الأعشاب المائية.

- فقدان الأراضي الخصبة من خلال جرف التربة و الهدام.

- سيؤدي زحف الرمال إلى تغيير مورفولوجيا النيل، و خلق الجزر المغمورة، بالإضافة إلى قفل مآخذ الطلمبات و زيادة الفيضانات.

يؤدي المناخ الأكثر دفئاً إلى توسيع نطاق حامي الملاريا و الحمى الصفراء و حمى الضنك و غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل. و من شأن عدم وجود بنية تحتية قوية للصحة العامة في بعض الولايات أن يجعلها أكثر عرضة للزيادة المتوقعة في إطالة مواسم الوباء. و تتسبب حمى الوادي المتصدع، التي تصيب الإنسان و الماشية، إرتباطاً وثيقاً بالأمطار الغزيرة. و بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تؤدي موجات الحرارة، و زيادة تأثير ندرة المياه، و ضعف نوعية المياه، و تدهور نوعية الهواء، و تشكيل الأوزون الأرضي إلى تدهور عام للصحة العامة، و بصورة أعم إلى تدهور الأحوال المعيشية.

قطاع التعليم:

من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بآثاره المتعددة تأثيراً سلبياً على الركائز الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية. و علاوة على ذلك، يهدد تغير المناخ قدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و الأهداف الإنمائية الأخرى، و لا سيما الحد من الفقر و الاستدامة البيئية. و لأغلبية السكان، ذوي الدخل المنخفض و المتوسط القائم على الزراعة، إمكانات مختلفة في الإلتحاق بعملية التعليم الرسمي. و وفقاً للأمم المتحدة (2005) يعتبر السودان من أقل البلدان نمواً التي من المرجح أن تحقق تقدماً محدوداً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجال التعليم. و يرجع ذلك إلى أن آثار تغير المناخ قد تؤدي إلى أضرار بالقطاعات الإقتصادية الإستراتيجية، بل إنها قد تقيد الفرص أمام المجتمعات الريفية لتوليد الدخل أو تحسين سبل معيشتها و بالتالى الحد من قدرتها على الإنفاق على التعليم.

المصادر:

SUDAN Environmental and Climate Change Assessment.

Prepared for IFADs Country Strategic Opportunities Programme 2013 - 2017



أهمية التعاون بين دول حوض النيل (2)

مواصلة لما تم سرده في العدد السابق من مجلة هيدروليكا (سبتمبر 2017م)، جدول رقم 3 أدناه يوضح الإحتياجات المائية بالسودان للقطاعات المختلفة و الإسقاطات حتى عام 2027م حسب الخطة الإستراتيجية الربع-قرنية الأولى. يتضح من الجدول أن الزراعة المرورية لها نصيب الأسد حيث تزيد عن 80% من الإستهلاك الكلي و تبلغ حوالي 42.5 مليار متر مكعب في عام 2027م . و إذا ما أضيفت لها إحتياجات مياه الشرب و الصناعة و الإحتياجات الأخرى، و التي تقدر بحوالي 10.1 مليار متر مكعب، تكون الجملة حوالي 52.6 مليار متر مكعب.

الجدول رقم (3) يوضح المطلوبات المائية للسودان حتى العام 2027م.

العام	الإحتياج المائي (مليار م ³)		
	الزراعة المرورية	مياه الشرب	شرب الحيوان و أخرى
2010م	27.1	01.1	03.9
2020م	32.6	01.9	05.1
2025م	40.3	02.5	05.3
2027م	42.3	02.8	07.3

(المراجع: الإستراتيجية الربع قرنية)

الجدول رقم (5): إستهلاك الكهرباء في السودان مقارنة مع بعض الدول.

رقم	القطر	التعداد السكاني (مليون نسمة)	الطاقة المستهلكة (قيفاوات ساعة/السنة)	ملحوظة
1	السودان	36.0	012,600	حوض النيل
2	مصر	86.0	135,000	حوض النيل
3	أثيوبيا	90.0	007,940	حوض النيل
4	الكنغو	69.0	005,158	حوض النيل
5	ليبيا	06.6	027,000	دولة عربية
6	السعودية	27.3	231,000	دولة عربية
7	جنوب أفريقيا	49.0	212,000	دولة أفريقية
8	كوريا الجنوبية	49.0	482,000	دولة آسيوية
9	بريطانيا	62.0	319,000	دولة أوروبية

الجدول رقم (4) التوليد الكهرومائي المتاح

رقم	الموقع	التوليد المائي المتوقع (مبفاوات)
1	كاجبار	300
2	دال	340
3	سنار	050
4	الشريك	315
5	دقش	285
	الجملة	1290

روافدها و روافد نهر الأبي (النيل الأزرق) السفلى و العليا و الروافد داخل السودان حيث يقطع النهر مسافة 900 كلم من تانا و حتى الروصيرص. منسوب النهر عند مخرج بحيرة تانا يعادل 1890 متر فوق سطح البحر و ينحدر إلى 510 متر عند فاماكا على حدود السودان (800 كلم) ثم إلى 440 متراً عند الروصيرص (900 كلم) ثم إلى 372 متراً عند الخرطوم.

الإيراد المتوسط الواصل من بحيرة تانا في حدود 3.85 مليار متر مكعب في العام (-1921 1925 و 1928-1933) و متوسط إيراد النهر عند الروصيرص 50.25 مليار متر مكعب في العام و عند الخرطوم 54 مليار متر مكعب في العام.

4. حوض نهر عطبرة:

يتكون حوض نهر عطبرة من رافدين أساسين هما باسلام و نهر تكزي اللذان ينبعان من الميول الشمالية لجبال أثيوبيا (الشكل 4). الإيراد الوارد من باسلام (فرع عطبرة) يعادل 40% من الإيراد الكلي للنهر و 60% منه يأتي من فرع تكزي (ستيت). و يقدر الإيراد المتوسط السنوي للنهر عند أسوان بحوالي 12 مليار متر مكعب.

الفقر الكهربائي بدول حوض النيل:

ما عدا مصر فإن كل دول حوض النيل تعاني من الفقر الكهربائي و كمثال فإن نسبة العجز التقديري الكهربائي يبلغ 70% في السودان، 86% أثيوبيا، 89% تنزانيا و 91% في يوغندا.

الموارد المائية من الهضبة الأثيوبية:

تتمثل الموارد المائية الداخلة السودان من الهضبة الأثيوبية في أربعة أحواض أساسية (1) حوض نهر السوبات (2) حوض مستنقعات مشار (3) حوض النيل الأزرق و (4) حوض نهر عطبرة، وفق نفاصيل الإيرادات السنوية الموضحة أدناه:

1. حوض نهر السوبات:

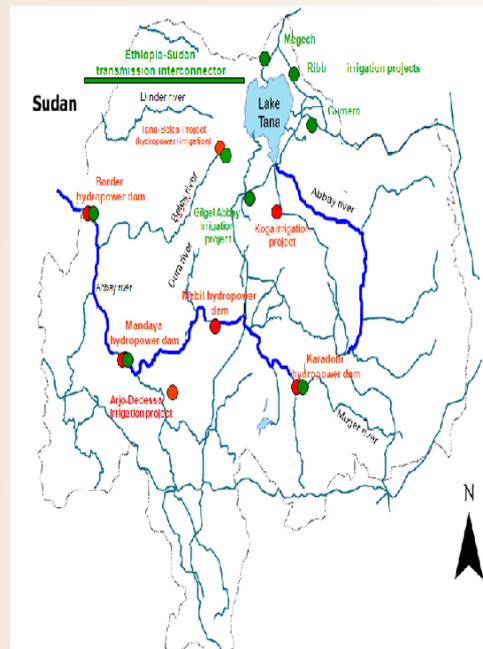
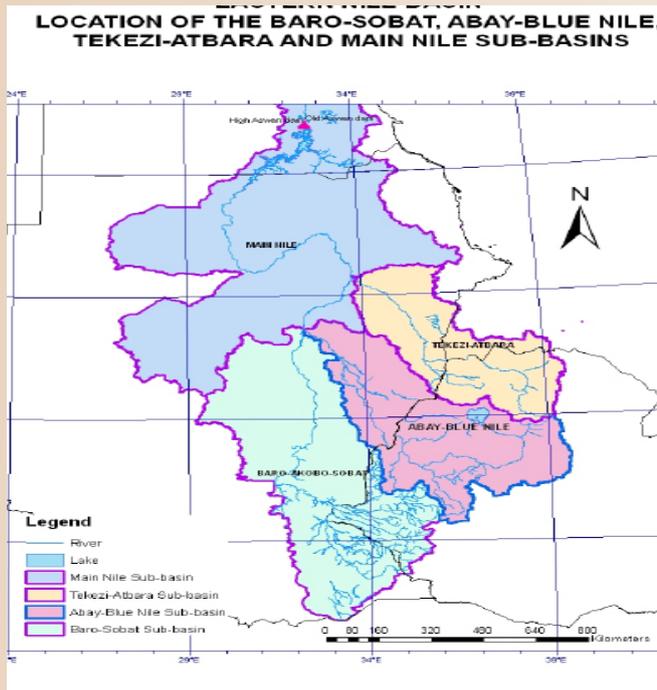
متوسط إيراد نهر السوبات السنوي عند مصبه بالنيل الأبيض في الفترة من 1912 إلى 1957م يعادل 13.3 مليار متر مكعب في العام.

2. حوض مستنقعات مشار:

مجموع إيرادات الخيران المغذية لمستنقعات مشار حوالي 19.5 مليار متر مكعب في السنة يصل منها نصف مليار فقط إلى النيل الأبيض.

3. حوض نهر النيل الأزرق:

يتغذى نهر النيل الأزرق من بحيرة تانا و



الهضبة الأثيوبية:

(أ) مشروعات الزراعة:

لقد تقدمت إثيوبيا عام 2003م بمشروعاتها المقترحة للزراعة المرورية ضمن مبادرة حوض النيل تتمثل في مشروعات ري بأحواض أنقر - ديدسا، مشروعات ري بمنطقة حوض بحيرة تانا و مشروعات ري بمنطقة الحمرا.

الجدول (6) مشروعات أحواض أنقر - ديدسا

المشروع	المساحة (هكتار)	النهر	الإحتياجات المائية (م ³ /عام)	كميات الطمي المنقولة (ألف طن)
ديدسا	6,200	ديدسا	080	-
أرجو- ديدسا (ديدسا الأعلى)	18,500	ديدسا/واما	238	630
تجمسو	22815	تجمسو	249	630
ديانا- ديدسا الأسفل	21,200 (6132-USBR)	ديانا	180	401
أنقر	14450 (6100-USBR)	أنقر	234	173
نكمت	11220	أنقر	182	962
الجملة	94,385		1,163	

ملحوظة: تم حساب الإحتياجات المائية بناءً على دراسة الـ USBR (1964)

الجدول (7) مشروعات ري حوض بحيرة تانا

المشروع	المساحة (هكتار)	النهر	التصريف (م ³ /ث)	الإحتياجات المائية (م ³ /عام)	كميات الطمي المنقول (ألف طن)
ريب-جوميرا	19925	ريب جوميرا	11.6	163	490
مجنش	31,821	مجنش وبحيرة تانا	6.4	425	240
جلجل اباي	18923	جلجل		208	
شمال غرب بحيرة تانا	7,500	بحيرة تانا		130	
الجملة	90,117			141,1	

الجدول (8) مشروع ري منطقة الحمرا

المشروع	المساحة (هكتار)	النهر	الإحتياجات المائية (م ³ /عام)
ري الحمراء	50,550	تكزي	840

ملحوظة: تم حساب الإحتياجات المائية بناءً على دراسة الـ USBR (1964)

ملحوظة: تم حساب الإحتياجات المائية بناءً على دراسة الـ USBR (1964)

متر مكعب من المياه و توليد في حدود 200 ميغاوات و قد تم الآن تشييد نفق من بحيرة تانا بطول 15 كلم لتحويل 70% من إيرادات بحيرة تانا (2.70 مليار متر مكعب في العام) لإستغلاله للتوليد الكهرومائي و الزراعة بنهر بلس الأعلى حيث يوجد جل الأراضي المسطحة و الخصبة نسبياً التي يمكن ريها في حوض نهر ال أباي.

(ب): مشروعات الطاقة الكهرومائية:

مشروعات الطاقة الكهرومائية المقترحة على نهر الأباي (النيل الأزرق) موضحة على الشكل (3) و تفاصيلها كالتالي:

و بذلك تصبح جملة المساحات التي قدمت بواسطة إثيوبيا في حدود 542 ألف فدان تحتاج إلى 3.113 مليار متر مكعب من المياه لريها إذا وضع في الإعتبار الجدوى الإقتصادية و الفنية و البيئية لقيام هذه المشروعات.

أما بخصوص الأحواض الأخرى بالهضبة الأثيوبية فهناك خطط لري 40 ألف فدان بالسوبات و ري مشروعات أخرى على حوض نهر الرهد (53,100 هكتار) تحتاج إلى 1,043 مليون متر مكعب و أخرى على حوض نهر الدندر بمساحة 58,300 هكتار تحتاج إلى 1,045 مليار متر مكعب

أما مشروعات بلس الأعلى فهي في حدود 63,200 هكتار (150 ألف فدان) تحتاج إلى 994 مليون

الجدول (9): مشروعات الطاقة الكهرومائية على نهر الأباي (النيل الأزرق)

التوليد (ميغاوات)	السعة (مليار متر مكعب)	الارتفاع (متر)	الغزان
1600	40.2	260	كارادوبي
2100	37.5	285	بكوأبو
2000	49.2	200	مندايا
1400	17.2	-	مايل
6000	74.0	145	الحدود (التهضة)

الجدول (10) يوضح السدود الكبيرة الحالية على حوض النيل بدولة أثيوبيا

العام	الغرض	النهر	السعة (م ³)	الارتفاع (متر)	الغزان
1995	ري	البارو أكوبو	74.6	16	الويرو
1991	شرب	تكزي	5.3	34	انقرب
1973	ري وكهرباء	اباي	650	25	قنشا
1996	شرب	تكزي	10	33	مديمار
1996	تنظيم وكهرباء	اباي	9100	9	شاراشار
2007	ري	اواش	-	21	كوجا
2009	ري وكهرباء	تكزي	9000	185	تكزي

المصدر: (Gebre, 2008)

كينيا لإمدادها ب 500 ميغاوات و من المعلوم إن بأثيوبيا لها طاقة كهرومائية تعد الثانية في أفريقيا (45,000 ميغاوات) بعد الكونغو الديمقراطية.

و حالياً فإن التوليد الكهرومائي في الثلاث محطات الرئيسية (Tana Beles, Gilgel Gibe , II , and Tekeze) يبلغ 1,180 ميغاوات و سوف تمد السودان ب 200 ميغاوات و جيبوتي ب 150 ميغاوات و هناك محادثات جارية مع

ضرورة التعاون بين المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية و الجهات الإستشارية

إعداد/ م . مجاهد محمد صديق و بروفيسر مشارك / أبوعبيدة بابكر أحمد



الزراعية، جامعة

الجزيرة، جامعة الفasher، جامعة الدنج، جامعة الخرطوم، جامعة سنار، أكاديمية السودان للعلوم، معهد إدارة المياه و الري بجامعة الجزيرة و إلخ ... و كمثال حادث إلي إمتداد التعاون إلي تمويل منحة داخلية للتأهيل لدرجة الماجستير لأحد مساعدي الباحثين بالمركز من شركة شورا للإستشارات تخليداً لفقيد العلم و البلاد و أحد مؤسسي المركز د. يعقوب أبوشورة موسى. هذا و قد تم الخيار علي مساعد الباحث/ مجاهد محمد صديق الماحي للإستفادة من المنحة و التأهيل بمعهد ادارة المياه و الري بجامعة الجزيرة.

و علي سبيل المثال لا الحصر ، و علي المستوي الإقليمي و الدولي، فقد إستطاع المركز خلق علاقات مشتركة مع الجهات المشابهة: معهد الهيدروليكا بمصر، العديد من الجامعات الأفريقية، المكتب الفني لحوض النيل الشرقي، مكتب مبادرة حوض النيل، الإيقاد، المعهد العالمي لإدارة المياه (IWMI)، معهد اليونسكو للمياه (IHE-DELFT)، معهد الهيدروليكا بوالنجفورد ... إلخ.

تكمن أهمية التعاون و التكامل بين المؤسسات البحثية و الأكاديمية و الجهات الإستشارية في الإرتقاء بالعلوم و مواكبتها و تطويرها سواء أن كانت تطبيقية أو علمية، و ما يتم بالتعاون يكون ذو قيمة علمية و إجتماعية و إقتصادية عالية؛ و تكون الإستفادة منه قصوي و لها تأثير كبير و علي نطاق أوسع، حيث أن غياب التعاون يحدث ربكة في مجال البحث العلمي و تكرر نفس الموضوعات البحثية مما ينتج عنه إهدار للموارد المالية و البشرية و إستنفاد الجهود في أشياء ليس لها تأثير علي السودان الذي يحتاج إلي كثير من البحوث الفاعلة في الإنتاج الزراعي و الصناعي و التجاري و البشري. و إن حصر مخرجات البحوث و وضعها في المكتبات الأكاديمية و عدم طرحها للقطاعات المختلفة الخاصة و الحكومية مثل قطاعات الحرفيين و الصناعيين من شركات و إتحادات و نقابات تسهم في إستخدام البحوث و تطبيقها و الإستفادة منها، يجعلها مثل صاحب الإبل و الماشية الذي ينظر إلي ماله، و يحفظه كما ورثه من أبوه و يورثه أبناءه، و إن التعاون و التكامل بين الجهات البحثية و القطاعات التعليمية من جامعات و معاهد و غيرها يخلق بيئة إبداع و تطوير للبحث و للكادر البحثي و يسهم في تطوير المعرفة و الإرتقاء بالشعوب.

و عبر تاريخه القصير، فقد درج مركز البحوث الهيدروليكية علي توطيد أواصر التعاون مع كثير من الجهات المشابهة و المؤسسات التعليمية و الشركات ذات الصلة التي تهتم بمجال المياه علي جميع المستويات. فعلى المستوى الوطني خلق علاقة عمل جيدة مع مراكز البحوث و الجامعات و المعاهد المتخصصة مثل: هيئة البحوث



إعداد/ د. التجاني النور بشير
عميد معهد إدارة المياه و الري بجامعة الجزيرة.

مفهوم و تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية

الطبيعي. و تعتمد ممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية على السياق؛ على المستوى التنفيذي، يتمثل التحدي في ترجمة المبادئ المتفق عليها إلى إجراءات ملموسة. يركز نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية على ثلاثة أساسيات ويهدف إلى تجنب نهج مجزأ إدارة الموارد المائية من خلال النظر في الجوانب التالية:

- البيئة التمكينية (المواتية): إن وجود بيئة تمكينية مناسبة أمر ضروري لضمان حقوق و مصالح جميع أصحاب المصلحة (الأفراد و مؤسسات و شركات القطاعين العام و الخاص)، و كذلك لحماية الأصول العامة مثل القيم البيئية الجوهرية.
- أدوار المؤسسات: إن التطوير المؤسسي أمر بالغ الأهمية لصياغة و تنفيذ سياسات و برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية. و يشكل عدم مطابقة المسؤوليات و السلطات و القدرات اللازمة للعمل جميع المصادر الرئيسية لصعوبة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- الأدوات الإدارية: الأدوات الإدارية للإدارة المتكاملة للموارد المائية هي الأدوات و الأساليب التي تمكن من مساعدة صانعي القرار على إتخاذ قرارات رشيدة و مستنيرة بين الإجراءات

تم تحديد الإدارة المتكاملة للموارد المائية من قبل الشراكة العالمية للمياه بوصفها «عملية تشجع على التنسيق و الإدارة المنسقين للمياه والأراضي و الموارد ذات الصلة، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الإقتصادي والإجتماعي الناجم على نحو عادل دون المساس بإستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية».

و قد أوصي بصفة خاصة بتطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البيان الختامي لوزراء المؤتمر الدولي المعني بالمياه و البيئة في عام 1992 (ما يسمى بمبادئ دبلن). و يهدف هذا المفهوم إلى تشجيع التغييرات في الممارسات التي تعتبر أساسية لتحسين إدارة الموارد المائية. و في التعريف الحالي، تستند الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى ثلاثة مبادئ تعمل معاً كإطار عام:

- (1) المساواة الاجتماعية: ضمان المساواة في الوصول لجميع المستخدمين (ولا سيما الفئات المهمشة والفقيرة من المستخدمين) إلى كمية كافية من المياه و نوعيتها اللازمة للحفاظ على رفاه الإنسان (2) الكفاءة الاقتصادية: تحقيق أكبر قدر من الفائدة لأكبر عدد ممكن من المستخدمين من الموارد المالية و المائية المتاحة (3) الإستدامة الإيكولوجية: تتطلب أن يتم الإعتراف بالنظم الإيكولوجية المائية كمستخدمين و أن يتم تخصيص ما يكفي للحفاظ على أداؤها

ليشمل أهمية المياه و التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و ضرورة المشاركة المجتمعية و التركيز على الديمومة أو الإستمرارية (Sustainability) إلى أن أظرت رؤية الإدارة المتكاملة للمياه في مؤتمر (Dublin 1992) حيث تم تعريف آنف الذكر للإدارة المتكاملة للموارد المائية. فالإدارة المتكاملة للمياه هي عملية مستمرة مرتبطة و أداة لتوزيع و إدارة المياه و وسيلة سياسات و تخطيط و إدارة. و لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لا بد من توفر: (1) سياسات مائية واضحة برؤية بعيدة المدى (2) قوانين و تشريعات تضمن تنفيذ تلك السياسات (3) هياكل تنظيمية تضمن توزيع المياه لكل المستفيدين و آليات تشغيلية تضمن توصيل المياه لكل المستفيدين.

و لتحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للمياه يجب التحول من القطاع الواحد إلى القطاعات المتعددة و من محدودية المشاركة إلى المشاركة الأوسع و من إتخاذ القرار في القطاع الواحد إلى القرارات الجماعية و فوق ذلك يجب تهيئة مناخ المشاركة للأفراد و القطاع الخاص و القطاع العام و القطاع المتخصص و تحديد الأدوار و آليات إدارة المياه هذا مع الوضع في الإعتبار الإرادة السياسية و تنمية المورد البشري و ضمان الجانب المالي و التشديد على عملية المراقبة و التقييم و التقويم. الإدارة المتكاملة للمياه تعنى زيادة الناتج الزراعي و بالتالي الإقتصادى و تعنى الحفاظ على البيئة و القضاء على الأمراض و لذلك لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمياه يجب مشاركة - بالاضافة لقطاع المياه - القطاع الزراعي بشقيه و القطاع الصحى و الإقتصادى و البيئى و القانونى و الصناعى و التعمير.

البديلة.

و من الشروط الشاملة التي تعتبر مهمة أيضاً عند تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية نجد أن: الإرادة السياسية و الإلتزام، تنمية القدرات، الإستثمار الكافي و الإستقرار المالي و الإسترداد المستدام للتكاليف بالإضافة إلى الرصد و التقييم، جميعها تعتبر من الأهمية بملازمة مراحل التطبيق المختلفة.

كما ينبغي أيضاً النظر إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية على أنها عملية بدلاً من نهج الطلقة الواحدة - و هو نهج طويل الأجل و متكرر و ليس خطياً في الطبيعة. و بإعتبارها عملية تسعى إلى تحويل نظم تنمية المياه و إدارتها من أشكالها غير المستدامة حالياً، فهي بالتالي ليس لها بدايات أو نهايات ثابتة و قابلة للتطبيق علي جميع المستويات.

الطلب على المياه في زيادة مستمرة بسبب الزيادة المتزايدة في التعداد السكاني و النمو الإقتصادي و العولمة و التغير المناخي الشيء الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بالمياه عالمياً و إقليمياً و محلياً. حيث كانت تدار المياه و لا زالت بالقطاعات (مياه الشرب، مياه ري، توليد كهربائي، صرف صحي...إلخ). و كان الإهتمام كذلك بتلبية الطلب على المياه كميّاً كيفما كان دون تنسيق بين قطاعات المياه المختلفة و دون الإهتمام بالبيئة إلى أن تنامي الإحساس بضرورة التكامل في إدارة المياه.

خلال الـ (s70/s1960) كان الإهتمام بمنشآت المياه و المشاريع المتخصصة ثم تطور الإهتمام خلال (s1990/80) إلى ضرورة إعتبار النظم البيئية و ضرورة التخطيط الإقليمي و الإهتمام بالطلب كما الإهتمام بالتدفق و حديثاً تطور المفهوم



م.باحث/ مجاهد محمد صديق

سلسلة الماء في القرآن الكريم والسنة النبوية

الآية: (و أنزلنا من السماء ماء طهورا) قال: أنزله الله ماء طاهرا لا ينجسه شيء .
وعن أبي سعيد قال: قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بضاعة؟ - وهي بئر يلقى فيها النتن، و لحوم الكلاب - فقال: « إن الماء طهور لا ينجسه شيء » رواه الشافعي، وأحمد و صححه، و أبو داود، و الترمذي و حسنه، و النسائي و قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا أبو الأشعث، حدثنا معتمر، سمعت أبي يحدث عن سيار، عن خالد بن يزيد، قال: كان عند عبد الملك بن مروان، فذكروا الماء، فقال خالد بن يزيد: منه من السماء، و منه ما يسقيه الغيم من البحر فيعذبه الرعد و البرق. فأما ما كان من البحر، فلا يكون له نبات، فأما النبات فمما كان من السماء . و روي عن عكرمة قال: ما أنزل الله من السماء قطرة إلا أنبت بها في الأرض عشبة أو في البحر لؤلؤة . و قال غيره: في البربر، و في البحر در . عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر و جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً ...) رواه البخاري و مسلم . عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) رواه أبو داود و الترمذي . عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ قَالَ: « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَبْلُغُ أَوْ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ، إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » رواه مسلم . و زاد الترمذي: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ). جعلني الله و إياكم من أهل الجنة و نجانا من عذاب النار.

سبحان القدير الجبار مطهر القلوب و عالم الأسرار خالق البحار و الأنهار و مفجر ينابيع و حافظ الماء في جوف الأرض و ظاهرها و منزل الماء من المزن طهوراً ليظهر به ما يشاء مباركاً ذلولاً.
قال تعالى: وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ سورة الفرقان.
و الماء الطهور هو الماء الذي بقي على أصل خلقته، و لم يتغير لونه، أو طعمه، أو رائحته، سواءً نزل من السماء أو نبع من الأرض، مثل: ماء المطر، و ماء البحر، و ماء العيون، و غيرها من مصادر ماء الطهارة.
و من تفسير ابن كثير للآية أعلاه: و هذا أيضاً من قدرته التامة و سلطانه العظيم النافذ، و هو أنه تعالى يرسل الرياح مبشرات، أي: مجيء السحاب بعدها، و الرياح أنواع، في صفات كثيرة من التسخير، فمنها ما يثير السحاب، و منها ما يحمله، و منها ما يسوقه، و منها ما يكون بين يدي السحاب مبشراً، و منها ما يكون قبل ذلك يقيم الأرض، و منها ما يلقي السحاب ليمطر؛ و لهذا قال: و أنزلنا من السماء ماء طهوراً، أي: آلة يتطهر بها، كالسحور و الوقود و ما جرى مجراه . فهذا أصح ما يقال في ذلك. و أما من قال: أنه فعول بمعنى فاعل، أو: أنه مبني للمبالغة أو التعدي، فعلى كل منهما إشكالات من حيث اللغة و الحكم، ليس هذا موضع بسطها، و الله أعلم .
و قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، عن أبي جعفر الرازي، حدثني حميد الطويل، عن ثابت البناني قال: دخلت مع أبي العالية في يوم مطير، و طرق البصرة قذرة، فصلى، فقلت له، فقال: (و أنزلنا من السماء ماء طهوراً)، قال: طهره ماء السماء.
و قال أيضاً: حدثنا أبي، حدثنا أبو سلمة، حدثنا وهيب عن داود، عن سعيد بن المسيب في هذه



إعداد/ أباذر حسن بلة

النموذج المقترح لإدارة و تشغيل مرافق حصاد المياه

الإدارة العامة لحصاد المياه - وحدة تنفيذ السدود

الإستقرار المؤسسي والتشريعي الذي إتسم به قطاع المياه بصورة عامة ومياه الشرب بصفة خاصة.

فعلي الصعيد التشريعي والمؤسسي هنالك عدة تشريعات وقوانين ومؤسسات في مختلف مستويات الحكم ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمياه إلا أن التشريعات والقوانين غير مفعلة بالرغم ما يكتنفها من نواقص بينما تعاني المؤسسات من عدم تحديد واضح للمهام والإختصاصات إلي جانب التضارب والتداخل في المهام والواجبات وغياب أسس التعاون والتنسيق.

كما أن من أسباب التدهور قلة الإعتمادات المخصصة للصيانة مع ضعف إيرادات المياه وإنعدامها أحيانا خاصة بعد إنحسار العون الخارجي.

الجهة المسؤولة عن إدارة مرافق المياه بالريف هي الهيئات الولائية إلا أن هنالك تضارب في بعض الولايات حول تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة مرافق المياه في المستوي الإداري الأدنى الأمر الذي فاقم من تردي حالة المرافق.

بما أن من أهداف السياسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي لتحقيق أهداف الألفية الثالثة بزيادة الحصول على المياه في الريف بمقدار 20 لتر للفرد في اليوم و90 لتر للفرد في اليوم في المدن بالإضافة لتحقيق الإستراتيجية الربع

إن إستدامة خدمات المياه عبر مرافق حصاد المياه في الريف السوداني تتطلب نوعا إيجابيا في المشاركة الشعبية في إدارة هذه المرافق بإعتبارهم مالكي المشروع.

إذ أن مشاركة المواطنين في تحمل هموم تشغيل وصيانة وتأهيل وتطوير مرافق المياه يؤدي إلي المحافظة على هذه النظم وإستمرارية خدماتها بالإضافة إلى تقليل تكاليف الإنتاج والتشغيل والصيانة ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات وإستخدامها لتطوير المرفق وتوفير ميزانية إضافية لمقابلة تكاليف الإحلال والإبدال.

والمعلوم أن إهتمام المواطنين في الريف السوداني بدأ منذ زمن طويل في المساهمة في مشروعات المياه بالتبرع الفردي في تمويل ودعم المرفق بشراء قطع الغيار ووحدات الضخ والمحروقات المطلوبة لتسيير وتشغيل المرفق عندما فاقت إحتياجات الصيانة والتشغيل القدرات الفردية للمتبرعين بدأت بعض القرى في جمع عائدات من مرفق المياه وإستغلالها لمقابلة الصيانة والتشغيل كما وجهت الفائض في خدمات أخرى .

المطالبة المستمرة لقادة المجتمع المحلي لإدارات المياه الولائية والأجهزة المحلية والقومية لتوفير التمويل اللازم والجهاز الفني والأليات والمعدات لإجراء الصيانة قادت السلطات المحلية والولائية لإجراء العديد من التجارب لإدارة هذه المرافق بمشاركة لجان المياه بالقرى.

النموذج المقترح لإدارة مرافق المياه:

لقد تم تنفيذ العديد من مشروعات حصاد المياه بولايات السودان إلا أن معظم هذه المرافق والتي تم العديد منها في هذا العقد (حفائر وسدود) أصبحت في حالة متردية. ولعل من أهم هذه الأسباب التي أدت إلي ذلك عدم

المواطنين لرفع كفاءتهم في الإدارة والتشغيل من خلال ورش العمل والحصص التدريبية واللقاءات المستمرة والإجتماعات المتتالية وصولاً لغرس مفاهيم ومبادئ المشاركة الحقيقية بإعتبار المجتمعات المحلية هي المستفيد الأول من هذه الخدمات التي يستوجب المحافظة عليها لإستدامتها وإستمراريتها بحكم ملكيتهم لها .

- أما على المستوى الولائي فهناك كل من هيئات المياه الولائية والهيئة العامة للمياه واللجان تحتجان للتفعيل والدعم بعد مراجعة التشريعات والقوانين.

- إيجاد آليات للتعاون والتنسيق بين وزارات وهيئات المياه الولائية وبين الوزارات الأخرى وذات العلاقة بالمياه مثل الزراعة والثروة الحيوانية والتخطيط العمراني وغيرها.
- بناء القدرات اللوجستية والبشرية على مختلف المستويات بتوفير الأليات والمعدات العاملة في هذا المجال مع التحفيز المجزي لضمان الإستمرارية .

3. التمويل:

لقد أصبح التمويل مرهونا بالجدوي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية حيث أصبح لابد من توضيح هذه الجوانب عند البحث عن التمويل، غير أن تقنيات حصاد المياه تلعب دوراً مهماً في تنمية الموارد المائية وتعد من أنجح السبل في تحقيق مجموعة من الأهداف منها الأهداف الإستراتيجية بالمساهمة في تحقيق الأمن المائي والغذائي من خلال الإكتفاء الذاتي ومجموعة من الأهداف البيئية والإقتصادية والإجتماعية. على هذا الأساس يتحتم أن تقوم الدولة في مستوياتها المختلفة والجهات الداعمة بتغطية نفقات الإستثمار الرأسمالي لمنشآت حصاد المياه بينما تقوم المجتمعات المحلية والمستفيدة بتغطية نفقات الصيانة والتشغيل عبر نظم إدارية ومالية محكمة مستعينة في ذلك

قرنية من 2007 حتى 2031م بزيادة معدلات المياه الآمنة إلي 50 لتر للفرد في اليوم في الريف و150 لتر للفرد في اليوم في المدن فلا بد لقطاع المياه وخاصة المياه الريفية أن تبدأ بإسلوب جديد لإدارة وتشغيل مرافق المياه وخاصة السطحية لتحقيق هذه الأهداف. غير أن هذا الأمر يتطلب بعض الإصلاحات في الفقرات التالية ليستقيم أمر مرافق المياه العامة والسطحية بصفة خاصة.

1. التشريعات:

في المجال التشريعي يجب مراعات التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالمياه في مستويات الحكم المختلفة وتنقيحها وإزالة التضارب والتداخل في الإختصاصات الذي يشوبها وإستكمالها حتي تكون المهام والإختصاصات واضحة ومحددة بالنسبة للمؤسسات في كل مستوى.

فعلي مستوى الولاية يجب تفعيل قانون هيئة مياه الشرب بوضع كافة مرافق المياه تحت إدارة وإشراف إدارة المياه مع وضع أسس وضوابط من حق الهيئة بنص القانون لتنظيم إدارة وتشغيل وصيانة محطات المياه لضمان إستمراريتها مع الأخذ في الإعتبار دور المجتمعات المحلية والمستفيدين حسب كل حالة.

2. الهياكل التنظيمية وبناء القدرات:

إن تشغيل مرافق المياه في ظل السياسات والتوجيهات العامة يحتاج إلي مؤسسات فاعلة ومقتدرة وفي هذا الإطار يلزم:

- وضع الهياكل على المستوى المحلي وهنا يمكن الإهتمام بتجربة برنامج المياه وإصحاح البيئة حيث يتم تشكيل لجان علي مستوى كل من القرية والمحلية بإختصاصات وأليات محددة تضمن التشغيل الأمثل للمرفق. هذا التدبير يلزم إشراك المجتمعات المحلية والمستفيدين في التشغيل والأنشطة المتعددة والأخذ بأرائهم. كما يضمن هذا النظام التدريب وتأهيل

دراسة مشكلتي فقدان دورة سائل الحفر وتهدم الطبقات في غرب كردفان

إعداد م.باحث / محمد
عبدالله محمد



عرفت الآبار منذ القدم على انها المصدر الرئيسي لاستخراج المياه الجوفية من داخل الطبقات، والبئر هو عبارة عن ثقب انبوبي الشكل يخترق الطبقات الحاملة للماء وحيث يتم داخله تجميع المياه ومن ثم جلبها الي السطح للاستفاده منها.

لقد صاحب تطور حفر الآبار المياه الجوفية تطور في مشاكل الحفر التي تواجه مهندس الحفر وكان لابد من التعرف عليها و معرفة أسبابها لتجنبها وأيضاً طرق معالجتها في حالة حدوثها لتجنب الخسائر المادية أو قد تكون بشرية في بعض الحالات.

لأهمية مجال الحفر ودوره في التنمية ينبغي تسليط الضوء على هذه المشاكل ودراستها بصورة مفصلة وشاملة ومن اين تبدأ حتي يتم إيقاف او التقليل من حدوث المشاكل التي تعيق من إستمرار عملية الحفر وتستغرق الوقت الطويل ويعتبر الزمن عاملاً مهماً لأن زيادة الوقت تؤدي الى زيادة التكلفة المادية وهي ايضا تعتبر خسارة .

تقع ولاية غرب كردفان في الجزء الجنوبي الغربي لأقليم كردفان في السودان وذلك بين دائرة عرض 11 - 20 شمالاً وخط طول 22.32 - 27.30 شرقاً هذا الإمتداد بين دوائر العرض

بالإيرادات المتحصلة عن إستهلاك المياه على أن يكون للقطاع الخاص دور هام في الدخول بصورة فاعلة في عمليات الصيانة وتصنيع معدات المياه لتأمين الإكتفاء الذاتي منها ورفع الكفاءة في تنمية القطاع. 4. ضبط الإيرادات وأوجه الصرف:

هنالك قصور في عمليات تحصيل إيرادات المياه وتدني تعريفية المياه إلي جانب أوجه صرفها. فمن ناحية أن الهيئات الولائية ليست لديها الإمكانيات الكافية من وسائل حركة وكوادر مدربة للقيام بعملية التحصيل بالصورة المطلوبة. ومن الناحية الأخرى أن بعض عمليات التحصيل تقوم بها جهات أخرى دون التنسيق مع الهيئة الولائية ودون إستعمال الأرنيك المالية الرسمية..وأهمها الأورنيك الكتروني كما أن عائدات المياه تصرف أحيانا في أوجه أخرى لا علاقة لها بالمياه.

عليه فإن من الضروري إستنباط نظام مالي ومحاسبي لضبط جمع وصرف الإيرادات ووضع أسس للمراقبة والتقييم لتفادي الجوانب السلبية لأداء لجان المياه والتأكد من توجيه إيرادات المياه لترقية وتطوير مرافق المياه فقط، علي أن يمنع إستخدام الإيرادات في غير أوجه المياه، الأمر الذي سيساعد في مواجهة الصيانة والإستبدال كما يساعد في تدوير رأس المال وإسترجاعه لتخصيصه لمشروعات جديدة تحسبا لتسارع وتيرة التغيرات المناخية.

فانه يتم فقدانها لذلك نتمني ان تكون هنالك سجلات لجميع ولايات السودان حتي تبوب في سجلات تحتفظ بالخبرات وتكون سندا للاجيال القادمة في المستقبل باذن الله .

شملت هذه الدراسة اربعة ابار ذلك لقله توفر البيانات الدقيقة في المنطقة حتي يجب اخذها في البحث وتلخص نتائج البحث علي ان المشاكل التي تحدث في حقل العمل ليس طبيعة التركيب الجيولوجي وحدها السبب الرئيسي بل ان الكادر البشري قد يحدث مشاكل ايضا بتدخله ولذلك لقله الخبرة والتعامل مع المشاكل ولانه يسعى الي انتهاء العمل باي صورة مهما كانت الخسائر ونوعها ، دون اللجوء الي الطرق العلمية في حلها .

وكانت النتائج من البحث التي تم التوصل إليها أن المشاكل التي حدثت بالمنطقة قيد الدراسة (غرب كردفان) وهي فقدان دورة سائل الحفر بنوعيتها (الفقدان الكلي للدورة) وتهدم الطبقات ، وكان سبب هذه المشاكل التكوينات الجيولوجية التي تقع فيها المنطقة التي تشكل هاجس كبير عند الحفر فيها وكذلك عدم الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالآبار المحفورة مسبقا في هذه المنطقة بالاضافة الي الكادر البشري ومن ثم ينتج عن المشاكل زيادة في زمن الحفر وبالتالي تزيد تكاليف الحفر .

والتوصيات تتخلص في انة يجب علي المهندس المسؤول الرجوع الي سجلات الابار الموجودة في المنطقة والتعامل الدقيق مع المشاكل بصورة علمية وعملية ، اضافة الي ذلك عمل سجلات جيولوجية لكل منطقة تحفظ الخبرات ونوع المشاكل التي تسود فيها وكيفية تفاديها وكذلك تعريف لنوع طبيعة المناطق ونوع الظروف التي تسود فيها.

جعل ولاية غرب كردفان تتمتع باقليميين طبيعيين ، الجزء الجنوبي ذو الأمطار الغزيرة والغطاء النباتي والشجري الكثيف والتربة الطينية ، والجزء الشمالي ذو الأمطار المتوسطة وتدرج إلي الخفيفة وتسود التربه الرملية (تربة القوز) في هذا الجانب وتبلغ مساحة الولاية 111373 كيلومتر مربع. تقع ولاية غرب كردفان بين عدد من الولايات حيث تحدها من الجنوب الشرقي ولاية جنوب كردفان ، ومن الشمال الشرقي والشمال ولاية شمال كردفان ، ومن الغرب ولايات شمال وشرق وجنوب دارفور ومن الجنوب دولة جنوب السودان

تهدف هذه الدراسة الي معرفة طبيعة المنطقة الجيولوجية واستخدام الطرق الامثل لحفر الابار فيها ،

وعند مقارنة المياه السطحية مع الجوفية فإن المياه الجوفية تتميز عن السطحية في عدد خواص اساسية لذلك مما ادي الي سماحية تسليط الضوء علي المياه الجوفية ، ان المشاكل التي تحدث لعملية الحفر في الابار كثيرة ومتنوعة واسبابها مختلفة وتشمل فقدان دورة سائل الحفر ،مسك وتوحد المعدات،الاندلاع،والمشاكل التي تحدث نتيجة للتصميم الخاطيء للابار ،ومشاكل انابيب التغليف،مشاكل التآكل والطفو،المشاكل الامنية والاقتصادية.

ولهذه الدراسة ابعاد اخري وهي حفظ الخبرات البشرية التي قامت بانجاز عملية الحفر في هذه المنطقة وذلك بجمعها في سجلات يتم الرجوع اليها عند الحاجة حتي نتفادي الوقوع في المشاكل التي تم ذكرها اعلاه ، وذلك لان هذه الخبرات اذا كانت محفوظة في العقل البشري فان بزوال العقل البشري



إعداد مهندس زراعي/ توفيق بشير محمد
إدارة مشروع الجزيرة

المعلومة الكبرى Mega Information

أعيد قراءتها مرة أخرى لوجدنا أننا نقف على كنز مهول من المعلومات الموثقة لأعمال تقف شاهدة الآن وتحدث عن نفسها لمشاريع كانت في رحم الغيب وأصبحت حقيقة نعيشها، وإي سطر في ذلك المقال به قدر هائل من الحقائق لأى مشروع ذكر؟؟؟ كيف تمت الدراسات؟ من قام بها؟؟ كيف تم التنفيذ؟؟؟ وبأى المواد؟؟؟ مواصفاتها في ذلك الوقت؟؟؟ اسعارها؟؟؟ اين اولئك الأفاضل الذين صنعوا ذلك الإبداع الذى نعيش بين جنباته اليوم ونتفياً من نعيمة، في مشاريع شامخة هي صمام أمان لهذا البلد وهبة من الله سبحانه وتعالى نكث من حمده عليها، وكذلك صيانتها والمحافظة عليها بكل قوة، حتى لا تتسرب لها يد الخراب بأى دعوة من أهواء النفوس، ولناخذ حذرنا ونعتبر من أن كل الحضارات التى نعها التاريخ كانت حضارات إرتكزت على المياه وفي آى الذكر الحكيم تفصيل لذلك، دعونا نعيد قراءة ذلك الماضى الجميل لن نتباكى، لكن لنعترى؟ وحق لمدرسة الري أن تكون جامعة بكل ماتعى هذه الكلمة، وهي دعوة لإنشاء وحدة معلومات متكاملة ترصد وتحفظ كل الأنشطة التى نفذت، إستخلاص المعلومات القيمة منها، تحليلها وإعدادها ليستفاد من قيمتها، وهي بالتأكيد قيمة؟؟ ودعوة للإستفادة من الكوادر

بدأت مسيرة الإنسان على هذه البسيطة بالجمع والإلتقاط لإحتياجاته من مأكى وملبس، ثم إستانس الحيوان فى المرحلة الثانية للرعى، ثم مرحلة الزراعة، تلتها مرحلة الصناعة وما صاحبها من تطور نقل الحياة البشرية بشكل متسارع جعل إختصار الزمان والمكان شى واقعى، لتأتى المرحلة الخامسة وهي مرحلة او عصر المعلومة إن جاز أن نسمى تلك المراحل عصورا، ونعيش الآن فى عصر المعلومات، ويقول المختصين فى امر المعلومات أن أى نشاط يقوم به الإنسان الآن يخلف ورائه كم مهول من المعلومات، وانت تجرى محادثاتك التليفونية نسمع او تشاهد لأى من البرامج، فهناك شبكة كبرى ترقب وترصد وتحلل من أنت؟ ماذا تريد؟ وكيف يوفر لك ماتريد؟؟؟ وكم ستدفع؟؟ بإختصار البشرية منذ ظهورها على البسيطة أنتجت (5) إكسا بايت من المعلومات ذلك حتى العام 2013 الآن تنتج (5) إكسا بايت كل يومين فى عالم تقاربت اطرافه وأختصر بوصفه قرية صغيرة

الدافع الرئيس لكتابة هذه الأسطر مقال قيم أورده الباشمهندس أحمد محمد على ابوسن بعنوان مدرسة الري وأرجو أن نقرا ذلك المقال بصورة جديدة ومن زوايا أخرى نرى ذلك الكم الهائل من المعلومات الواردة والتي لو

نعم بتلك الخبرات لا نتركها للضياع وان لانحصر لها شهادة انتهاء الصلاحية ببلوغ سن المعاش... الكبارى العملاقة العابرة لقنوات الري في أي من المشاريع المروية و التي تعبر فوقها آليات ثقيلة تقف اليوم شامخة ، تتحدث بنفسها وتسخر حتى من كبارى أخرى شيدت بعدها لم تصمد طويلا بيارات وسيفونات صممت بإحكام و دقة تقف شاهدة حتى اليوم إن كان تقييم اصول اي مؤسسة يرصد فقط الاصول الثابتة من مباني والمتحركة من آليات ويهمل الخبرات الموجودة فيها وقدرها فتلك خسارة كبرى ، ورأس مال الخبرة اصبح مكون رئيس لأي مؤسسة تنشأ النجاح دعونا نتناسى مشاكلنا وننظر للأمر من زوايا أخرى تعظم المردود المادى والمعنوى إن إلتفتنا لحقيقة ما نملك من ثروة هائلة من المعلومات الموثقة ، ونرجو كذلك من الباشمهندس ابو سن مزيدا من التوثيق وأى سطر كتبه لو إسترسل فيه لتبين لنا أهمية المعرفة التي يجب صيانتها وحفظها ،

إن الموارد المهولة التي يحظى بها هذا البلد كفيلة بجعله في مصاف التطور والحياة الطيبة ، والرصد والتحليل الدقيق والدراسات المتأنية والعميقة مهما بلغت كلفتها المادية وما ينفق عليها ضئيل أمام مردودها ذو الفائدة العظيمة ، فهل نلتفت إليها ونحسبها صحيحا. في كل أنشطة الحياة والري إحدى هذه الأنشطة ، وأخرى في التعليم والصحة والامن وغيرها من مهن اشتهر ونبع فيها اناس كثر ، فهل نبحث عنهم لنقول لهم شكرا على ذلك الإبداع الذى قدمتموه ونحفزهم احياء أو اموات فهم فخار عزنا ،

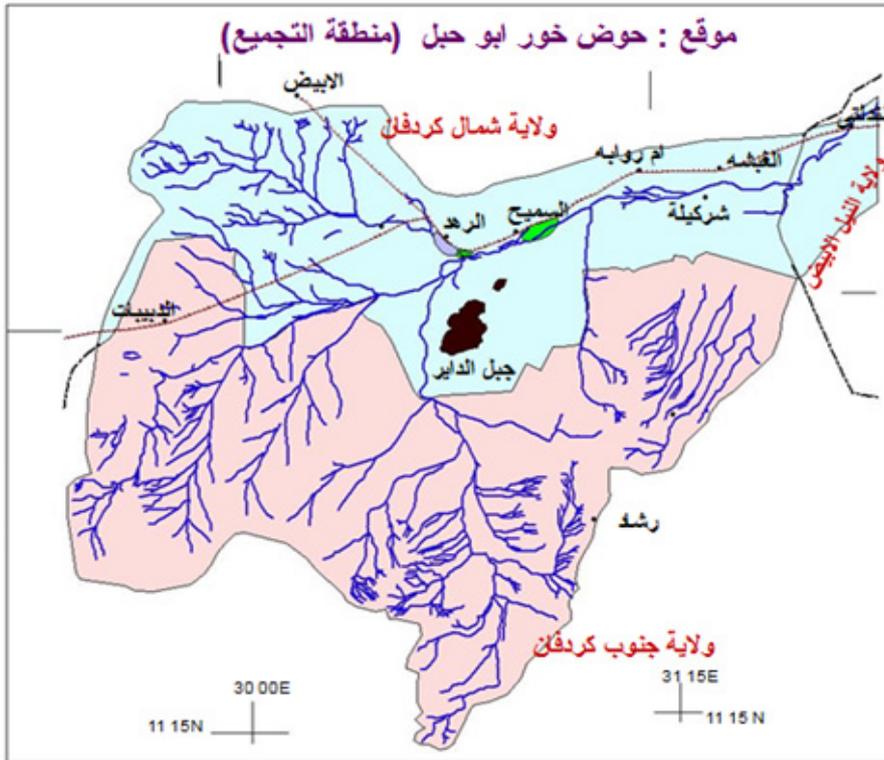
التي كانت حاضرة، ولن يكلف امر حشد تلك الخبرات شئ يذكر مقابل المردود القيم لأى جهد يؤدونه ، وهى دعوة لحشد ذاك الكم الهائل من المهندسين والعمال المهرة في أندية داخل الوزارات ، ليكونوا لصيقيين بالعمل الذى يجرى ، تؤخذ مشورتهم تواصلا للخبرة وصقلا لها؟؟ كم سيكلف ذلك مقهى ؟ وترحيل من وإلى ؟ وحافز مادى مهما تضاءل حجمه فعائده أعلى ؟ ... فى إحدى المواقع بمشروع الجزيرة حدث إشكال فى تصريف مياه الامطار وتراكمت واصبحت تهدد القناة الرئيسة ذلك من جراء بعض العمل العشوائى الذى تم فى ذاك الموقع ، وعندما بلغ الخبر أحد المهندسين المخضرمين طلب منهم ان يركبوا عربة بهاعداد مسافة مفعول وأن يسيروا لمسافة كذا كيلومترويحفروا فهو يعلم يقينا أن هناك مصرف فى ذاك الموقع صمم لهذا الغرض دفنته عوامل التعرية ، ومهندس صف عرض عليه إشكال قطم كرنك إحدى الوابورات عدة مرات؟؟ فى أحد المشاريع الحديثة جدا؟ فطلب منهم إحضار الكرنك ليتبين شكل القطم وعندما أحضر وقام بمعاينته أخبرهم بأن الصبة التي أعدت للوابور غير مستوية وعقدت الدهشة السنة الجميع وهم يكتشفون الحقيقة؟؟؟؟ ترى كم سيكلف لو إجتهدنا فى إحضار مثل تلك الخبرة؟؟؟ قيمة الكرنك؟؟؟ ام قيمة الزمن الذى أهدر؟؟؟؟؟؟؟؟ وخفير القنطرة الذى إعتاد على وزن قنطرنته بأذنه فهو يتتبع صوت المياه ليلا ويعرف إن كانت المياه فى زيادة او نقصان؟؟؟؟ ونجار التسليح الذى يتحدى نظارة المساحة فى وزن شدة وسقائل الخرسانة لكثير من الأعمال الخرصانية التى نفذت بواسطة عمال الري المهرة.....دعونا



أ.م/ أميرة عبد الرحيم مكاوي

مشروع خور أبوجبل الزراعي: معوقات إدارة المياه وآفاق الحلول

في هذا الموضوع نتطرق لمشكلات إدارة المياه بمشروع خور أبوجبل الزراعي والتي تمت مناقشتها في ورشة «تبادل الخبرات من أجل إدارة مثلى للمياه بمشاريع الري الفيضي في السودان» بمدينة السميح - ولاية شمال كردفان في الفترة 2-3 يوليو 2017م. من جهة أخرى قام الحاضرون من أكاديميين، باحثين، مزارعين ومهنيين من أنظمة الري الفيضي الكبرى في السودان (مشروع القاش الزراعي، مشروع دلتا طوكر الزراعي، مشروع خور أبوجبل الزراعي ومشروع حوض السليم الزراعي) بالتفكير حول الحلول الممكنة نظراً لأهمية المشروع في تحقيق الأمن الغذائي بالولاية وأيضاً للإسهام في دعم الاقتصاد القومي.



خور أبو جبل هو نهر موسمي يستمر في الجريان في الفترة من يوليو حتى بداية أكتوبر حاملاً كميات كبيرة من المياه وتنبع روافده الأساسية من مرتفعات جبال النوبة غرب وشرق الدلنج ومرتفعات الجبال الشرقية بالإضافة إلى المياه المحلية من جبال الداير ودامبير ويستمر في الجريان ماراً بالرهـد والسميح وأم روابه إلى شرق تندلتي بطول أكثر من 300 كيلو متر. تقدر جملة الإيراد السنوي لخور أبي جبل عند نهايته بأكثر من 100 مليون م³.

بمدينة السميح. تشتمل مشاريع خور أبي جبل المرورية على ثلاثة مشاريع أساسية وهي:
1. مشروع الري الفيضي بالسميح (9170 فدان)
2. مشروع الري الفيضي بالرهـد (1728 فدان)
3. مشروع الخضر المروري (2225 فدان)

يعتبر حوض أبي جبل من أخصب الأراضي الزراعية بفضل الري الفيضي وتجدد الخصوبة سنوياً وتعد المشاريع المرورية بخور أبي جبل بولاية شمال كردفان من المشاريع الرائدة في السودان، وتوجد رئاسة المشاريع



تزرع بالمشروع المحاصيل الغذائية كالذرة والخضروات المختلفة والمحاصيل النقدية كالقطن وزهرة الشمس.

على ترعة الرهد غير كافية وفي حالة سيئة. هذا الى جانب عدم وجود مواعين تخزينية لمياه الري لتفادي مشكلة تذبذب جريان الخور. أيضا يوجد نقص في الطرق والكباري التي تسهل حركة المزارعين.

4. ضعف الجانب المؤسسي:

مسئولية إدارة المياه غير محددة ولا توجد آليات تنسيق واضحة بين الجهات المعنية بالأمر. جدير بالذكر أنه يتم التخطيط للتوسع في المساحة المزروعة الى حوالي 60000 فدان (تقريبا أربع مرات مساحة المشروع الحالية) الا إن الوضع المؤسسي الحالي لا يواكب الزيادة الكبيرة المخطط لها.

5. توفر البيانات، الموارد البشرية وبناء القدرات:

• فيما يتعلق بتوزيع المورد المائي يوجد نقص في بيانات جريان الخور الى جانب معلومات عن الاحتياج الفعلي للاستخدامات المختلفة (الزراعة، القطاع البستاني، التغذية الجوفية، الاستخدام المنزلي، ...).

في الجزء التالي تم تلخيص كافة معوقات إدارة المياه بمشروع خور أبو حبل الزراعي الى جانب مقترحات الحلول وفقا لمخرجات ورشة تبادل الخبرات.

1) التحديات

1. تذبذب جريان خور أبو حبل:

يتسم جريان الخور بالتذبذب من عام لآخر هذا الى جانب التغيرات المورفولوجية والتي تشمل تغيير الخور لمجره من حين لآخر، النحر والترسيب.

2. انتشار الحشائش والإطماء:

الحشائش الضارة منتشرة في معظم القنوات. من ناحية أخرى ترسب كميات مقدرة من الطمي في هذه القنوات وعلى مستوى الأحواض سنويا (يقدر الطمي بحوالي 200-300 ألف م³ في السنة).

3. عدم كفاية البنى التحتية وأعمال التأهيل:

تدهور وضع المنشآت المائية بالمشروع (تحويل، توزيع وتحكم). وعلى سبيل المثال المنظمات

- تشييد عدد كاف من الطرق والكباري لتسهيل حركة المزارعين.
- 4. تدعيم وتقوية الجانب المؤسسي للجهات المعنية باستخدام وإدارة مياه خور أبوحبل وحتى تتمكن من مواكبة الزيادة المتوقعة لمساحة المشروع لتصل 60000 فدان.
- 5. توفر المعلومات والموارد البشرية:
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمحطات رصد الأمطار بالمنطقة وكذلك رصد تصريفات الخور.
- تحديد الاحتياجات المائية الفعلية للمحاصيل المختلفة (Crop water requirements) بدقة عالية الى جانب تحديد مدة الري بالأحواض.
- توفير الآليات المناسبة لنظام الري الفيضي لبدء الزراعة في التوقيت الأمثل.
- إنشاء وحدة خاصة بالري من كوادرات ذات كفاءة عالية في مشروع خور أبوحبل.
- هنالك أيضا مقترحات أخرى كما يلي:
- o دراسة اقتصادية-اجتماعية لإلقاء الضوء على أسباب تدني الانتاج.
- o إصدار تشريعات تمنع قطع الأشجار على ضفاف خور أبوحبل.
- o دراسة خور الجويسر من أجل الاستفادة من موارده في زيادة الرقعة الزراعية.
- عليه يمكن القول بأن 80% من المشكلات

- مدة الري المعمول بها حاليا ليست الأمثل ويتوجب أيضا إعادة تقييم احتياجات الري للمحاصيل المختلفة.
- الحاجة لتجربة الآليات الخفيفة والتي تتناسب مع تحضير المساحات المزروعة بالري الحوضي.
- النقص في الكادر الهندسي المؤهل لقيادة العمل بمرفق المشروع.

(2) الحلول المقترحة

- من الممكن تتبع الحلول المقترحة وفقا لتسلسل المشكلات المطروحة أعلاه.
- 1. إمكانية تشييد سدود صغيرة لتخزين مياه خور أبوحبل من أجل الاستغلال الأمثل لهذا المورد وأيضا دراسة طرق الترويض المناسبة لمجرى الخور.
- 2. داسة انتشار الحشائش مع الأخذ بعين الاعتبار نظام الري، التركيبة المحصولية، ... بالإضافة الى دراسة طرق تقليل الإطماء على مستوى المشروع.
- 3. تقييم الوضع الحالي لمنشآت الري بالمشروع وإمكانية تطبيق نظام ري آخر، بالإضافة الى:
- دراسة نظام الري بالرهده الأخضر.
- تقييم منشآت الري الحالية لمواكبة الزيادة المتوقعة في مساحات المشروع.



المنظم الرئيسي على خور أبوحبل (على اليمين) والبوابات على ترعة الرهد



المذكورة أعلاه يجب أن تخضع للدراسة والبحث بينما مسألة توفر الكادر المؤهل وعلى وجه الخصوص لإدارة مياه الري يتوجب رفعها لجهات الاختصاص وذلك لمعالجتها.

المشروع. ويجب الاهتمام بالجوانب المؤسسية لإدارة المياه وحوكمة مياه خور أبوحبل. ولا يغيب عن ذهن القارئ بأن توفر مصادر التمويل تأتي على رأس قائمة الأولويات.

من ناحية أخرى أجمع كل المشاركين على ضرورة تحديث وتطبيق نتائج البحوث التي أجريت في السابق من أجل رفع كفاءة الأداء بالمشروع. في ذات الإطار من الضرورة بمكان استصحاب كافة الجهات المعنية بأمر نهضة





م.باحث/ إباء عماد الدين السماني

مستقبل حصاد المياه في السودان



بغرض زيادة الإنتاج و الإنتاجية لمحاصيل الزراعة المطرية و أيضاً تحقيق زيادة كفاءة إستخدام الموارد الأرضية غير المستغلة بالإضافة إلي تعزيز مستويات المياه في الآبار الجوفية .

تاريخ إستخدام تقانات حصاد المياه:

تعتبر تقنية حصاد المياه من التقانات التي تم إستخدامها منذ القدم. فقد إستخدمها سكان المناطق المرتفعة على سفوح الجبال، و كان ذلك يتم عن طريق حفر قنوات تحول إليها مياه الجريان السطحي الناتج عن الهطل المطري و من ثم تحفظ هذه المياه في حفر كبيرة أو خزانات أرضية لتستخدم لأغراض الشرب أو الري في فترات الجفاف و أستخدمت هذه التقانات

إن الموارد المائية في السودان متعددة المصادر، « أمطار، مياه نيل ، وديان و مياه جوفية»، و مع ذلك فإن مياه النيل تتأثر بها مساحات قليلة من السودان تتمثل في الشريط النيلي الممتد من الجنوب إلي الشمال حول ضفتي النيل و روافده بيد أن معظم مساحة السودان المتبقية تعتمد كلياً علي مياه الأمطار و جريانها السطحي الموسمي بالإضافة إلى جريان الخيران و الأودية المحلية و العابرة. بذلك يعتبر الحصاد المائي هو من الوسائل المثلى للحصول على المياه للشرب عندما لا تكون مصادر المياه الأخرى متوفرة و خاصة في المناطق الجافة التي لا تتوفر بها مصادر المياه الدائمة الجريان أو مياه جوفية و لتحقيق فرص إضافية لتوفير المياه

الغابات و تدعيم الأمن المائي للبلاد و أيضاً تشجيع جهات التمويل المختلفة لدعم برامج السودان التنموية.

• **الأهداف البيئية:** من أهمها الحماية من السيول و الفيضانات و تقليل الأمراض و الأوبئة و تحسين الظروف الصحية و الحد من الزحف الصحراوي.

• **الأهداف الإقتصادية:** تكثيف و تنويع الزراعة و زيادة الإنتاج و الإنتاجية في مناطق الزراعة التقليدية و تنمية الثروة الحيوانية و الغابية بالإضافة للإستغلال الكفؤ و المرشد للموارد الطبيعية خاصة موردي المياه و الأرض و زيادة الإقتصاد الكلي علي المستوى القومي.

• **الأهداف الإجتماعية:** تطوير المناطق الريفية و خلق فرص عمل إضافية لمواطني الريف للإستقرار بمناطقهم و محاربة الفقر و الجوع و البطالة و زيادة الدخل و رفع مستوى المعيشة الي جانب تشجيع الإستثمارات في تقانة حصاد المياه و الحد من النزوح للمدن و المراكز الحضرية.

المعلومات و الدراسات المطلوبة لحصاد المياه:

• **المعلومات و الدراسات الطبوغرافية:** دراسات عن مظهر سطح الأرض و إستخدام صور الأقمار الإصطناعية لإنتاج خريطة التصريف المائي (الموجه). و أيضاً الخرائط الطبوغرافية للمناطق المستهدفة.

• **المعلومات المتولوجية والهيدرولوجية:** الأمطار (المعدلات، التوزيع، الكميات)، معدل الجريان السطحي أو التصريفات المقاسة و العوامل المناخية (الحرارة، الرياح، التبخر) و معامل الجريان.

• **المعلومات و الدراسات الجيولوجية و الدراسات الجيوفيزيائية و دراسات التربة (الخصائص الكيميائية والفيزيائية للتربة).**

قديماً أيضاً للأغراض الزراعية في مساحات صغيرة و محدودة .

أما في السودان فإن تاريخ إستخدام تقانات حصاد المياه يرجع ربما إلى الثلاث قرون الأخيرة. و تستخدم بشكل محدود لأغراض الزراعة على نطاق ضيق و أيضاً لإستخدامات الشرب للإنسان و الحيوان. و أستخدمت العديد من أنواع تقانات حصاد المياه البسيطة و التي ما زال معظمها متبعاً في كثير من قرى كردفان و دارفور في وسط و غرب السودان. و من أهم الوسائل المتبعة في ذلك الحين تشمل:

- حفر أحواض في أراضي طينية أو صلبة تكون نفاذيتها منخفضة جداً و تسمى محلياً بالفولة و تكون في شكل دائري أو بيضاوي، و إستخدام الأواني المنزلية و عمل السبلوقات على أسطح المنازل .

- الزراعة علي الرطوبة المتبقية ((flood receding cultivation).

- الحفائر التقليدية : و هي عبارة عن حفر تنشأ بأبعاد معينة في الأراضي الطينية و التي تنتشر في نطاق واسع في مناطق الصخور الأساسية التي تنعدم فيها المياه الجوفية.

- أشجار التبلدي و هي أشجار ضخمة الجذوع فيها تجويف يساعد في حفظ المياه لتستخدم في وقت الجفاف.

- التروس و الخزانات الأرضية.

- الحفائر و السدود الصغيرة و حصاد المياه من أسقف المنازل

أهداف عملية حصاد المياه:

هنالك مجموعة من الأهداف لعمليات الحصاد المائي :

• **الأهداف الإستراتيجية:** كالسبق لتأمين إستغلال مصادر المياه الموسمية للأحواض المشتركة و المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإكتفاء الذاتي و في تنمية المراعي الطبيعية و

إعداد و تخطيط و تمويل مشروعات حصاد المياه:

وحتى تحظي مشروعات حصاد المياه بالقبول و العناية و الإهتمام من جانب الجهات المستفيدة في مراحل التشغيل و الصيانة لاحقاً , لابد من وضع النقاط التالية في الإعتبار عند

• دراسات الجدوى الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية.

يجب وضع مبادئ و مفاهيم و إستراتيجيات لدعم عمليات تشغيل و صيانة منشآت حصاد المياه في كل مراحل إعداد و تخطيط و تصميم و تنفيذ المشروعات لتأمين إستمراريتها.



المحافظة عليها في مراحل التشغيل و الصيانة.
- إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية و الإجتماعية للمشروعات و تحديد المنافع و المردود الاقتصادي.
- أتاحة و نشر المعرفة و الوعي المائي لقاعدة المستفيدين مما يحفزهم للمشاركة الإيجابية في إختيار المواقع و السماح بقيام المشروع دون إعتراضات.

- مشاكل ملكية الأرض و المساهمة الإيجابية في التشغيل و الصيانة بعد تنفيذ المشروع .
- وضع إستراتيجية التمويل علي أن يساهم

الإعداد و التخطيط و التمويل للمشروعات:
- إعداد المشروعات وفق قاعدة بيانات أساسية تحدد الإحتياجات المائية وفق برنامج التنمية المتكاملة , تنسيق إحتياجات القطاعات التنموية و الإنتاجية حيث تتم الدراسات الفنية و التفصيلية للمواقع الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية و الإجتماعية و البيئية.

- إعطاء أولوية التنفيذ للمناطق الأكثر حوجة للمياه بتطبيق منهج التخطيط القاعدي حتى تحظي هذه المشروعات بإهتمام المستخدمين و

صيانة و تأهيل القنوات.

- **حوض الترسيب** : يحدد أبعاد و عمق حوض الترسيب لإستيعاب أكبر قدر من المواد العالقة و هنا أيضاً يجب أن توضع علامات ثابتة (Level Pegs) تحدد أبعاد و عمق الحوض للإسترشاد بها أثناء عمليات الصيانة و التأهيل و الإستفادة من الطمي المزال من حوض الترسيب كمادة طينية جيدة في عمليات تأهيل و صيانة الردميات.
- **منظومة الخروج والتوزيع** : إدخال نظام المأخذ العائم لسحب المياه ذات التركيز الأقل للمواد العالقة و تقليل فرص قفل مواسير الخروج بسبب تراكم الإطماء بحيث يكون توزيع المياه للمواطنين عبر:- مسطبة توزيع بعدد مناسب من الصنابير و نقطة ملئ للعربات الصغيرة (كارو) و للتناكر و سقاية الماشية في أحواض بعدد مناسب بعيداً عن توزيع المياه للمواطنين و نظم لتصريف فائض المياه من نقاط التوزيع و سقاية الماشية لسقاية الأشجار و عمل حزام أخضر حول الحفير و زرائب لسقاية الماشية .

المشاكل و المعوقات التي تواجه حصاد المياه:

هناك عدد من المعوقات من الطبيعية كالإطماء و إنجراف التربة و التبخر و أيضاً معوقات فنية و إدارية و تنظيمية و مالية و أيضاً النزاعات حول ملكية الأراضي و غياب الوعي حول أهمية تقانات حصاد المياه و الإختيار الغير سليم لمواقع حصاد المياه لذلك لا بد من نشر الوعي حولها و حفز المجتمعات المحلية للمشاركة في تطوير و المحافظة علي منشآت حصاد المياه و أيضاً المشاركة الشعبية في إدارة هذه المرافق باعتبارهم مالكي المشروع و أصحاب المنفعة النهائية و عليه لابد من المتابعة و الصيانة الدورية لهذه المنشآت للتأكد من سلامتها و ضمان إستمراريتها .

المستفيدين في تكلفة الرأسمالية للمشروع لتنمية إحساسهم بالملكية و الحفاظ علي مكونات المشروع لضمان إستمراريته.

تصميم مشروعات حصاد المياه:

في مرحلة تصميم المشروعات تراعي الجوانب التالية الداعمة لعمليات التشغيل و الصيانة:

- يتم تصميم المشروعات آخذين في الإعتبار المشاكل التشغيلية لمرافق المياه المتوقعة.
- وضع الحلول العلمية للتقليل من الآثار السلبية (مثال الإطماء) إذ أن الترسيب المبدئي خارج الحفائر في حوض الترسيب يسهل إزالته و الإستفادة منه في ترميم الردميات و إنتاج الطوب و خلافه.
- الحفير التوأم في الحفائر ذات السعات الكبيرة إذ يمكن من إزالة الإطماء من الحفائر في الحالة الجافة Dry Desilting إذ أن إزالة الإطماء من الحفائر في حالة Wet Desilting مكلف جداً و غير متاح حالياً - كما يساهم هذا النظام في تحسين نوعية المياه.
- تبسيط تصميمات المنشآت الملحقة بالمرافق لتلائم الظروف المحلية و قدرات المجتمع المحلي حتى يمكن إدارتها و تشغيلها و صيانتها على المستوى المحلي و يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:-
- **منظومة الدخول** : تبسيط تصميمات منظومة الدخول حتى يمكن صيانتها و تأهيلها بواسطة المجتمع المحلي و بإستخدام الآلات و المعدات المحلية و بذلك يمكن ضمان إمتلاء الحفائر مع تقليل الإطماء.
- **قنوات تجميع المياه** : تحديد إتجاهات و أبعاد و ميول القنوات مع وضع علامات ثابتة على الأرض مصنوعة من مواد خرسانية ثابتة لتحديد المسار و مستوي قاع القنوات للإهتداء بها في



أ/ تهاني جاد لله إبراهيم

النهج التكاملي للإدارة داخل المؤسسات

فإنه لابد من معرفة خصائص الخطة الإدارية الجيدة و التي تتصف بالعديد من الخصائص أهمها:

1. الكفاءة: بمعنى أن يكون تخصيص الموارد في الإستخدامات الجيدة بطريقة تجعلها تحصل على الإنتاج بأقصر قدر ممكن.
2. التوافق المنطقي: بمعنى تطابق الموارد المتاحة أو المخطط إنتاجها في كمها ونوعها مع مختلف الإستخدامات .
3. المرونة: بمعنى إيجاد وسائل لازمة لمواجهة ما قد يقتضيه تغير الظروف.
4. توافر درجة من الديمقراطية و المشاركة الشعبية المستنيرة.
5. التنظيم: وظيفة ادارية تعمل على مزج الموارد البشرية والمادية من خلال تصميم هيكل أساسى للمهام و الصلاحيات أي أنه التطبيق العملى لسياسة المؤسسة و التنظيم عملية مستمرة فالإدارة الجيدة عليها بمراجعة مستمرة للهيكل التنظيمى و إدخال التعديلات المستمرة عليه و التطوير من خلال مبادئ معينة للوصول للهدف عبر تقسيم العمل، وحدة القيادة، التنسيق، تكافؤ السلطة مع المسئولية، قصر سلطة الأوامر .
6. التوظيف: يهتم بأختيار وتعيين وتدريب ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب في المؤسسة و هنالك ثمانية مهام للتوظيف منها: تخطيط الموارد البشرية و هذه تشمل ثلاثة عناصر :
7. التنبؤ بإحتياجات المؤسسة من الموظفين المرشحين لسد هذه المطلوبات .

في هذه المساحة سوف نلقي الضوء علي أصول و مبادئ الإدارة في المؤسسات و إعطاء فكرة عامة عن الإدارة و نقف علي تعريفها بصورة واضحة و شاملة إذ إننا لا نجد لها تعريف واحد متفق عليه من قبل العلماء الباحثين في علم الإدارة، فهذه مسألة صعبة إذا سمح القول !!! و هكذا نجد أن هنالك العديد من التعريفات، حيث ينظر إليها البعض من ناحية الأهداف و آخرون من ناحية الوظائف الإدارية بينما ينظر البعض الأخر إليها من زاوية الأداء و هكذا ... و السبب الأساسي في ذلك يوضح للحدثة النسبية لعلم الإدارة ... و هي كأحد العلوم الاجتماعية إختلف كتاب الإدارة كثيراً في تحديد مفهومها تبعاً للنظريات أو الزوايا التي ينظر إليها، و يري العالم Gibson أن الإدارة يمكن النظر إليها من عدت زوايا: الإدارة كعملية، كعلم، كأفراد، كمهنة و قد عرفها كبار علماء الإدارة بأنها أوجه النشاط المتعلقة بتخطيط و تنظيم و توجيه الموارد البشرية و المادية المتاحة، و مراقبة التنفيذ و النتائج بما يضمن كفاءة و استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المحددة. كما عرفها العالم فايول بأن الإدارة بالنسبة للمدير أن يتنبأ بالمستقبل و يخطط بناءً عليه و يصدر التوجيهات و ينسق و يراقب. و منهم من عرفها بأنها وظيفية في الصناعة يتم بموجبها القيام برسم السياسات و التنسيق بين أنشطة الإنتاج و التوزيع . بينما يري العالم ميري باركر في تعريف مختصر و موجز للإدارة أنها (فن إنجاز الأعمال من خلال الآخرين. و بناءً علي ما ذكر من تعريفات مختلفة،

الأهداف الموضوعة ...

أهمية الإدارة :-

تؤدي الإدارة دور في توجيه الجهود الجماعية علي اختلاف مستويات تجمعها وعلي اختلاف أنواعها ، فكلما ضم عدة أفراد جهودهم لبعض الوصول لهدف معين تظهر أهمية الإدارة .. وتزداد الأهمية كلما تزايد اعتماد المجتمع علي الجهود الجماعية .. فالإدارة لها دور كبير مهم علي جميع المستويات . مستوي الأسرة والمجتمع مستوي الجماعات بالنسبة للعمل وهي الوسيلة التي يستخدمها الحاكم أو القائد لتوجيه ورعاية المجتمع . وكذلك الإدارة هي الدعامة التي تعتمد عليها أنشطه الإقتصادية والأجتماعية والحكومية والتعليمية والعسكرية لانها جامعة الموارد الإقتصادية النادرة لتنبع بها الحاجات وهي صانعة التقدم رائدة الحكومات الرشيدة ووسيلتها في توجه شؤون الحكم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية .

* أهم عناصر الإدارة والتي تتمثل في الآتي:-

1. البشر أو الأفراد
2. الأفكار
3. الموارد عادية / راس المال
4. لأهداف

وتعتبر هذه العناصر مهمه لإدارة مؤسسة بصورة ناجحة حيث تعمل الإدارة علي (التنسيق) بين هذه العناصر لتحقيق الأهداف (الإنتاج) بأقل جهد وتكلفة ...

وظائف الإدارة:-

التخطيط : planning

تهتم بتوقع المستقبل وتحديد أفضل السبل لإنجاز الأهداف التنظيمية للمؤسسات وهي عملية مستمرة تحدد سير الأمور للإجابة علي الأسئلة مثل :

ماذا يجب أن افعل ، من يقوم به ، وأين ، ومتي ، وكيف ؟

8. تطوير الخطط التي تبيين عدد الأشخاص الذين سيتم استيعابهم.

9. التوجيه: المقصود به إرشاد و تحفيز الموظفين بإتجاه أهداف المؤسسة و يشار إليها بأنها القيادة أو العلاقات الإنسانية و هي مهمة لأنها مكان تركيز معظم العاملين في المنظمة.

10. الرقابة :: و هي آخر الوظائف للإدارة وهي المعنية بالفعل بمتابعة كل الوظائف. أما مفهوم الرقابة الحديثة بري العلماء بأنها تعتمد علي الأتصال الفعال ذوالأتجاهين من قمة الهدم الإداري الي قاعدة ، ومن قاعدة إلى قمة

أنواع الرقابة و أساليبها :-

الهدف الرئيسى من الرقابة هو الكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها ، وتعتمد اعتمادا كبيرا على كيفية قياس الأداء وإلتى بدورها تحدد نوع الرقابة وييري البعض أن أساليب الرقابة خمسة هي :-

الأشراف ، المتابعة ، التحريات ، التفتيش ، التقارير و من خلال تلك التعريفات يركز الإنتباه أن المديرين يسعون الي تحقيق أهداف مؤسساتهم عن طريق عمل الترتيبات اللازمة للأخرين لأداء المهام الموكلة إليهم وليس عن طريق إنجاز هذه المهام بأنفسهم .

وفي هذا السياق يري Gibson واخرون بأن الإدارة عملية يتم من خلالها التنسيق بين أنشطة الأفراد الأخرين لتحقيق نتائج من تصريف فرد بمفرده ولذلك يمكن تعريفها ... يانها عملية تخطيط وتنظيم وقيادة ومراقبة جهودات الأفراد بالمنظمة وإستخدام جميع موارد المنظمة (مالية مادية ، بشرية ، معلوماتية لتحقيق الأهداف الموضوعة والبعض يري أحد أهم الأنشطة البشرية حيث أن جميع المديرين في جميع المصالح تقع علي عاتقهم مسؤولية التصميم والمحافظة علي بيئته الملائمه التي تمكن الأفراد اللذين يعملون سويًا تحقيق



ويري د.محمود فهمي الكردي أن التخطيط .. وسيلة لتجميع القوي ، وتنسيق جهود ، تنظيم النشاط داخل إطار واحد تتكامل فيه الأهداف بحيث يمكن الإنتفاع بذكاء الأفراد ومعلوماتهم العملية والعلمية .. وإستغلال إمكانية البيئة ، والإستفادة من خبرات الماضي وتجاربها الحاضر للوصول الي إحتياجات المجتمع . الهدف الأساسي من تنفيذ هذه الوظائف الخمسة إستخدام الإمكانيات البشرية المادية في المؤسسة أحسن إستخدام وخلق الجو الصالح المناسب لتشغيل كافة الموارد المتوفرة الي أقصى طاقاتها والرسم التالي يوضح أرتباط الوظائف الإدارية مع بعضها البعض .

المستويات الإدارية :-

تعبر المفاهيم السابقة للإدارة أن هنالك عدة مستويات إدارية في قيادة إدارة مؤسسة أو منظمة وهي تعبر عن التسلسل الإداري والمستويات المتعارف عليها هي ثلاثة

المؤسسات عامة وخطط ، لذا نجد عدد الإداريين في الإدارة أكبر من الإدارة العليا ..
3/ الإدارة الدنيا (الإشرافية) :
 تسمى الإدارة التشغيلية أوالتنفيذية يمثلها المشرفون ، المراقبون اللذين يعملون علي الرقابة المباشرة علي الأداء وهم يتعاملون مع المنفذين (العمال) لذا فإن توفر المهارات الفنية لهذا المستوي يدعم واجبهم الوظيفي ويؤكدده ..
 ونظراً لتنوع الوظائف وتميز طبيعتها داخل مؤسسات الأعمال بين الوظائف الإدارية والوظائف الفنية فإن من المهم إقامة علاقة تنظيمية ناجحة بينهما ، حيث من المتوقع بذل

1/ الإدارة العليا:

وهي أعلي المستويات الإدارية في المؤسسات ويمثلها المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة ، ومهامه وضع سياسات المؤسسة والخطط العريضة للعمل . ويكون إهتمام هذه الإدارة بالمهارات الإدارية الذهنية أكثر ثم يليها الإهتمام بالمهارات الإنسانية حيث يمثل هذا المستوي عقل المؤسسة

2/ الإدارة الوسطي (التنفيذية) :

وهذا المستوي الذي يلي للإدارة العليا ويشمل رؤساء الأقسام ومديري المناطق ويعتبر حلقة الوصل بينما تريد تحقيقه الإدارة العليا من

المزيد من الوقت والجهد في مستويات الإدارة العليا ..

أنشطة ادارية:-

* إدارة الإنتاج — إدارة الأفراد — إدارة التمويل — التسويق — المشتريات — المخازن — الصيانة ..

نظريات الإدارة:-

وهنا نسرد أهم النظريات التي شهدها العالم في علم الإدارة علي مدي تاريخ تطوره إتماماً متعددته تشمل النواحي المختلفة سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ، قضائية ، عسكرية . حسب توجهها نحو السبل الفضلي في إدارة المؤسسات للعامل وأن العامل لا يسعى الى تحسين ظروف العمل المادية فقط من زيادة الأجور والحوافز ، وإنما يتعدى ذلك الى المطالبة بالشعور بالانتماء الى مجموعة عمل ثابتة يتعامل معها داخل المؤسسة وأن الدافع للعمل يقوي ويزداد بوجود علاقة إجتماعية بين العمال وبينهم وبين رؤسائهم من ناحية أخرى ...

نظرية إدارة الأنظمة

حاولت النظرية السابقة شرح العملية الإدارية بالتركيز على جانب واحد أو بعض الجوانب في العملية الإدارية وإهمال العناصر الأخرى النظرية البيروقراطية: بجانب العمل والأنجاز النظرية الكلاسيكية: ركزت على العنصر البشري وإهمية المؤسسة الإدارية الحديثة . ولكن نظرية الأنظمة قد بدأ الأهتمام بها حديثاً لتلافي أوجه النقص في النظريات السابقة وعرفها ريتشارد جونسون (ورفاقه أن هذا النظام) نسق من العناصر التي ضمنت تحقيق أهداف محددته وفقاً لخطة (ويحتوي هذا التفريق على العناصر التالية

أولاً: أن هنالك هدفاً أوغاية يرمى النظام لتحقيقها

ثانياً: هنالك تصميم أوبناء للعناصر مرتبة على

نسق خاص ثالثاً: هنالك مدخلات في المعلومات والطاقة والموارد المخصصة وفقاً لخطة العمل التي تتيح لنا المخرجات

وتقوم هذه النظرية بتفسير التفاعلات التي تحدث بمكوناتها وأجرائها المختلفة حسب عوامل البيئة

(2) السلطة التقليدية :

من جلال العرف يتم إطاعت الرئيس من دون لوائح وقوانين وهي التي تستند على التقاليد المتوارثة وعلى شريعة وضعية ومكانة أولئك اللذين يمارسون السلطة على مفاهم دولهم .

3) السلطة الإلهامية :

وهي تستند على الميزات الفزة للشخص الفرد النابة الذي يمتاز بسمات التفوق الإنساني مثل الذكاء ، الشجاعة ، الحكمة وهذه موهبة إلهامية قيادية والتي تؤهل القائد للسلطة ومن ثم فإن طاعته هي نتاج ثقة شخصية البطولية ويرى ماكس أن التنظيم البيروقراطي المثالي يقوم على الأسس التالية :-

1-التخصص الوظيفي

2-توزيع النشاطات والأعمال

3-توزيع السلطة

4-طرق وأساليب محددة للعمل

5-إشراف المستويات العليا من هذا التنظيم على أعمال ونشاطات المستويات الدنيا

6-تعتمد على المستندات (Documents) وهي تحتاج الى خبرة ومرونة وتدريب . والعمل على تطبيق قواعد وتعليمات العمل . هذا النظام له خصائص تتمثل في القواعد الموحدة في العمل ومركزية السلطة وتقسيم العمل إضافة الى السجلات المكتوبة

النظرية الثانية

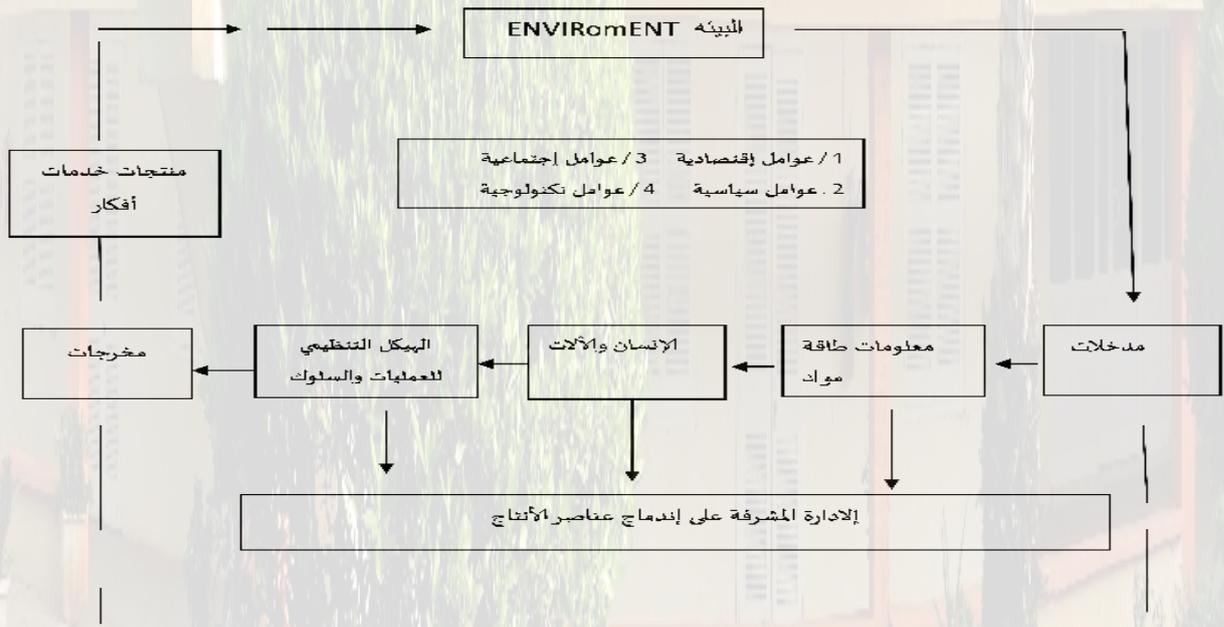
النظرية الكلاسيكية المقدمة (حركة العلاقات الإنسانية) أظهرت العديد من نتائج البحوث

العمل المادية مثل طول ساعات العمل وعدد فترات الراحة أثناء العمل وتأثير مكان العمل وقد إظهرت هذه التجارب والأبحاث النتائج التالية وهي غير متوقعة حيث بينت أن هنالك عوامل أخرى غير المادية تؤثر تأثيراً بالغاً على الكفاية الإنتاجية ويركز نموذج الأنظمة الجديد هذا على أهمية تأثيرات البيئة على الإدارة وأن نجاح المؤسسة يتوقف على توافقها مع ما يحدث في البيئة المحيطة من متغيرات سياسية إجتماعية وإقتصادية . وتعمل الإدارة العليا في الأشراف على اندماج مكونات المؤسسة والتنسيق بين مكوناتها من مدخلات الى خدمات صديقة نافعة للبيئة وتحقيق الدمج للمؤسسة وبذلك تعتبر المؤسسة نظام مفتوحاً OPENSYSTEM بتاثير بالبيئة ويؤثر فيها.

في علم الإدارة أن النموذج السابق (البروقراطي) يهدم نفسه بتجاهل القيمة الشخصية للبشر بمعاملتها كالات وحرمانهم من حرية التفكير والتعبير عن القش لذا يقف عائق في تحقيق الكفاءات الإنتاجية .لذا جاءت الإدارة المتقدمة (النظرية الكلاسيكية) في مطلع القرن العشرين وتسميتها ليست لقدمها وتخلفها وإنما لنمط التفكير وتنادي في مهمتها الأساسية الى تحقيق التكامل بين أهداف المؤسسة وأهداف العاملين الشخصية . وتر أن الإدارة هي المالكة الوحيدة للسلطة وأهم ما يميز هذه النظرية إهتماماتها بأبرز الجوانب وهي التعامل مع شخصيات الأفراد كبشر

العلاقة الإنسانية في مجال العمل :-

لقد جسدت هذه النظرية أهمية العلاقة الإنسانية في العمل في المؤسسات الحديثة ، وقد اجريت أبحاث وتجارب يهدف تحديد ظروف



شكل يوضح طبيعة النظام المفتوح



م. رقية الجيلاني الحسين علي
الجهاز الفني للموارد المائية

سد النهضة الأثيوبي العظيم: فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاثة

للتكنولوجيا في مدينة كيمبرج بولاية ماساشوتس الأمريكية لعقد ورشة عمل لمناقشة سد النهضة الأثيوبي العظيم وتأثيراته في مجال التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل. شملت الورشة بالإضافة مجموعة الخبراء الدوليين مشاركين من المنظمات غير الحكومية من جميع الدول المشاطئة للنيل الأزرق بعض الأكاديميين المحليين. نظم الورشة مركز عبداللطيف جميل لأمن المياه الغذاء العالمي بمعهد ماساشوتس للتكنولوجيا كجزء من رسالته في معالجة المسائل الدولية الكبيرة المرتبطة بشح المياه والغذاء لتنسيق جهود كليات مراكز ومجموعات معهد ماساشوتس للتكنولوجيا للعمل بشراكة مع المؤسسات المنظمات الأخرى رجال الصناعة الحكومات بهدف تقديم حلول مناسبة لأمن المياه التنمية المستدامة. تم عقد هذه الورشة على مسئولية معهد ماساشوتس للتكنولوجيا لم تقم أي دولة من دول حوض النيل أو أي دولة أخرى برعايته لم يقم أي من الممثلين الحكوميين لدول حوض النيل بحضوره. تم تمويل الورشة من طرف عدة مساهمين متبرعين محايدين. شمل الخبراء المشاركين في الورشة خبراء لديهم عقود طويلة من الخبرة في مسائل الموارد المائية في حوض النيل عرفة بمعهد ماساشوتس للتكنولوجيا

شهدت الفترة التي أعلنت فيها أثيوبيا قيام سد النهضة بعد أن كانت المراحل الأولى خافية على الجميع. وأثارت جدلاً إعلامياً وسياسياً منقطع النظر بصورة أدت لصراعات محمومة وتهديدات، واختفت وسط هذا الضجيج مرثيات ملاحظات أهل العلم والمعرفة من علماء الري والمياه، ولم يفتن هؤلاء إلى أن عامل الزمن كان يُشكل أهمية كبرى، فبينما كان الجدل يدور كانت أثيوبيا ماضية في بناء السد بخطا واثقة الأمر الذي يتطلب أن نعرض عدداً من الدراسات البحثية والتي صدرت من بعض الجامعات العالمية ومراكز البحوث العلمية والتي إتفقت معظمها على أن مبدأ المنفعة المتبادلة هو الخيار الوحيد للدول الثلاث، وأن سد النهضة الأثيوبي هو فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاثة - أثيوبيا، السودان، مصر..

1/ ما يعدّ علامة بارزة وتطور في مسار سد النهضة التقرير الذي صدر عن معهد ماساشوتس للتكنولوجيا MIT في نوفمبر 2014م والذي تمّ إعداده من سبعة عشر خبيراً دولياً في المياه، حيث يدعم التقرير إستراتيجية أثيوبيا في تطوير إستغلال مواردها المائية تحسين اقتصادها.

في الفترة بين 13 و14 نوفمبر 2014م إجتمعت مجموعة العمل الدولية للخبراء الدوليين المحايدين المتخصصين في مجال الموارد المائية بالنيل الأزرق في معهد ماساشوتس

الأكثر تأثراً بسد النهضة الأثيوبي العظيم: أثيوبيا السودان مصر.

و من بين هذه المجالات :

1. الحاجة لإبرام توقيع إتفاقية بخصوص تنسيق تشغيل سد النهضة الأثيوبي العظيم مع السد العالي.

2. مسائل فنية بخصوص تصميم سد النهضة الأثيوبي العظيم.

3. الحاجة لإبرام توقيع إتفاقية بخصوص مبيعات الطاقة الكهربائية المولدة من سد النهضة الأثيوبي العظيم.

4. التأثيرات المحتملة للتدفق المائي على كل من مصر السودان خاصة في مجال الزراعة .

2/ سد النهضة الأثيوبي (السد وآفاق التعاون في شرق النيل):

من الدراسات المهمة أيضاً التي قدّمت في هذا الشأن دراسة تمّت بحضور مجموعة من خبراء المياه الدوليين

Dale Whittington, John Waterbury and Marc Jeulandc

خلصت الدراسة إلى أن مصادر الصراع على مياه النيل قديمة يمكن التعامل معها إلا من خلال إتفاقيات على المدى القصير محددة للسد ، وإن تصاعد التوترات بين أثيوبيا ومصر حول بناء سد النهضة يستند جزئياً على سوء فهم لطبيعة المخاطر لهذا السد على مصر.

وضحت أن سد النهضة ليس من شأنه أن يؤثر على الدول الماشاطئة downstream riparian ذلك لأنه مصمم للتوليد الكهربائي ليس للري ، توليد الكهرباء هو إستخدام غير إستهلاكي للمياه لن يقلل من إمدادات المياه المتاحة لمصر السودان.

أثيوبيا بحاجة إلى الإتفاق مع مصر السودان على قواعد ملء تشغيل السد خلال فترات الجفاف الأمر الذي وصفته الدراسة بأنه كافٍ لنزع فتيل

لديهم معرفة إلمام كبير بسياسات إدارة الموارد المائية على مستوى العالم. لدى معهد ماساشوتس للتكنولوجيا سجل طويل في المساهمة في حل المشاكل المرتبطة بالأنهار العابرة لعدة دول بما في ذلك دور رئيسي معهد ماساشوتس للتكنولوجيا الذي تم ترشيحه ليكون رئيس محكمة التحكيم الخاصة بمعاهدة مياه الإندوس.

شملت المناقشات خلال اليومين مجموعة كبيرة من الموضوعات تضمنت الجوانب الفنية لتصميم سد النهضة الأثيوبي العظيم الفوائد المحتملة من تخزين المياه في أثيوبيا للتنمية الإقتصادية الإقليمية وإستراتيجيات تعبئة تشغيل الخزان المائي (بحيرة السد) النتائج المحتملة لتدفق المياه من السد على السودان مصر الفرص المخاطر المرتبطة بمستقبل التعاون والتنمية الإقتصادية في دول حوض النيل.

كانت مسألة حق أثيوبيا في تطوير مواردها المائية لرفاهية شعبها إحدى المرتكزات للإتفاق الإجماعي في الورشة. كان هنالك إتفاق تام على فوائد تخزين المياه في أثيوبيا جاذبية مشروعات تطوير الطاقة الكهربائية الهيدروليكية في مسار النيل الأزرق. كما ثمنت الورشة بإيجابية السياسة الرسمية للحكومة الأثيوبية المتمثلة في تشييد تشغيل السد بما لا يحيق الضرر بدول المصب: مصر السودان.

سياسة «عدم الإضرار» التي تتبناها الحكومة الأثيوبية تتماشى مع كل من «القانون الدولي» و «أفضل الممارسات المهنية». تدعم المجموعة إستراتيجية أثيوبيا المرتبطة بتطوير مواردها المائية في حوض النيل الأزرق تقر المجموعة بأن السد يعتبر أول خطوة رئيسية في هذه الاستراتيجية المرتبطة بالتنمية الإقتصادية في نفس الوقت، وقام الخبراء بتحديد العديد من مجالات الإهتمام في تلك الفترة و توجيهها لعناية متخذة القرارات في دول حوض النيل، خاصة في الدول

تعني أن مصر سوف تحصل على كميات أقل من المياه في المستقبل ، إلا أن تجربة مصر في العقود الأخيرة تُشير إلى أنها قادرة على هندسة أكبر كفاءة في استخدام المياه من خلال تخفيضات في الخسائر المادية إعادة استخدام الصرف الصحي المياه الجوفية تقليل النفايات في حقل الري 3/ وقد قَدِّمت شركة (دلتا ريس) الهولندية نتائج أبحاثها التي تَمَّت بخصوص تحليل آثار سد النهضة الأثيوبي على السودان مصر خلال المؤتمر الخاص بإستدامة الترابط بين الماء الطاقة الغذاء والذي عَقِدَ يُون بألمانيا خلال الفترة من 19-20 مايو 2014 كالآتي :

- زيادة التوليد المائي بالسودان من 14-18 %
- نقصان التوليد المائي بالسد العالي من 13_15%
- تخفيض البخر ببحيرة السد العالي ، زيادة التبخر في الخزانات السودانية إذا تَمَّت المحافظة على مناسب عالية طوال العام .
- زيادة إستغلال السودان للمياه في الزراعة إلى 21 مليار متر مكعب، مع المحافظة على إستغلال مصر لحصتها كاملة أو بنقصان في حدود 4 مليار متر مكعب ...
- 4/ قَدِّم الباحث (كيفن ويلر KevienWheler) من جامعة اكسفورد في بريطانيا بحثاً خاصاً بآثار سد النهضة الأثيوبي على الدول الثلاث كان ذلك خلال دورة تدريب الإعلاميين بأثيوبيا بتاريخ 29 يوليو 2016 م ، وخُلص في بحثه إلى النتائج الآتية :
- ضبط الفيضانات المدمرة على السودان .
- زيادة الرقعة الزراعية رفع كفاءة إستغلال المياه في الزراعة ..
- زيادة التوليد الكهرومائي .
- تأمين السودان من مخاطر التغير المناخي .
- نقصان الزراعات الفيضية على النيل الرئيسي النيل الأزرق .
- إيجابيات تتعلق بتقليل الإطماء الضار على الخزانات القنوات مداخل التلمبات •

التوتر بين مصر أثيوبيا، كما أن مصر يجب أن تعترف بأن أثيوبيا لديها الحق في الإستفادة من مواردها المائية لصالح شعوبها على أساس مبدأ الإستخدام المنصف العادل.

تشجيع إتفاقيات التجارة التي تحتاجها أثيوبيا مع السودان ذلك لأن الجدوى الإقتصادية للسد غيرها من مشروعات الطاقة المائية الأثيوبية تعتمد على هذه الإتفاقيات تمتلك السودان المقدره مع كل من إثيوبيا مصر على تشجيع مثل هذه الصفقات الربحة.

أما بخصوص الإتفاقية الإطارية التعاونية فهي تتطلب بعض التوصيات المعالجات من جانب كل من مصر أثيوبيا ، ليس من شأنها أن تسبب ضرراً على دول أسفل النهر بأي حال من الأحوال أن الأمر يحتاج إلى تضافر مزيد من الجهود العمل على ذلك قد تكون هنالك حاجة لدعم بعض الأطراف الأخرى كالمملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع مصر إثيوبيا نحو رؤية مشتركة إطار تعاوني جديد.

إن الموقف الإفتراضي لدول حوض النيل كما في أماكن أخرى يتمثل في السعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي لدولها على حساب التعاون لكن أظهرت مشاركة الدول الواقعة على حوض النيل في مبادرة حوض النيل بعض الإستعداد من جانبها لتجاوز مثل هذا النوع من التفكير ،بأنها ستستمر في مواجهة التحديات التي تظهر لها.

مصر تحتاج لإجراء تعديلات كبيرة في إستخداماتها الحالية للمياه ذلك لأن استخدامها الحالي يعتمد على الجزء غير المستخدم من حصة السودان بموجب إتفاق عام 1959م من المرجح أن السودان سوف يستخدم حصته كاملة في غضون العشر سنوات القادمة

إرتفاع درجات الحرارة سوف يزيد من فاقد التبخر والإحتياجات المائية للمحاصيل ربما يقلل من متوسط تصريف نهر النيل ،هذه التغيرات

المنطقة إلى منطقة جذب إستثماري إقتصادي بدل الواقع الإقتصادي الطارد فيها رغم خصوبة الأراضي الموجودة فيها، كما ستزيد فاعلية الخزانات السدود المائية في السودان ستقل كمية الطمي الهائلة التي تنحجز وراء جدران السدود التي تكلف السودان ميزانيات كبيرة لإزالتها، كما ستتراجع أخطار فيضانات النيل على مدن قرى كثيرة على إمتداد شواطئه ضفافه جزره، و ستنشط الحركة التجارية بين أثيوبيا التي يزيد تعداد سكانها عن 100 مليون نسمة في المناطق الحدودية التي يصعب التواصل بينها بين القلب الأثيوبي نتيجة وجودها في سفوح مرتفعات شاهقة غير معبّدة الطرق مما يجعل أهلها في حالة إلتحام مصالح مع الجار السوداني، من المتوقّع أن يدخل السودان نتيجة ذلك مربع التحالف التقارب مع أثيوبيا يدعم إتفاقية عنتيبي التي تزيد حصة شركاء النيل العشرة في مياه النيل ..

السد الأثيوبي سوف يكون في صالح كافة شعوب المنطقة هذا لو تمكّن الجميع من إنتهاج السبل السياسات التي تحقق مصالح دول المنطقة تعزيز التعاون البناء من أجل تحقيق الفائدة المنفعة المشتركة بديلاً للمواجهة والصراعات التي لن تزيد المنطقة إلا بؤساً فقراً سوف يفتح التعاون بين الدول الثلاثة في سدّ النهضة الباب واسعاً لمشروعات أخرى مشتركة بين دول حوض النيل الإحدى عشرة (بدلاً من المشروعات الأحادية الحالية)، لتساهم هذه المشروعات في إنتشال مئات الملايين من سكان دول حوض النيل من الفقر و الجوع و العطش و الظلام الذي يعانون منه الآن.

دعم الامن المائي لمصر السودان خلال سنوات الجفاف .

- تشغيل السدود السودانية بكفاءة أكبر .
- تخفيض التبخر ببحيرة السد العالي .
- تعتمد كل هذه الفوائد على التعاون بين الدول الثلاث لتنسيق تشغيل سد النهضة .
- نقصان التوليد الكهرومائي بالسد العالي بما يُعادل 1.5 % من كهرباء مصر في السنوات الأولى من التخزين.

بعد هذا العرض يتضح لنا كيف اتفقت آراء الباحثين بمراكز البحوث الجامعات العالمية على أهمية سد النهضة بالنسبة للدول الثلاث كشفت عن فوائده المتعددة قلة آثاره الجانبية، على الطرف الآخر لم يقدّم المختصون المعارضون للسد أيّ دراسات بحثية أو نتائج تدعم معارضتهم للسد بل تأثرت آراؤهم بما يدور في الساحة الإعلامية السياسية الراضة لقيام السد من الأساس حيث لم يقدّموا أدلة علمية قاطعة لأضرار السد على دول أسفل النهر.

• و يُعد السد فرصة للسودانيين لتطبيق نموذج استراتيجي فعّال ناجح يبنّي على المصالح المشتركة بعيداً عن التوترات التاريخية والإفتعالات السياسية المرهقة مع إحترام خصوصيات كل دولة بناء منظومة تدخّل إيجابية فعالة، فبهذا المشروع تستفيد ولايات السودان المحاذية للحدود الأثيوبية من كهرباء دائمة بسعر منخفض، تستفيد الولايات الأخرى من كهرباء رخيصة، كما أن السهول الزراعية الواسعة في السودان ستتأثر إيجاباً بإمداد مائي ثابت بعلو الفيضان ولا بإنخفاض مستوى النيل مما سيزيد الرقعة الزراعية التي ستقوم على مشروعات آمنة غير مهددة بالفيضان أو العطش، وهو ماسيؤدي إلى إستقرار سكاني في منطقة شديدة الفقر، تحول



مبادرة ريكار (RICCAR) لتقييم أثر تغير المناخ و التكيف معه في الدول العربية

إعداد/ بروفيسر مشارك/ أبو عبيدة بابكر أحمد

العربية (LAS)، حيث تولت اللجنة الاقتصادية
والإقليمية لغربي آسيا (الإسكوا) دور المنسق
لهذه المبادرة، والتي بدورها إنتهجت مبدأ
الشراكة في تطبيق هذه المبادرة مع إحدى عشر
(11) منظمة إقليمية و دولية و ثلاثة معاهد
مساهمة تعني بالأبحاث المناخية، كما موضحة
بالشكل 1 أدناه.

جاءت المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ علي
الموارد المائية و قابلية تأثر القطاعات الإجتماعية
و الاقتصادية في المنطقة العربية (Regional
Initiative for the Assessment of the Impacts
of Climate Change on Water Resources and
Socio-Economic Vulnerability in the Arab
Region - RICCAR)، كمبادرة إقليمية مشتركة
بين الأمم المتحدة (UN) و جامعة الدول



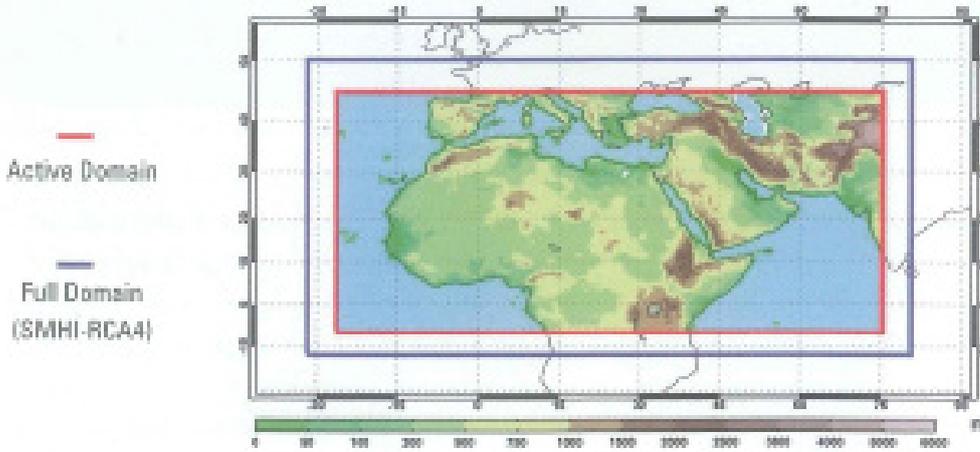
معاهد البحوث المساهمة:

- مركز التميز لأبحاث التغير المناخي في جامعة الملك عبد العزيز (KUA/CECCR) - المملكة العربية السعودية.
- جامعة الملك عبد الله للعلوم و التقنية (KAUST) - المملكة العربية السعودية.
- مركز الخدمات المناخية (CSC) - ألمانيا.

شكل 1: شركاء المبادرة

و في إطار المبادرة، فقد تم إنشاء النطاق العربي الموضح بالشكل 2 و ذلك وفقاً للخطوط التوجيهية المنصوص عليها في تجربة تقليص النطاقات الإقليمية المنسقة المعروفة بـ كورديس (CORDEX) التابعة للبرنامج العالمي للأبحاث المناخية المدعوم من قبل المنظمة العالمية للإرصاد الجوية (WMO). و من ضمن منهجية المبادرة فقد تم إختيار سيناريو الحالات المتوسطة الممثل بمسار التركيز التمثيلي Reprehensive Concentration Path - 4.5 و سيناريو الحالات الأسوأ الممثل بمسار التركيز التمثيلي RCP8.5 (RCP8.5) بالإضافة إلى اعتماد دقة أفقية 50X50 كلم. تجدر الإشارة هنا إلى أن جزر القمر غير مدرجة ضمن النطاق العربي و ذلك نظراً لموقعها الجغرافي.

تهدف المبادرة كما يشير العنوان إلى تقييم أثر تغير المناخ علي موارد المياه العذبة في المنطقة العربية من خلال اعتماد منهجية تقييم متكاملة تجمع ما بين تقييم الأثر المناخي و قابلية تأثر القطاعات الإجتماعية و الإقتصادية و البئية بذلك. و يعتمد تقييم الأثر علي التوقعات المستخلصة من تصغير (Downscaling) النماذج المناخية الإقليمية و التي تغطي المنطقة العربية (الشرق الأوسط و شمال أفريقيا - MENA) إلى جانب مجموعة من المخرجات العامة ذات الصلة. و يتم بعد ذلك ربط التوقعات بنموذجين هيدرولوجيين إقليميين من أجل إجراء تحليل دقيق لواقع آثار تغير المناخ علي موارد المياه العذبة في المنطقة، بما في ذلك العديد من الأحواض النهرية المشتركة.

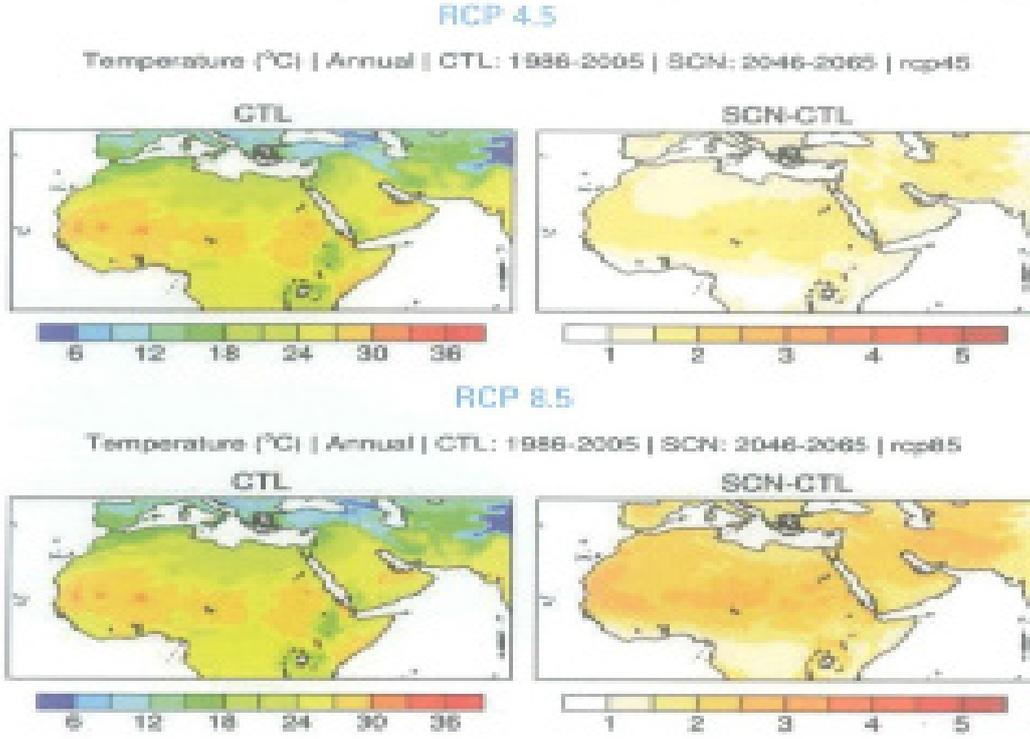


شكل 2: النطاق العربي (الشرق الأوسط و شمال أفريقيا - MENA).

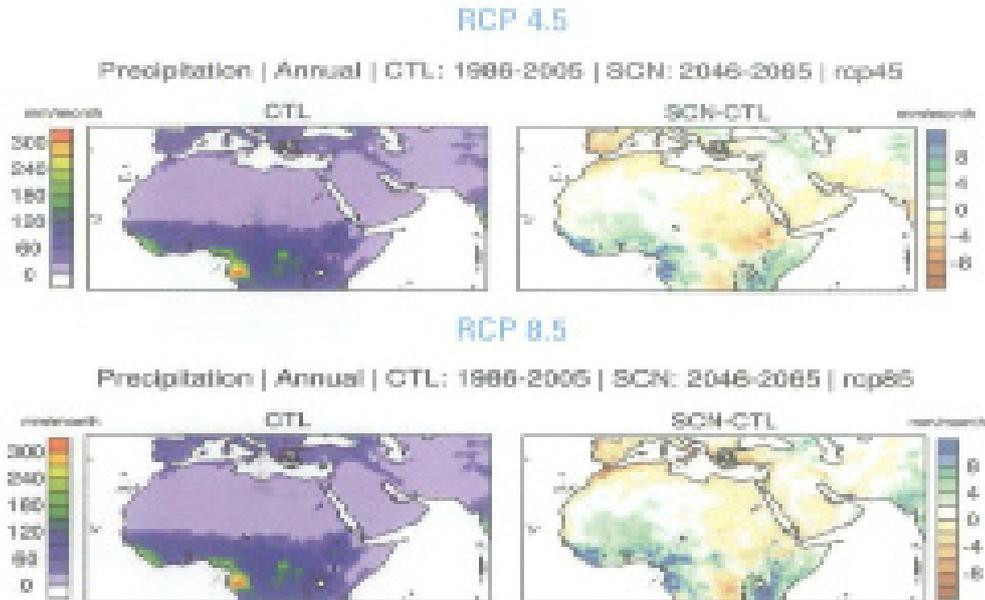
الإقليمي التابع لمركز روسبي (RCA4) الذي تتداخل فيه ثلاثة نماذج عالمية رئيسية (1) GFDL-ESM (2) CNRM (3) EC-EARTH. و علي سبيل المثال توضح الأشكال 3 و 4 أدناه نتائج التوقعات الخاصة لدرجات الحرارة و المتساقطات للمسارين المختارين (RCP4.5 & RCP8.5) و ذلك للفترة الزمنية 2046 - 2065م. تجدر الإشارة إلى أن هذه المخرجات مصححة من الإنحياز (Bias-corrected)، عليه فإن

تتمثل أهم مخرجات المبادرة في تخريط التوقعات المناخية و مؤشرات الظواهر المناخية المتطرفة في المنطقة العربية لمنتصف القرن و نهاية القرن الحادي و العشرين مقارنةً مع الفترة الزمنية الأساسية الممتدة من 1986م إلى 2005م. هذا و قد إستندت نتائج التخريط علي مخرجات النماذج المناخية الإقليمية الصادرة عم المعهد السويدي للإرصاد الجوية و الهيدرولوجية بإستخدام نموذج الغلاف الجوي

مخرجات النماذج المناخية الإقليمية الناتجة عن هذه المبادرة تختلف عن المخرجات الأولية لهذه النماذج التي تم التوصل إليها من قبل تجربة كورديكس و التي يمكن النفاذ إليها من خلال إتحاد شبكات المنظومة الأرضة (ESGF).



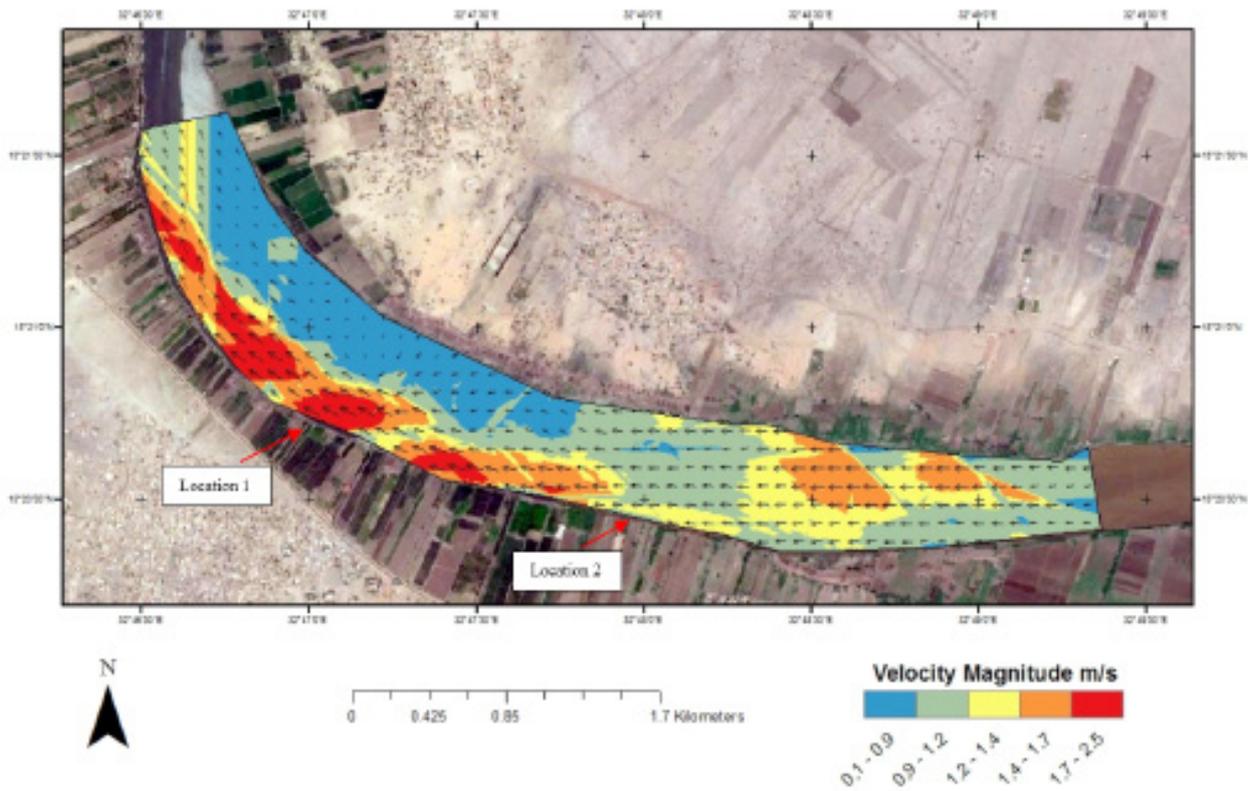
شكل 3: توقعات درجة الحرارة بالنطاق العربي لمنتصف القرن الحادي و العشرين.



شكل 4: توقعات المتساقطات بالنطاق العربي لمنتصف القرن الحادي و العشرين.

السياسات و صنع القرارات بشأن التكيف مع تغير المناخ و إتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز درجة التحمل. لذا فإن مخرجات هذه المبادرة تعد كواحدة من الآليات التي تساهم في خدمة مكاتب الإرساد الجوية العربية في هذا الصدد. هذا و قد تم تخريط الظواهر المتطرفة بالمنطقة العربية (MENA) بناءً علي مؤشرات تغير المناخ الموضحة بالجدول أدناه و التي أعدها فريق الخبراء لدي المنظمة العالمية للإرساد الجوية (2009م).

من البديهي أن الظواهر المناخية المتطرفة مثل الإرتفاع في درجات الحرارة و التدني الملحوظ في معدلات الهطول (المتساقطات)، قد تخلق و تخلف أثاراً بالغة علي القطاعات المختلفة (الزراعي، النقل، الإقتصاد ... إلخ.) و التي تؤثر تباعاً علي صحة الإنسان و البني التحتية القائمة و البيئة الطبيعية. لذا فمن الضروري تطوير و تطبيق الأدوات و القدرات اللازمة لوضع النماذج المتعلقة بالإرساد الجوية و التوقعات المناخية الموسمية في المنطقة من أجل تمكين العلماء من توفير المعلومات اللازمة لعمليتي صياغة



لمزيد من المعلومات حول مخرجات التخريط الذي أعدته المبادرة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني أدناه:
www.escwa.un.org/RICCAR

تقرير عن الفترة التدريبية لمساعدى الباحثين الجدد

(محمد عبدالله، إباء عماد الدين، مختار محمد، محمد ياسر)

المقدمة:

الأهداف و الرسالة التي يؤدبها والرؤية المستقبلية له وذلك من خلال مجموعة من المحاضرات المتنوعة و الزيارات الحقلية مما أدى إلى زيادة التعرف على بيئة و طبيعة العمل .

2/ وكالة الري (15 - 2017/10/26م):

تم من خلال هذه الزيارة التعرف على عدد من أقسام الوكالة متمثلة في إدارة عمليات الري و المشروعات و الميكانيكا و الكهرباء، حيث تم التعرف على مهام إختصاصات كل إدارة ذلك عن طريق محاضرات علمية و زيارات حقلية إلى عدد من القناطر و هي قنطرة البساتنا، و ود النو، و كيلو 57، بالإضافة لمشروع الرهد الزراعي، و خزان أبو رخم، و محطة مينا.

3/ خزاني سنار و الروصيرص (10/29 - 11/2 / 2017م):

درج مركز البحوث الهيدروليكية على تعيين مساعدى باحثين منذ العام 2014م، تمشياً مع نهايات هذا العام تم إستيعاب عدد 11 مساعد باحث من مختلف التخصصات ، رؤية المركز المستقبلية لتطوير المجال البحثي بزيادة عدد الكادر البحثي إلى 80 باحث بحلول عام 2020م حسب الخطة الموضوعية. و من البرامج التي ينظمها المركز لمساعدى الباحثين البرنامج المعروف بإسم الـ (Rotation) أو الدورة التدريبية لمدة شهرين. أدناه تفصيل لما تم في هذا البرنامج:

1/ مركز البحوث الهيدروليكية (10/1 - 10/12 / 2017م):

تم التعرف على إدارات المركز المختلفة و



خزان الروصيرص

و من خلال الزيارة وقفنا على طريقة تشغيل الخزان و اختصاصات إدارته المختلفة و أهمية المشروع في المنطقة، وهو الخزان الوحيد الذي تجرى به عملية الغسيل لإزالة الطمي حيث تعرفنا على هذه الطريقة، بعد ذلك توجهنا إلى مجمع سدي أعالي عطبرة و ستيت وهو من الخزانات حديثة الإنشاء حيث ساهم بصورة مباشرة على تنمية المنطقة وازدهارها و بإكمال هذا المشروع سيكون هنالك زيادة

تم في هذه الزيارة معرفة مهام و اختصاصات الإدارات المختلفة بالخزانين والأغراض التي من أجله التصميم وكيفية تشغيل كل خزان والمشاكل و الملاحظات و المعالجات المقترحة لكل مشكلة.

4/ خزان خشم القربة و مجمع سدي أعالي عطبرة و ستيت (11/5 - 2017/11/9م):
كانت بداية الزيارة بخزان خشم القربة بولاية كسلا و الذي أنشأ لري مشروع حلفا الزراعي



جانب من التدريب في خزان خشم القربة

خزان جبل أولياء بولاية الخرطوم و كانت الزيارة لمدة يومين و وقفنا على أهمية هذا الخزان و أمتيازاته عن باقي الخزانات حيث يمثل كوحدة تحكم علي الفيضانات في مواسم الخريف و كذلك هو الخزان الوحيد الذي يوجد به ممر ملاحي (هويس) و يعتبر ثاني أقدم خزان في السودان بعد خزان سنار. أهم ما يقدمه هذا الخزان للبلاد هو التحكم في الفيضانات

في توليد الطاقة الكهربائية و المشاريع الزراعية المقترحة و مساهمة في التقليل من كمية الطمي الداخل إلى خزان خشم القربة.

5/ خزان جبل أولياء:

في مواصلة لرحلة الوقوف علي الموارد المائية بالسودان و منشأتها إنتقلنا من المنشآت الموجودة في نهر النيل الأرزق إلي المنشآت الموجودة في مجري شقيقة الأبيض متمثلاً في

حساب الوارد و المستهلك و الخارج إلي ال down stream و بهذه الإدارة عدة اقسام منها قسم البيانات و مهمته إصدار النشرة اليومية و رفع التقارير للجهات العليا و ايضاً قسم الإنذار المبكر و هو مسؤول من التوقعات بالنسبة لكميات الأمطار و التنبؤ بالفيضانات حتي يتم عمل التحوطات اللازمة و كذلك قسم المحطات الخارجية و هو مسؤول عن رصد البيانات و رفعها إلي قسم البيانات لعمل التقارير و ايضاً هناك مقترح بإنشاء قسم جديد يسمي حماية الشواطئ.

أما الزيارة الثانية كانت إلي قسم التخطيط فتعرفنا علي رؤية الإدارة و الرسالة التي تقدمها و رؤيتها أن تكون إدارة لها مساهمة فعالة في تنفيذ خطط و سياسات و إستراتيجيات برامج الوزارة و هي من الإدارات المهمة جدا بالوزارة من ناحية الأقسام التي بداخلها حيث تشتمل علي 18 قسم حيث يقوم كل قسم برفع تقاريره و رؤيته المستقبلية للتطوير و بعد ذلك تعد كلها في تقرير واحد و ترفع لجهات الإختصاص لإجازتها و هذا القسم يقوم بعمل مقدر و لتطوير الأداء لابد من وجود خطط مستقبلية ناجحة حتى نرتقي و نصل إلي حُصص العالم الأول.

7/ الجهاز الفني للموارد المائية:

تم التعرف علي هيكل الجهاز الفني و كذلك علي تاريخ إنشائه حيث أنه أنشأ منذ زمن بعيد يعود إلي ال 60 سنة الماضية و لكنه ظهر بهذا الإسم الحالي في عام 1992م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 244 و أوكل إليه دراسات الموارد المائية بكافه عناصرها و وضع خطط تنمية هذه الموارد و من مهامه ايضاً الحفاظ علي الحقوق الوطنية في المياه المشتركة كما و نوعاً و التعاون مع دول حوض النيل و كذلك يشرف الجهاز بصورة مباشرة علي الإتفاقيات

التي تعتبر مهدداً آميماً مباشراً و كذلك ينتج كمية من الكهرباء بواسطة 8 توربينات و من المشاكل التي تواجه هذا الخزان هي مشكلة خروج محطة ملكال عن الخدمة بسبب انفصال الجنوب حيث تعتبر المحطة التي يتم بها معرفة كمية المياه التي تدخل السودان عن طريق النيل الابيض و الآن يتم حساب ذلك عن طريق الموازنة المائية.

6/ زيارة رئاسة وزارة الموارد المائية والري و الكهرباء بالخرطوم:

تعتبر كل زيارتنا السابقة إلي فروع من أصل كبير ومجاري من منبع دفاق فحل بنا الترحال في هذه المرة بالصرح العملاق حيث وزارة الموارد المائية و الري و الكهرباء و ذلك وفق جدول منتظم بزيارة عدد مقدر من الأقسام و في المساحة التالية نستعرض هذه الزيارات:

إدارة الخزانات: في هذا القسم المهم تعرفنا علي حجم العمل الكبير الذي يؤديه القائمون علي أمره و هذه هي العملية التي تتوافر لديهم ويحمل هذا القسم علي عاتقه إدارة كل تلك الخزانات أنفة الذكر عدا مروى و مجمع سدي أعالي عطبرة و ستيت من تشغيل يومي و ذلك بمعرفة المناسب في أمام و خلف الخزان و كمية الوارد من المياه حيث بذلك يتم التشغيل الأمثل لهذه الخزانات و أيضا مسئول هذا القسم مسؤلية مباشرة عن صيانة الخزانات سواء كانت صيانة وقائية أو صيانة طارئة.

إدارة مياه النيل والادارة العامة للتخطيط: في الزيارة الأولى و التي كانت إلي إدارة مياه النيل وقفنا علي مهام و إختصاصات هذه الإدارة و بنهاية الزيارة و بشرح مستفيض من القائمين علي امرها و ذلك بأنها الإدارة المسؤولة عن المحافظة علي مياه النيل و ذلك برصد و قياس تصرفات من أماكن مختلفة و محطات منتشرة بكل السودان و هذه المحطات عبرها يمكن

للإستفادة منها في زمن الندرة. و منذ انشاء هذا القسم حمل علي عاتقه مشاريع حصاد المياه المختلفة بكافة مراحلها من تخطيط و تصميم و تنفيذ و تبنى مشروع زيرو عطش الذي أعلنته رئاسة الجمهورية وقد تعرفنا علي أن هذه الإدارة منذ إنشائها و حالياً نفذت مئات المشروعات و بل يزيد و كانت هذه المشروعات بمختلف التقنيات من سدود و حفائر و آبار مياه جوفيه سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

و أيضاً تعرفنا علي المعوقات التي تواجه الإدارة في تعزيز هذه التقانات سواء معوقات طبيعية أو إدارية أو فنية إلي جانب المعوقات التمويلية.

سد مروى:

و ختاماً للفترة التدريبية كان لابد من المرور علي صرح عملاق الذي يعتبر من أهم المنشآت المائية لإنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد في الولاية الشمالية ألا و هو سد مروى حيث تعرفنا علي مهام و إختصاصات الإدارات المختلفة بمختلف أقسامها إبتداء بقسم إدارة المياه و البحيرة و قسم ادارة سلامة السد و ختاماً بقسم الصيانة المدنية للسد و أيضاً تعرفنا علي كيفية تشغيل السد و المشاكل و المعالجات المقترحة لحل كل مشكلة ، و ختاماً إتضح لنا أهمية هذا السد من ناحية الإهتمام الكبير الذي يناله من سلامة السد و مراقبه للإطماء و لجودتها و أيضاً كيفية تشغيله لأنه يعتبر الدخل الأساسي لإنتاج الطاقة الكهربائية للسودان .

و في ختام هذا الإستعراض نجدد شكرنا إمتنانا لكل الذين ساهموا في إعداد و تنسيق هذا البرنامج و كذلك الشكر أجزله للإدارات المختلفة بالوزارة علي التعاون و التعامل الراقي معنا و كذلك الشكر أجزله للجنود المجهولين الذين لم يظهروا في هذا المقال لكنهم كانت لهم يد في إنجاح هذا البرنامج وهنا وفي النهايات لابد من الاشادة بهم .

الخاصة بالموارد المائية المشتركة و يتكون هيكل الجهاز من مدير و نائب مدير و سكرتير و من خلال الزيارة كان ظاهراً و جلياً أن هذا الهيكل يضم خبرات في مجال المياه ليس علي نطاق السودان فحسب بل علي مستوي العالم مما يبعث بالطمأنينة علي النفوس بألا خوف علي البلاد في جانب المياه اذا كان حراس هذا الباب مثل هؤلاء العلماء.

8/ وحدة تنفيذ السدود:

تواصل برنامجنا هذا داخل أروقة الوزارة و هذه المرة و نحن في نهايات البرنامج كان لابد من أن نتوقف برهة بالصرح الذي خرج من رحم الوزارة بأسنانه و هو وحدة تنفيذ السدود و بالإخص قسمى مركز الهيدرولوجي و الإدارة العامة لحصاد المياه و في المساحة التالية تفصيل لما تم في هذه الزيارة.

مركز الهيدرولوجي:

بدأت عمليات الهيدرولوجي بهذا القسم مع بدايات سد مروى في عام (2002-2003) و كان العمل مختصراً علي قياس المناسيب والتصريفات و ذلك لمساعدة إدارة السد علي التحليل لتنفيذ بناء السد و ما تميزت به هذه الزيارة هي فائق التنظيم من الإخوة منسقي البرنامج بهذا المركز فلهم التقدير علي هذا الإهتمام و كذلك كانت المواد العملية التي قدمت كاملة الدسم (إن صح التعبير) ففي اليوم الأول كانت نبذة تعريفية عن المركز و مورفولوجية الأنهار وإشتمل اليوم الثاني علي مفهوم القياسات الهيدروميترية وقسم البيانات بالمركز في آخر أيام الزيارة تم تقديم إجراءات السلامة في القياسات الهيدروميترية و النمذجة

حصاد المياه:

عرف السودانيون هذه التقانة منذ أمد بعيد حيث إستخدم قدماء السودانيون أشجار التبليدي و كهوف الجبال لتخزين المياه في زمن الوفرة

دبلوماسية المياه (Hydro diplomacy)

م. باحث / محمد مصطفى محمد بروفسير مشارك / أبو عبيدة بابكر أحمد

الزواية في الإتفاقية. حيث تقرر هذا المادة، لكل دولة من دول المجرى المائي الحق في أن تنتفع بالمجرى المائي بطريقة منصفة و معقولة، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، و يكون الإنتفاع على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي الدولي. لهذا يتضح لنا جلياً أن هذه الإتفاقية وضعت حقوق و واجبات تقع على عاتق الدولة المنتفعة بالمجرى المائي الدولي. و لمعرفة ما هو منصف و معقول، وضعت الإتفاقية معايير جاءت على سبيل المثال لا الحصر، ينبغي أخذها في الإعتبار لتحديد الإنتفاع المنصف و المعقول. بهذا يمكن القول أن هذا المادة و من بينها مواد أخرى، تجسد لنا كيفية التعامل مع المجرى المائي الدولي؛ و على ضوءها تتم إدارة المجرى المائي الدولية بطريقة مثلى و مستدامة.

ثانياً: فن التفاوض (Negotiation Technique):

المفاوضات هي علم و فن و مهارات، و هنالك صفات ينبغي أن تتوفر و يتصف بها الشخص المفاوض، و هي تعني معرفة الطريقة التي يمكن إقناع الطرف الآخر للحصول على مكسب مادي أو معنوي. و هي أيضاً أحد طرق تسوية النزاع القائم بين الأطراف، و عندما نذكر كلمة مفاوضات قد يتبادر إلي الذهن أنها ترتبط فقط بين الدول. لكن ليس كذلك فحسب، بل هي تشمل التصرفات على المستوى الشخصي، مع الأسرة أو في السوق، و المعنى أوسع من ذلك، و لكن الذي يعيننا هنا هي المفاوضات على المستوى الدولي، في مجال المياه الدولية العابرة للحدود في ظل عدم وجود نظام إداري للمجرى المائي، أو كونه موجود و لكن غير متفق عليه بين دول المجرى المائي. و هنا تصبح الحاجة إلي التعاون عن طريق النظام الإداري الموجود،

في الآونة الأخيرة ظهر مفهوم جديد (إدارة المياه العابرة للحدود)، يكاد يكون مقبول نوعاً ما، في إدارة الأحواض الدولية المشتركة المتمثلة في المجاري المائية الدولية. التي تحتاج إلي التعاون بين الدول المتشاطئة، لتجعل من شح المياه فرصاً للسلام، و ليس سبباً للنزاع.

و بالتأكيد هذا المفهوم يقودنا إلي الدور الدبلوماسي، في قضايا المياه الدولية. بلا شك أن هذه المسؤولية تقع على وزارة الخارجية، لأنها المنوط بها القيام بالمفاوضات في العلاقات الدولية بصفة عامة، و بصفة خاصة في مجال الدبلوماسية المائية، بالإشتراك مع وزارة المياه. و معلوم أن أمر المياه يحتاج إلي تعاون فيما يختص بإدارة المياه الدولية، لهذا نرى لابد من دراسة موضوع دبلوماسية المياه من زاوية المواثيق الدولية لإدارة المياه العابرة للحدود (Transboundary Water Management)، و فن التفاوض (Negotiation technique) من زاوية أخرى؛ لأهمية الموضوعين في دبلوماسية المياه، و لنجاح المفاوضات التي تتعلق بإدارة المياه المشتركة:

أولاً: المواثيق الدولية لإدارة المياه الدولية:

أشهرها إتفاقية المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997م. تعد هذه الإتفاقية بمثابة قانون دولي، يحكم إستخدامات المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة. تعتبر هذه الإتفاقية إتفاقية إطارية، بمعنى أنها تحدد المبادئ العامة التي تطبق على المجاري المائية الدولية و تترك التفاصيل للدول المتشاطئة لإبرام إتفاقيات فيما بينها لإدارة النهر الدولي المعني. نجد أن الباب الثاني من هذه الإتفاقية يجسد نص المادة الخامسة، التي تعتبر حجر

المياه. و من مركز البحوث الهيدروليكية فقد شارك اثنين من الباحثين في الكورس التدريبي الذي نظمه المكتب الفني لحوض النيل الشرقي (ENTRO) و ذلك بالخرطوم في الفترة 13 - 15 نوفمبر 2017م. كما شارك واحد أيضاً في الكورس الذي عقد بالقاهرة في الفترة 29-30 نوفمبر 2017م ، و الذي نظمه الإسكوا.

و تطبيق أهم معايير المفاوضات هو المعيار الدبلوماسي؛ لإنجاح عملية المفاوضات، بين الدول المتشاطئة للمجرى المائي الدولي. و بحكم موقع السودان الجغرافي و عضويته بدول حوض النيل الشرقي من جهة، و اللجنة الإقتصادية - الإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و جامعة الدول العربية من الجانب الآخر، فقد أتاحت العديد من الفرص لمشاركة الكوادر العليا في برامج بناء القدرات في مجال دبلوماسية



كورس دبلوماسية المياه بالقاهرة، الذي نظمه الاسكوا (ESCWA) في 29-30/11/2017م).

Investigation for the suitable location of the water intake of Al Bagair thermal power generating plant



Yasir Hageltom

This study has been implemented by the Hydraulics Research center (HRC) as consultancy service for the Sudanese Thermal Power Generating Company (STPGC), based on a contract agreement assigned on twenty third of August, 2017. The STPGC is intended to establish a power plant with an initial capacity of 350 Mega Watts, subjects to successive future extensions, at Al Bagair area 42 km south the capital, Khartoum. As part of the project, a new pumping station will be constructed near the proposed power plant on the left bank of the Blue Nile. The Blue Nile is a typical alluvial river that it's morphology characterized by very dynamic changes. Accordingly, questions have been raised about the suitable location for the water intake.

Objective

The main purpose of the study is to provide a technical advice to the STPGC on the most suitable location of the water intake, which subjects to minimum morphological changes. The study also provides additional information to support conceptual design of the intake (variation of water level, type of soil in the area, and conceptual design of the pump house).

Hydrological Analysis

Hydrological analysis has been carried out to investigate the variation of water level, and hence expected river discharge and water depth in front the pumping station was analyzed using neighboring station of Soba gauge station (26 km upstream). The frequency analysis of the daily water level data for 48 years long (from 1965 to 2014) has shown that the minimum water level for the proposed site is 372.3 m, while the maximum water level can reach 380.9 m, for a 100-year return period.

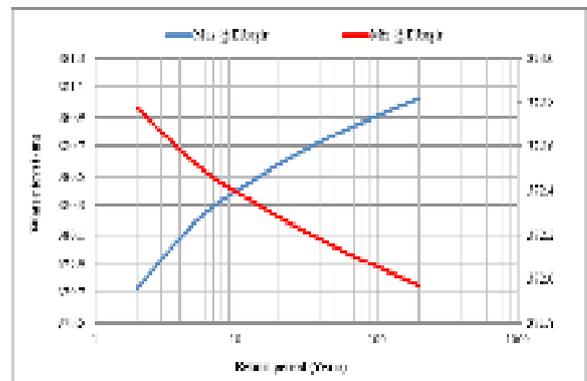
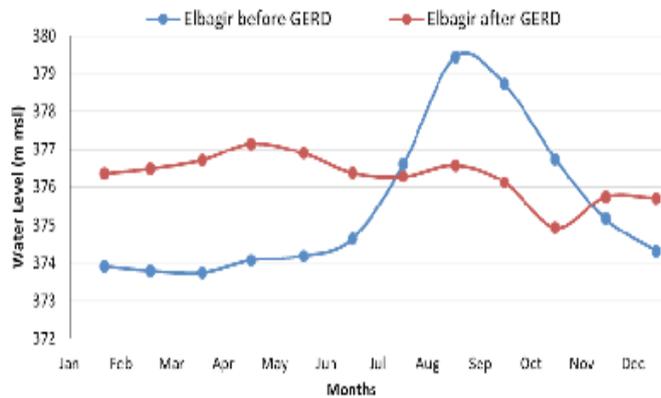


Figure 1: Frequency analysis using Log-Pearson Type III distribution of the max and min Water levels at Al Bagair site

For the impact of the Ethiopian Grand Renaissance Dam (GERD) on flow regime along the Blue Nile, the study has shown that the GERD will modify the flow regime significantly by lowering the maximum water level around 23-m and increasing the minimum level by 2 m.



Water level at Al Bagair pumping location before and after the operation of the GERD

Figure 2: Water level at Al Bagair before and after the operation of the GERD

Morphological Analysis

Multi-temporal Landsat data (satellite images) of the years 1987, 1998, and 2017 have been studied to trace any change in river morphology. ArcMap 10.2 GIS and remote sensing techniques have been used for analysis of the river change.

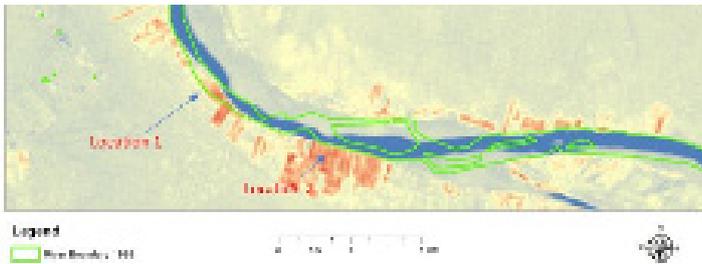


Figure 3: Comparison between 1987 and 1998 images

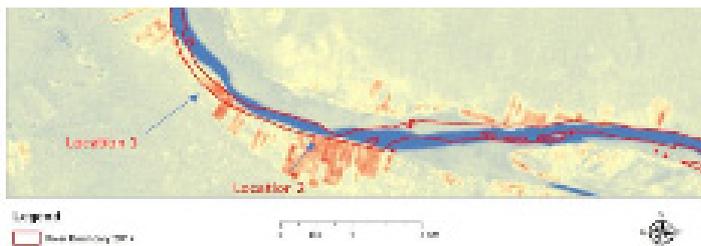


Figure 4: Comparison between 1987 and 2017 images

The long-term morphological analysis as derived from the satellite imageries showed major changes of the river course during the last three decades. Some locations in the study area (left bank) have been subjected to severe erosion, in particular, the outer reach of the River bend (location 1). The erosion rates for the case study were found to range

between 0.08 to 3 m/yr.

Field Survey

The hydrographic survey to define river cross-section within the study area were implemented using a rubber boat, an echo-sounder and a GPS for position fixing. Land leveling was used for surveying of the banks on both sides. The land and bathymetric surveys were used to generate contour maps of the river topography in the vicinity of the pumping site.

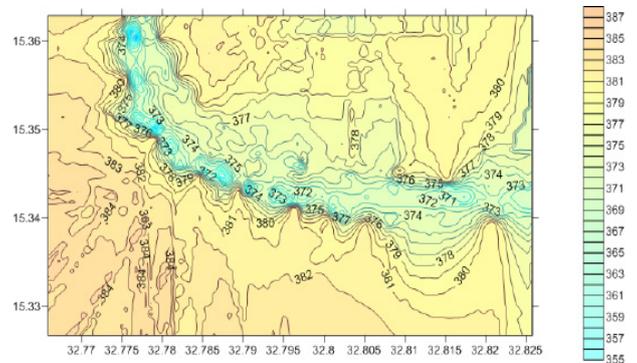


Figure 5: Contour map of the Blue Nile topography at the study area

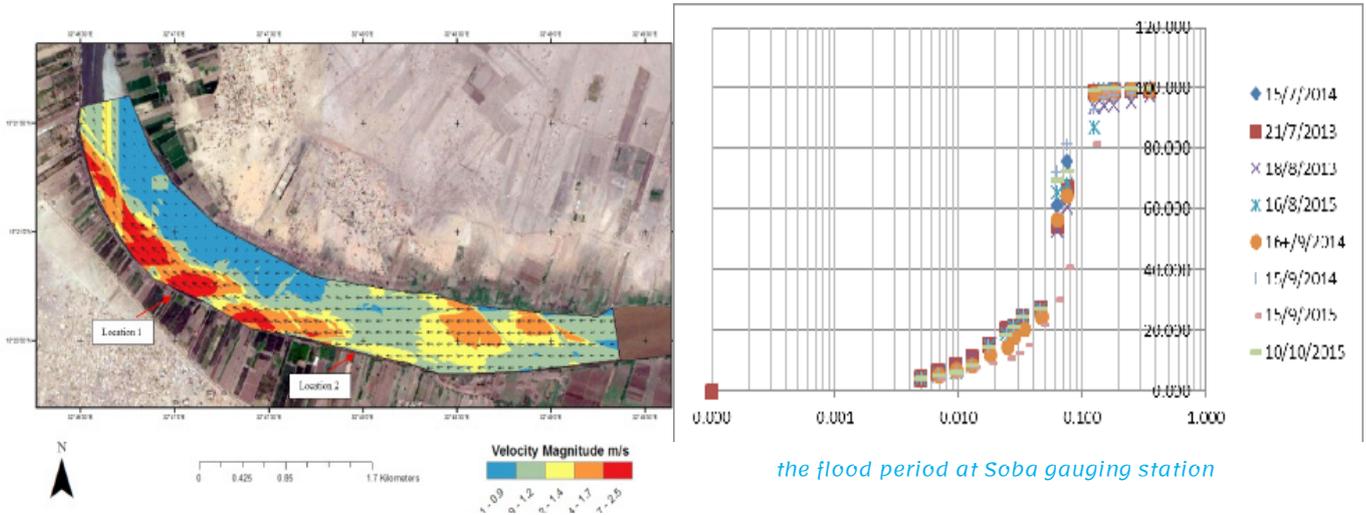


Figure 6: Velocity magnitude and direction within the reach of the study area measured on 2017

In addition, velocity measurements with Acoustic Doppler Current Profiler (ADCP) to estimate the water velocity profile in the neighborhood of the site were conducted.

From the velocity map in Fig. 6, it is apparent that the velocity at the outer reach of the River bend (location 1) has very high values ranged almost between 2.5 m/s and 1.7 m/s, while the velocity at the location 2 (a short distance upstream of the river bend) has lower values (less than 1.4 m/s). Therefore, it is expected that the location 2 is less vulnerable to erosion compared to the location 1. These results are consistent with the previous findings derived from the satellite images in the morphological analysis part.

Riverbed soil characteristics

The bank and the bed soil within the vicinity of the study area are classified as Sandy Loam. This result was derived based on soil samples analysis carried out from previous HRC's morphological studies along the Blue Nile River

the flood period at Soba gauging station

Conclusions

- o The evaluation of the river morphology showed significant changes within the river course during the last 30 years. However, relatively more stable reaches have been identified in the study.
- o The frequency analysis for a 100-year return period of the long-term daily water level data reveals that the maximum and minimum water levels within the vicinity of the pumping site were estimated at 380.9 and 372.3 m respectively.
- o It is expected that the minimum water level will increase by an average of 2 m, while the maximum water level will decrease by around 13- m after the operation of the Ethiopian Renaissance Dam which is expected in the coming few years.



أ.د/ ياسر عباس محمد

ملخص التقرير السنوي 2017م

9- رصد حركة الإطماء في النيل الأزرق والنيل الرئيسي و مشروع الجزيرة .
 10- التنبؤ الموسمي لمستوي فيضان هذا العام (أكثر من المتوسط) قبل فترة كافية من موسم الفيضان .
 11- دراسة السيناريوهات القانونية للمياه العابرة مع دولة جنوب السودان وتحليل السيناريوهات السياسية لسد النهضة بحوض النيل الشرقي .
 12- بداية العديد من البحوث والدراسات في عام 2017م وسوف يستمر بعضها خلال عام 2018م وهي الإطماء في الروصيرص بعد سد النهضة، تعديل طريقة تشغيل الخزانات السودانية بعد سد النهضة، حساب المياه الراجعة من مشروع الجزيرة ، دراسة تشغيل سدي نهري تكزي / عطبرة . بالإضافة لبحوث مقترحة في إنتظار التمويل من وزارة المالية .
التدريب وبناء القدرات:
 عقد عدد ثلاثة دورات تدريبية بالمركز لعدد (60) متدرباً من داخل وخارج الوزارة في مجالات (1) نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد (GIS & RS).
 (2) إدارة مياه الري بالتعاون مع وحدة تأهيل بنيات الري الأساسية .
 (3) تنسيق الكورس التدريبي عن النمذجة بواسطة S W A T والذي قدمه خبير البنك الدولي لمهندسي الوزارة .

مركز البحوث الهيدروليكية الذي يتبع لوزارة الموارد المائية والري والكهرباء يعتبر أكبر مركز لبحوث المياه في السودان تأسس عام 1976م من أجل المساهمة في تنمية وتطوير قطاع المياه عبر البحوث التطبيقية وبرامج بناء القدرات ويمكن تلخيص أبرز أنشطة عام 2017م بالمركز في الآتي:
المشاريع البحثية:

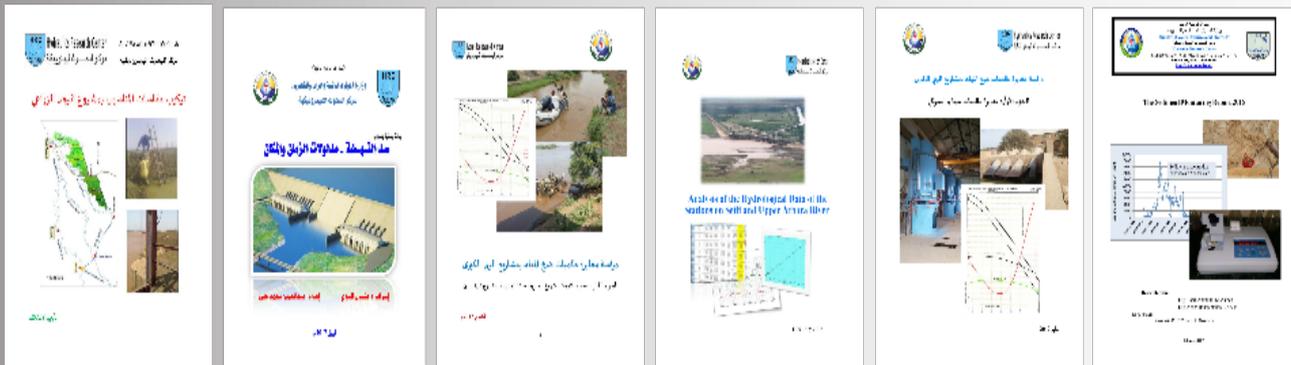
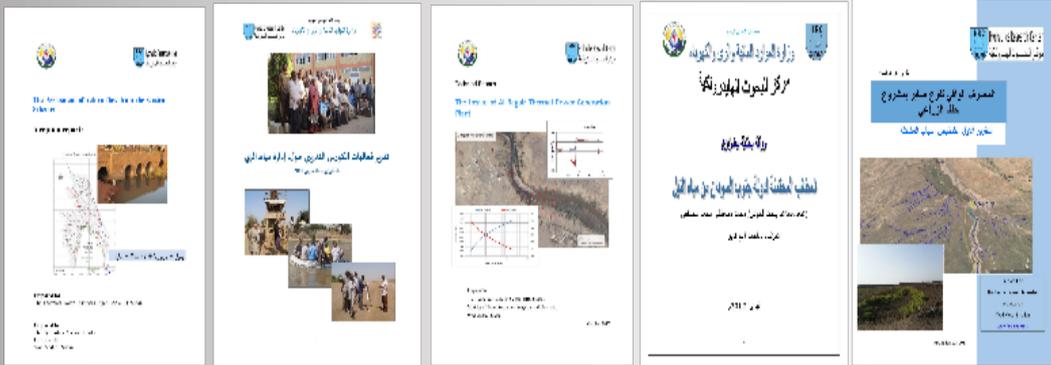
1- تحديد آثار سد النهضة علي السودان (المرحلة الثانية): سيناريوها الملاء الأول التشغيل اليومي ، السدود العليا الثلاثة لسد النهضة.
 2- تشييد حوض معايرة قياس التصريفات وإنشاء وحدة صيانة أجهزة الكرنتميتير.
 3- معايرة طلمبات ضخ مياه الري (45 وحدة في 17 بيارة)، وذلك لأول مرة بالوزارة.
 4- حساب المساحات المزروعة بمشروع الجزيرة بواسطة الأقمار الصناعية لكل من العروة الشتوية (2016 / 2017 م) و(2017 / 2018 م) .
 5- عمل الميزان المائي لسد مروى وتجلية الغموض في بيانات رصد التصريفات ..
 6- وضع مقترح الحلول لمشكلة مصرف صابر بمشروع حلفا الزراعي بإعادة التصميمات و تشييد سدود ترايبية و تصميم مفيض.
 7- إختيار مواقع الطلمبات لمحطة تبريد التوليد الحراري بالباقيير.
 8- توصية بتغيير الري الحقلي بمشروع القاش الزراعي و ذلك بعد عمل بحثي أستمر ثلاثة سنوات .

9 مشاركين من بعض الإنجازات في الجانب المؤسسي — تعيين عدد 11 باحث وتنفيذ برنامج التدريب الدوار لهم لمدة شهرين لكل قطاعات المياه بالسودان .

هذا وقد بلغ عدد مشاركات الباحثين في الفعاليات الخارجية المتمثلة في الكورسات التدريبية و ورش العمل و المؤتمرات و مشاركات. كما تجدر الإشارة إلي أن المركز قد قام بتعيين 11 من مساعد الباحثين وقد تم تنفيذ برنامج تدريب دوار للتعرف على الأنشطة المختلفة لإدارات و وحدات الوزارة المختلفة كما يستمر العمل الآن في تدريبهم بالمركز حول البرمجيات المستخدمة في الدراسات المختلفة.

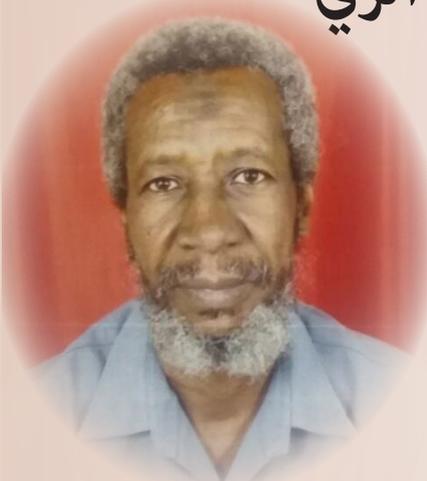
ورش عمل:

1. الإدارة المثلي لمشاريع الري الفيضي (خور أبوجبل)
 2. الورشة الختامية لدراسة حصر المساحات المزروعة بمشروع الجزيرة
 3. الورشه الافتتاحية : دراسة تشغيل الخزانات بحوضي نهر تكزي وعطبرة
 4. السمنار العلمي في التنبؤ بالفياضانات .
 5. ندوة حول تطبيق تقنية الاتصالات وصور الأقمار الصناعية في إدارة محاصيل بمشروع الجزيرة (المعيلق)
- بلغ عدد مشاركات الباحثين في الفعاليات الخارجية (كورسات — ورش عمل مؤتمرات





خبرات ساهمة في تطوير الري



البيانات الأساسية:

الإسم : صديق يوسف إدريس حسين
تاريخ الميلاد : 1/ يناير 1956م
مكان الميلاد : قرية الحديد/ النيل الأبيض

المؤهلات العلمية:

1980م بكالوريوس هندسة مدنية جامعة الخرطوم
1984م دبلوم فوق الجامعي - توليد الطاقة من
المصادر المائية- جامعة تروندهايم - النرويج.
1999م ماجستير في إدارة المياه - جامعة الجزيرة
- كلية الدراسات العليا.

المؤهلات المهنية:

- زمالة الجمعية الهندسية السودانية.
- مهندس مستشار بالمجلس الهندسي السوداني.

كورسات التدريب الداخلي والورش:

o تطبيق نظام الأيزو
o برنامج الأوتوكاد
o برامج تنمية حوض النيل (DSS)
o دراسات الري و الصرف لحوض النيل الشرقي
o إستعمال جهاز تحديد المواقع الجغرافية
> (GPS) و < GIS & RS

التدريب والمؤتمرات العالمية:

- كورس إدارة مصادر المياه - جامعة بيروجيا-
إيطاليا مارس -1989 أغسطس 1989م.
- مؤتمر إستدامة الزراعة المرورية - جمهورية مصر
العربية 1996م.
- أبحاث بحيرة السد العالي بمصر العربية 2004م.
- المؤتمر العالمي لمبادرة الإطماء - الخرطوم 2006م
- الرحلة الدراسية لأفضل المزارع المرورية بمصر
العربية 2008م.
- عدة ورش و سمنارات في المجالات: برامج الري
و الصرف

لدول الحوض الشرقي/ الإستعمال الأمثل للمياه
في الإنتاج الزراعي/ الإدارة المتكاملة لمصادر المياه/
مشاريع الري الكبرى/ الأمن الغذائي/ بناء القدرات/
أيام المياه والأراضي بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا في
الدول - جمهورية مصر العربية / أثيوبيا/ كينيا/
تنزانيا/ الأردن. في الفترة (2006- 2013م)

مواقع العمل:

1981-1980م مهندس بيانات مياه النيل/ الخرطوم
مهندس بمحطات أبحاث اعالي نهر عطبره /
خشم القربة
1981- 1983م مهندس التشغيل والصيانة/ خزان
خشم القربة
1984- 1990م مساعد المهندس المقيم/ خزان خشم
القربة
فبراير -1990 يوليو 1990م مساعد المهندس المقيم/
خزان جبل أولياء
يوليو 1990 فبراير 1991م المهندس المقيم
لخزان جبل أولياء
1991- 1992م المهندس المقيم لخزان خشم القربة
1992- 1993م المهندس المقيم لخزان جبل أولياء
1993- 2001م مهندس قسم ري عبد الماجد
2001- 2002م باشمهندس أقسام ري غرب الجزيرة
2003- 2007م مدير ري مشروع الرهد
2007- 2008م مدير ري جنوب الجزيرة
2009- 2010م مدير ري الجزيرة والمناقل
2010- 2015م مدير ري الجزيرة والمناقل-
هيكليا (التغيرات المؤسسية)
2016م وحتى تاريخه مدير عام عمليات الري



مركز البحوث الهيدروليكية
Hydraulic Research Center
السودان - ود مدني - شارع النيل

هواتف : 0511842234 ، 0511846224

0511843220

فاكس : 0511843221

الموقع : www.hrc-sudan.sd